جامعة غرداية الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية

شعبة علوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي وإحصاء

بعنوان:

التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في فترة 1980-2024

من إعداد الطالب:

لعمش محمد الغزالي

تحت إشراف الأستاذ:

طويطي مصطفى

أعضاء اللجنة مناقشة

الاسم واللقب	الصفة
أ.د. بن عبد رحمان ذهبية	رئيس
د. نصيب أميرة	ممتحن
أ.د. طويطي مصطفى	مشرف

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث .إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...."

الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

وفي بداية كلمتي لا بدّ لي من أتوجه اولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش مذكرتي.

أبي الحبيب والدتي الغالية أخي وصديقي --- لا يمكن أن أنسى دعمكم لي وما قدمتموه من أجل فلكم مني كل الحب، ومهما قلت في حقكم من كلمات الشكر فإنني لن أمنحكم ما تستحقونه.

كما انني أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للدكتور **طويطي مصطفى** الذي تفضّل بقبول الإشراف على مذكرة التخرج، والذي منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة كبيرة للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعنت فيها في كامل عملي البحثي، فأسأل الله العزيز أن يجازيه خير الجزاء.

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك في إطار الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: إلى أي مدى تؤثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، وأن هذه التحويلات تساهم في دعم النمو. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري المرتبط بالهجرة والتحويلات المالية والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي لدراسة تطور هذه المتغيرات في الجزائر، إضافة إلى المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أن تحويلات المهاجرين تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأثر لم يكن ذا دلالة إحصائية، مما يشير إلى محدودية مساهمتها الفعلية في دعم النمو الاقتصادي. في المقابل، برز كل من تكوين رأس المال الثابت والصادرات كأهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما كشفت نتائج الأجل القصير عن قدرة الاقتصاد الجزائري على تصحيح الاختلالات والعودة إلى التوازن، في حين لم يظهر لتحويلات المهاجرين تأثير معنوي في هذا الأجل. وبناءً على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن تحويلات المهاجرين لم تتحول بعد إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي، رغم وجود علاقة إيجابية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة توجيه تحويلات المهاجرين نحو الاستثمار الإنتاجي من خلال توفير حوافز مناسبة، وتعزيز كفاءة النظام المالي لتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية، إلى جانب دعم الاستثمار وتنويع الصادرات بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: تحويلات المهاجرين، النمو الاقتصادي، نموذجARDL ، التكامل المشترك، الناتج المحلي الاجمالي.

Résumé en Français

Cette étude vise à analyser l'impact des transferts des migrants sur la croissance économique en Algérie durant la période 1980-2024, en répondant à la problématique suivante : dans quelle mesure les transferts des migrants influencent-ils la croissance économique en Algérie ?

L'étude repose sur l'hypothèse de l'existence d'une relation statistiquement significative entre les transferts des migrants et la croissance économique, ces transferts contribuant au soutien de la croissance. Pour atteindre les objectifs fixés, l'étude s'appuie sur l'approche descriptive pour présenter le cadre théorique lié à la migration, aux transferts financiers et à la croissance économique, ainsi que sur l'approche analytique pour examiner leur évolution en Algérie. Elle mobilise également une approche économétrique basée sur le modèle ARDL afin d'analyser la relation entre les variables à court et à long terme.

Les résultats empiriques révèlent l'existence d'une relation d'équilibre de long terme entre les variables étudiées. Les transferts des migrants ont un effet positif sur la croissance économique, mais cet effet n'est pas statistiquement significatif, ce qui indique une contribution limitée à la croissance. En revanche, l'investissement (formation brute de capital fixe) et les exportations apparaissent comme les principaux moteurs de la croissance économique en Algérie.

À court terme, les résultats montrent la capacité de l'économie algérienne à corriger les déséquilibres et à revenir vers l'équilibre, tandis que l'effet des transferts des migrants demeure non significatif. En conclusion, bien qu'une relation positive existe, les transferts des migrants ne constituent pas encore un levier réel de croissance économique.

Mots-clés : Transferts des migrants, Croissance économique, Modèle ARDL, Cointégration, Produit intérieur brut.

Abstract

This study aims to analyze the impact of migrant remittances on economic growth in Algeria over the period 1980–2024, addressing the main research question: to what extent do migrant remittances affect economic growth in Algeria?

The study is based on the hypothesis that there is a statistically significant relationship between migrant remittances and economic growth, and that these remittances contribute to supporting growth. To achieve its objectives, the study adopts a descriptive approach to present the theoretical framework related to migration, remittances, and economic growth, as well as an analytical approach to examine their evolution in Algeria. In addition, an econometric approach is employed using the ARDL model to assess the relationship between variables in both the short and long run.

The empirical results reveal the existence of a long-run equilibrium relationship among the studied variables. Migrant remittances have a positive effect on economic growth; however, this effect is not statistically significant, indicating their limited contribution to growth. In contrast, investment (gross fixed capital formation) and exports emerge as the main drivers of economic growth in Algeria.

In the short run, the results indicate the ability of the Algerian economy to adjust and return to equilibrium, while the effect of remittances remains statistically insignificant. Overall, although a positive relationship exists, migrant remittances have not yet become a significant driver of economic growth.

Keywords: Migrant Remittances, Economic Gothard Model, Cointegration, ARDL Model, Gross Domestic Product.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	VI
شكر وعرفان	VI
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية وتطبيقية لتحويلات المهاجرين والنمو	
تمهيد	2
المبحث الأول: الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين	3
المطلب الأول: مفهوم الهجرة	3
المطلب الثاني: التحويلات المالية للمهاجرين	10
المطلب الثالث: وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	18
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثر التحويلات المالية للمهاجرين	22
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	23
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في سياق تحويلات المهاجرين الجزائريين	35
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	41
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	41
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	44
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية وإسهاماتها.	50
الخلاصة	52

الفصل الثاني: دراسة قياسية حول أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي	
تمهيد	55
المبحث الأول: الإطار المنهجي وبناء النموذج	56
المطلب الأول: المنهج القياسي المستخدم ARDL	56
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	61
المبحث الثاني: نتائج تقدير النموذج	64
الخلاصة	91
الخاتمة	93
قائمة المراجع	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	**أهم الدول المصدّرة للتحويلات المالية إلى الجزائر**	21
2-2	**القيم السنوية لمتغيرات الدراسة من 1980 الى 2024**	65
3-2	**الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة (1980-2024)**	70
4-2	**يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**	71
5-2	**نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية**	74
6-2	**نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول**	75
7-2	**نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية**	76
8-2	**نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) عند الفرق الأول لاستقرارية السلاسل الزمنية**	78
9-2	**معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى**	79
10-2	**اختبار bound test**	81
11-2	**نتائج تقدير نموذج Autoregressive Distributed Lag ARDL**	82
12-2	**اختبار العلاقة طويلة الاجل**	83
13-2	**اختبار العلاقة قصيرة الاجل**	84
14-2	**اختبارات جودة النموذج**	84
15-2	**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**	86
16-2	**نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي**	87

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	**تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر من 1970-2024**	19
2-1	**تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1961-2024)**	35
1-2	**تطور متغيرات الدراسة (1980-2024)**	67
2-2	**مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (1980-2024)**	73
3-2	**تحديد فترة الابطاء المثلى النموذج**	80
4-2	**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**	87
5-2	**اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL(1980-2024)**	88

المقدمة

المقدمة

أ-التوطئة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتزايد حركة الأفراد عبر الحدود، أصبحت الهجرة الدولية ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد متعددة، تتجاوز كونها مجرد انتقال للأفراد نحو كونها قناة مهمة لتدفق الموارد المالية بين الدول. وفي هذا السياق، برزت تحويلات المهاجرين كأحد أبرز التدفقات المالية الدولية، حيث تمثل مصدراً مهماً للدخل بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية، بل أصبحت في بعض الحالات تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الخارجية، مما جعلها تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية.

وفي الجزائر، تعد ظاهرة الهجرة الخارجية من الظواهر التاريخية المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة نحو الدول الأوروبية. وقد أدى استقرار عدد معتبر من الجزائريين في الخارج إلى ظهور تدفقات مالية منتظمة نحو الداخل، تتمثل في تحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم. وتكتسي هذه التحويلات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، نظراً لما تمثله من مصدر للعملة الصعبة ودعم للقدرة الشرائية للأسر، إضافة إلى دورها المحتمل في دعم الاستثمار والاستهلاك المحلي.

على الصعيد العالمي، تشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن تحويلات المهاجرين يمكن أن تلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي، سواء من خلال زيادة الاستهلاك، أو تمويل الاستثمارات الصغيرة، أو تحسين مستوى التعليم والصحة. كما يمكن أن تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في الدول المستقبلة لهذه التحويلات. ومع ذلك، يظل تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي محل نقاش بين الاقتصاديين، حيث يرى البعض أنها تحفز النشاط الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها قد تؤدي إلى آثار غير مباشرة مثل الاعتماد المفرط على الدخل الخارجي.

أما في الجزائر، فإن دراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي تكتسي أهمية خاصة، في ظل طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات. فتنويع مصادر التمويل الخارجي أصبح من القضايا الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل أثر الصدمات الخارجية. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تمثل تحويلات المهاجرين أحد المصادر البديلة لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو، خاصة إذا تم توجيهها نحو مجالات استثمارية منتجة.

ب-إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، أصبحت تحويلات المهاجرين أحد أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية نحو الدول النامية، حيث تسهم في دعم الدخل وتحسين مستويات المعيشة وتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية. ومع تزايد حجم هذه التحويلات خلال العقود الأخيرة، برز اهتمام متزايد بدراسة آثارها الاقتصادية، خاصة علاقتها بالنمو الاقتصادي.

وفي الجزائر، ورغم الأهمية المتزايدة لتحويلات المهاجرين، إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل النشاط الاقتصادي، مما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط. وفي هذا السياق، تبرز مسألة دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه تحويلات المهاجرين في دعم النمو الاقتصادي كأحد المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي.

وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول السؤال الآتي:

ما مدى تأثير التحويلات المالية لمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024 في الأجلين الطويل والقصير؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال إلى تساؤلات فرعية:

- ✓ ما طبيعة العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل يساهم نموذج **ARDL** في تفسير العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟

ت- فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تساهم هذه التحويلات في دعم النمو الاقتصادي.

ج- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه تحويلات المهاجرين في الاقتصاديات النامية، إضافة إلى أهمية البحث عن مصادر بديلة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

كما تكمن أهمية الدراسة في:

- ✓ إبراز الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين في دعم الاقتصاد الوطني.

- ✓ المساهمة في فهم العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي.
- ✓ تقديم نتائج يمكن أن تساعد صناع القرار في وضع سياسات اقتصادية تشجع توجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار والإنتاج.

ج – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل تطور تحويلات المهاجرين في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة.
- ✓ قياس أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL**.
- ✓ تحليل طبيعة العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

د–المنهجية المتبعة في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، تتمثل في:

- ✓ **المنهج الوصفي** :لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة وتحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي.
- ✓ **المنهج التحليلي** :لتحليل تطور تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ **المنهج القياسي** :باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل قياس العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

هـ– مجال وحدود الدراسة:

- ✓ **الحدود الزمنية** :تمتد الدراسة من سنة 1980إلى سنة 2024، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية مهمة في الجزائر وتغيرات في حجم تحويلات المهاجرين.
- ✓ **الحدود المكانية** :تقتصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي دون التوسع في متغيرات اقتصادية أخرى إلا بقدر ما يخدم النموذج القياسي.

و– هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، ويتضمن ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين.
- ✓ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثر التحويلات المالية.

- ✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة قياسية حول أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي، ويتضمن مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: المنهجية والأدوات المستعملة.
- ✓ المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

وقد سبقت هذه الفصول **مقدمة**، واختتمت الدراسة **بخاتمة** تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية وتطبيقية لتحويلات المهاجرين والنمو

تمهيد

يشكل موضوع الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت باهتمام متزايد خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل تنامي ظاهرة تنقل الأفراد عبر الحدود بحثًا عن فرص عمل أفضل ومستوى معيشي أعلى. وقد أصبحت التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تمثل أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للعديد من الدول النامية، لما لها من دور في دعم الدخل الأسري، وتحسين مستويات المعيشة، والمساهمة في تمويل الاستهلاك والاستثمار.

على الصعيد الدولي، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن تحويلات المهاجرين تشكل تدفقات مالية مستقرة نسبيًا مقارنة ببعض مصادر التمويل الأخرى، كما تُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليص حدة الفقر في الدول المستقبِلة لها. أما على المستوى الوطني، فقد عرفت الجزائر موجات هجرة متعددة، خاصة نحو الدول الأوروبية، مما جعل مسألة تحويلات المهاجرين الجزائريين محل اهتمام الباحثين وصناع القرار، نظرًا لما يمكن أن تلعبه من دور في دعم النمو الاقتصادي إذا ما تم توجيهها واستثمارها بشكل فعّال.

وفي هذا السياق، يكتسي تحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي أهمية خاصة، إذ يطرح تساؤلات حول طبيعة تأثير هذه التحويلات: هل يقتصر دورها على تمويل الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة، أم يمكن أن تتحول إلى أداة فاعلة لدعم الاستثمار والإنتاج وتعزيز معدلات النمو؟

انطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تأطير الإطار النظري للدراسة من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول مفهوم الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين مع التركيز على حالة الجزائر، بينما يخصص المبحث الثاني لعرض مفهوم النمو الاقتصادي وتحليل أثر التحويلات عليه، في حين يستعرض المبحث الثالث أهم الدراسات السابقة ذات الصلة، مع تحديد موقع الدراسة الحالية وإبراز إسهاماتها العلمية.

المبحث الأول: الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في حركة الهجرة الدولية، مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، أبرزها البحث عن فرص العمل وتحسين مستوى الدخل والعيش. وقد أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية مؤثرة في مختلف الأبعاد التنموية، سواء بالنسبة للدول المستقبِلة للمهاجرين أو الدول المرسِلة لهم. ولا يقتصر أثر الهجرة على التحولات الديموغرافية وسوق العمل فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب المالية والاقتصادية، خاصة من خلال التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تحويلات المهاجرين تمثل أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للعديد من الدول النامية، لما تتسم به من استقرار نسبي مقارنة ببعض التدفقات الرأسمالية الأخرى، فضلاً عن دورها في دعم الأسر وتحسين مستويات المعيشة والمساهمة في الحد من الفقر. ومن هذا المنطلق، برز الاهتمام الأكاديمي بتحليل مفهوم الهجرة وأبعادها، ثم دراسة طبيعة التحويلات المالية وخصائصها وآثارها الاقتصادية.

وبالنسبة للجزائر ، عرفت البلاد موجات هجرة متعاقبة نحو الخارج، خاصة إلى الدول الأوروبية، الأمر الذي جعل مسألة تحويلات المهاجرين الجزائريين تكتسي أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي، سواء من حيث حجمها أو من حيث أوجه استخدامها وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

بناء على ذلك، يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسية؛ يخصص المطلب الأول لتحديد مفهوم الهجرة وأهم أنواعها ودوافعها، بينما يعالج المطلب الثاني مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين وخصائصها وأهميتها، في حين يتطرق المطلب الثالث إلى دراسة وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وخصائصها العامة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

تُعدّ الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية التي رافقت تطور المجتمعات عبر مختلف الحقب التاريخية، حيث ارتبطت بحركة الإنسان بحثًا عن الأمن، أو الموارد، أو فرص العيش الأفضل. ومع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد الترابط بين الدول، تحولت الهجرة إلى ظاهرة أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد حظي مفهوم الهجرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمنظمات الدولية، نظرًا لتعدد أشكالها ودوافعها وآثارها، سواء على مستوى الدول المرسِلة أو المستقبِلة. وتعرّف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة بأنها انتقال

الأفراد من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان آخر، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، لفترة مؤقتة أو دائمة، لأسباب متعددة. ويُظهر هذا التعريف اتساع نطاق المفهوم ليشمل أنماطًا مختلفة من التنقل البشري.

وعليه، فإن الإلمام بالمفهوم الدقيق للهجرة يُعدّ خطوة أساسية لفهم التحويلات المالية المرتبطة بها وتحليل آثارها الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الهجرة من منظور لغوي واصطلاحي، مع بيان أهم أنواعها ودوافعها.

أولا: تعريف الهجرة

يحظى مفهوم الهجرة باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لتعدد أبعاده وتنوع دوافعه ونتائجه.

ومن خلال استقراء التعريفات المختلفة، يتبين أن الهجرة ليست مجرد انتقال مكاني، بل ظاهرة إنسانية مركبة تعكس تفاعل الفرد أو الجماعة مع محيطهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1. من الناحية اللغوية، تدل الهجرة على الترك والمغادرة والانتقال من موضع إلى آخر. أما في الاصطلاح، فهي تعني ترك الموطن الأصلي والاستقرار في موطن جديد، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو خارجها. وفي العلوم الاجتماعية يُنظر إليها بوصفها حركة جغرافية للأفراد أو الجماعات، تهدف إلى تغيير محل الإقامة بصورة مؤقتة أو دائمة[1].
2. كما تُعرّف الهجرة بأنها فعل إنساني قد يكون فرديًا أو جماعيًا، منظمًا أو غير منظم، يتمثل في الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى سعياً لتحسين الظروف المعيشية أو الاقتصادية أو الأمنية أو البيئية أو حتى العقدية. وبهذا المعنى، تعكس الهجرة قرارًا يرتبط بتقييم الأفراد للفرص المتاحة في موطنهم الأصلي مقارنة بتلك الموجودة في مناطق أخرى[2].
3. ومن الناحية المفاهيمية، يقتضي الأمر التمييز بين مصطلحين أساسيين:
   - ✓ الهجرة الوافدة (Immigration) التي تعني دخول الأفراد إلى دولة معينة بقصد الإقامة فيها.
   - ✓ الهجرة المغادرة (Emigration) التي تشير إلى مغادرة الأفراد لبلدهم الأصلي باتجاه بلد آخر.

[1] حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: الضرورة و الحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر، ص04

[2] علي صالح جوهر وحسام إبراهيم مراد، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017،ص09.

أما المهاجر فيُقصد به الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية لمدة تفوق سنة واحدة، أو الذي يصرح بنيته البقاء لمدة تتجاوز هذا الأجل، وهو معيار معتمد في العديد من الدراسات السكانية.[3]

4. تُعدّ الهجرة عملية تحرك سكاني سواء عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدولة الواحدة، وتشمل مختلف أشكال التنقل البشري، بغض النظر عن مدته أو أسبابه. ويدخل ضمن هذا الإطار هجرة اللاجئين، والنازحين، والمشردين، إضافة إلى المهاجرين لأسباب اقتصادية.[4]

5. وقد وسّع عبد المالك صياد من التحليل السوسيولوجي للهجرة، معتبرًا أنها ظاهرة مزدوجة تجمع بين فعل المغادرة من الوطن الأصلي وفعل الوجود في مجتمع الاستقبال، بحيث يتحول الفرد من مهاجر في بلده إلى مغترب في بلد المقصد. أما أنطوني غدنز فيرى أن الهجرة، رغم قدمها تاريخيًا، شهدت تسارعًا ملحوظًا في العصر الحديث، وأصبحت مكوّنًا أساسيًا من مكونات العولمة والتكامل العالمي[5].

وعليه، يمكن القول إن الهجرة تمثل حركة سكانية متعددة الأبعاد، تشمل مختلف أنماط التنقل البشري، سواء تعلقت باللاجئين أو النازحين أو المهاجرين لأسباب اقتصادية، وهو ما يجعل دراستها ضرورية لفهم انعكاساتها الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية وأثرها التنموي.

ثانيًا: دوافع الهجرة

تتعدد الأسباب الكامنة وراء قرار الهجرة، وتتنوع بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وديموغرافية وبيئية، بحيث يتداخل فيما بينها ما يُعرف بعوامل الدفع في البلد الأصلي وعوامل الجذب في بلد الاستقبال. ويمكن عرض أبرز هذه الدوافع كما يلي[6]:

- ✓ **اتساع الفجوة في مستويات المعيشة والأجور**: يشكل التباين الكبير في الدخول ومستويات الرفاه بين الدول عامل جذب قوي نحو البلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع وفرص العمل الأفضل، حيث تجذب هذه الفوارق الأفراد الباحثين عن تحسين أوضاعهم المعيشية.

---

[3] مفيد ذنون يونس ,اقتصاديات السكان ,الأكاديميون للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ,العراق , 2011 ،ص14.

[4] المنظمة الدولية للهجرة، القانون الدولي للهجرة: قانون مصطلحات الهجرة، الإصدار الثاني، العدد 32،جنيف، 2013،ص73

[5] بلعباس عبد الله، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، إنسانيات–المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر،2013،ص01–02

[6] بوعتلي محمد، التحويلات المالية للمهاجرين: محدداتها الاقتصادية الكلية و تأثيرها على النمو الاقتصاديدراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا « MENA» ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير ،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر، 2020/2019 ،ص5–6.

- ✓ **عدم العدالة في توزيع الثروات:** يسهم سوء توزيع الدخل والثروات في البلدان الأصلية في تعزيز الشعور بالتهميش الاقتصادي، مما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن فرص أكثر إنصافًا في الخارج.
- ✓ **الهجرة كاستراتيجية للبقاء أو لتعظيم الدخل:** قد تكون الهجرة في بعض الحالات وسيلة للبقاء على قيد الحياة في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، بينما تمثل في حالات أخرى خيارًا عقلانيًا يهدف إلى تعظيم الدخل من خلال الاستفادة من الفوارق الإقليمية أو الدولية في الأجور، بغض النظر عن الظروف الداخلية.
- ✓ **الصراعات السياسية وأنظمة الحكم الجائرة:** تؤدي الأوضاع السياسية غير المستقرة، وضعف الحريات، إلى دفع المواطنين نحو دول أكثر استقرارًا وديمقراطية.
- ✓ **الحروب والاضطرابات:** تُعد النزاعات المسلحة والاضطرابات الأمنية من أبرز الأسباب القسرية للهجرة، حيث يضطر الأفراد إلى مغادرة أوطانهم حفاظًا على سلامتهم.
- ✓ **التمييز والاضطهاد:** يسهم التمييز العنصري أو الاضطهاد الديني والفكري في دفع الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن بيئة أكثر تقبلًا واحترامًا للحقوق.
- ✓ **سوء الحوكمة وضعف الخدمات العامة:** يؤدي انتشار الفساد وضعف المؤسسات وغياب خدمات التعليم والصحة ذات الجودة إلى تعزيز الرغبة في الهجرة نحو دول تتمتع بأنظمة حكم أكثر كفاءة وخدمات عامة أفضل.
- ✓ **الاختلالات الديموغرافية:** تتمثل في فائض اليد العاملة وارتفاع معدلات البطالة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، مقابل شيخوخة السكان ونقص العمالة في الدول الصناعية مرتفعة الدخل، مما يخلق طلبًا متزايدًا على العمال الأجانب.
- ✓ **العوامل البيئية:** تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف، إضافة إلى التغيرات المناخية، إلى نزوح أعداد متزايدة من السكان، وغالبًا ما تكون هذه التحركات داخلية، لكنها قد تمتد أحيانًا إلى خارج الحدود.
- ✓ **العولمة:** ساهمت العولمة في تسهيل انتقال المعلومات ومقارنة مستويات المعيشة والفرص بين الدول، مما عزز الطموح إلى الهجرة.
- ✓ **تفشي البطالة والتضخم:** تؤدي الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في البلدان الأصلية إلى تزايد الرغبة في البحث عن فرص خارجية.

- ✓ **التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المستقبِلة:** يشكل التطور التكنولوجي وتوفر بيئة بحثية ومهنية متقدمة عامل جذب خاصة لأصحاب الكفاءات.
- ✓ **الإغراء بالحصول على دخل مرتفع:** يمثل الأجر الجيد في الدول الغنية دافعًا قويًا للهجرة، خصوصًا مع استمرار اتساع فجوة الدخل بين الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل، وحتى بين الدول النامية ذات الأداء الاقتصادي المتباين.
- ✓ **التباين في النمو السكاني:** الزيادة السكانية المرتفعة في الدول الفقيرة مقابل انخفاضها وشيخوخة سكان الدول الغنية تخلق ديناميكية هجرة قائمة على توازن العرض والطلب في سوق العمل.
- ✓ **ضعف استيعاب الكفاءات الوطنية:** يؤدي غياب التقدير المهني وعدم توفير مناصب عمل ملائمة لحاملي الشهادات العليا إلى هجرة العقول بحثًا عن فرص أفضل لتوظيف مهاراتهم.

ثالثا: تصنيف الهجرة

تتعدد تصنيفات الهجرة تبعًا للمعايير المعتمدة في تحليلها، إذ يمكن تقسيمها وفق البعد الجغرافي، أو إرادة المهاجرين، أو المدة الزمنية التي تستغرقها. وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات:[7]

1. تصنيف الهجرة حسب المكان:

تنقسم الهجرة من حيث المجال الجغرافي إلى نوعين رئيسيين:

أ. **الهجرة الداخلية:** وتشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة. ويمكن التمييز داخلها بين:

- ✓ **الهجرة بين الأقاليم أو الولايات** :وهي انتقال السكان من إقليم إلى آخر داخل نفس الدولة، حتى وإن تشابهت المناطق في خصائصها الثقافية أو الحضرية.
- ✓ **الهجرة الريفية–الحضرية** :وتُعد من أكثر أشكال الهجرة شيوعًا، حيث ينتقل الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص العمل والخدمات ومستوى معيشة أفضل.

ب. **الهجرة الخارجية (الدولية):** وتعني انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى طلبًا للعمل، أو هربًا من الاضطهاد، أو سعيًا وراء فرص معيشية أحسن. وقد شهد العصر الحديث موجات كبرى من الهجرة الدولية، من أبرزها:

- ✓ الهجرة الأوروبية إلى ما وراء البحار، خاصة نحو الأمريكيتين.

---

[7] علي عبد الرزاق جلبي ،علم اجتماع السكان, دار المسير للنشر، التوزيع، الطبعة الأولى عمان الأردن 2011، ص 213-211

- ✓ الهجرات داخل القارة الأوروبية.
- ✓ الهجرات الإفريقية والآسيوية.

وقد أسهمت هذه الحركات السكانية في نشأة مجتمعات جديدة وإعادة تشكيل البنية الديموغرافية لعدة مناطق في العالم. ولا تزال الهجرة الدولية تشكل قضية محورية في السياسات العامة، حيث تعمل الدول على تنظيمها من خلال تشريعات تحدد شروط الدخول والإقامة وفئات المهاجرين المقبولين.

2. تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها:

يمكن تقسيم الهجرة وفقًا لمدى حرية القرار إلى:

أ. **الهجرة الإرادية:** وهي التي تتم بمبادرة من الأفراد أو الجماعات دون إكراه مباشر، سواء كانت داخلية أو خارجية، ويكون الهدف منها تحسين الظروف المعيشية أو المهنية أو التعليمية.

ب. **الهجرة القسرية (الاضطرارية):** وتحدث نتيجة عوامل خارجة عن إرادة الأفراد، كالحروب، أو النزاعات، أو الكوارث الطبيعية، أو القرارات الإدارية التي تفرض على بعض السكان مغادرة مناطقهم. وغالبًا ما ترتبط هذه الفئة بحركات اللجوء والنزوح.

3. تصنيف الهجرة حسب المدة الزمنية:

تنقسم الهجرة من حيث الزمن الذي تستغرقه إلى:

أ. **الهجرة الدائمة:** وهي انتقال الأفراد من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان آخر بقصد الاستقرار النهائي، مع قطع الصلة السكنية بالمكان الأصلي وعدم العودة إليه للإقامة من جديد.

ب. **الهجرة المؤقتة:** وتشير إلى انتقال الأفراد لفترة محدودة، غالبًا لأغراض العمل أو الدراسة، مع نية العودة إلى الوطن الأصلي. ومن أمثلتها هجرة العمال الموسميين أو أصحاب الكفاءات الذين يعملون لفترات تعاقدية في دول أخرى. ويُطلق على بعض هذه الفئات اسم "المهاجرين العائدين"، نظرًا لاستمرار ارتباطهم الاجتماعي والاقتصادي بوطنهم الأم.

رابعا: آثار ظاهرة الهجرة على الدول الأصلية والمستقبِلة[8]

تنعكس ظاهرة الهجرة بآثار متباينة على كلٍّ من الدول المصدِّرة (الأصلية) والدول المستقبِلة، حيث تتداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في تشكيل هذه التأثيرات، التي قد تكون سلبية أو إيجابية تبعًا لطبيعة الهجرة وحجمها ومدتها.

[8] بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب – شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014-2015، ص27-39

1. تأثير الهجرة على الدول المصدِّرة:

أ. الآثار السلبية:

- ✓ **تكاليف التكوين وفقدان الاستثمار البشري:** تمثل هجرة الكفاءات خسارة مباشرة للاستثمار الذي أنفقته الدولة والأسرة في تعليم الفرد وتكوينه. فالتعليم عملية يشترك في تمويلها كلٌّ من الفرد والمجتمع، وتشمل تكاليف مادية (كالنفقات الدراسية والتجهيزات) ومعنوية (كالتفرغ للدراسة وفقدان فرص العمل خلال فترة التكوين). وعند مغادرة الفرد المؤهل إلى الخارج، تفقد الدولة عائد هذا الاستثمار داخل اقتصادها الوطني.
- ✓ **أثر الهجرة على المؤسسات المحلية:** قد تتأثر المؤسسات في البلد الأصلي نتيجة فقدان اليد العاملة المؤهلة، مما يرفع تكاليف التوظيف أو يخلق صعوبات في تعويض المهارات النادرة. ويؤدي اختلال عرض وطلب العمل إلى ضغوط على سوق العمل، خاصة في القطاعات التي تعتمد على الكفاءات العالية.
- ✓ **تقليص فرص النمو والتنمية:** تُسهم هجرة أصحاب الشهادات والكفاءات في تقليص رصيد رأس المال البشري، وهو عنصر أساسي في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وترتبط مستويات التعليم عادة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن فقدان العمالة المؤهلة يحدّ من القدرة التنافسية ويعمّق الفجوة التكنولوجية مع الدول المتقدمة. ويتفاوت حجم الخسارة حسب حجم الدولة ومؤشر "نزيف الأدمغة"، حيث تتأثر الدول الصغيرة سكانيًا بدرجة أكبر مقارنة بالدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ب. الآثار الإيجابية:

- ✓ **التحويلات المالية للمهاجرين:** تُعد التحويلات المالية من أهم المنافع الاقتصادية التي تجنيها الدول المصدِّرة، إذ تدعم الاستهلاك الأسري وتساهم في تمويل الاستثمار المحلي. كما تتسم هذه التحويلات بدرجة من الاستقرار النسبي، وغالبًا ما تتحرك عكس اتجاه الدورات الاقتصادية، فتخفف من آثار الأزمات.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن بعض الدول النامية استفادت من توظيف هذه التحويلات في تحسين تصنيفها الائتماني وإصدار أدوات مالية مدعومة بها، مما أتاح لها فرص تمويل بشروط أفضل. كما أظهرت دراسات قياسية وجود علاقة إيجابية بين التحويلات والنمو الاقتصادي، من خلال رفع دخل الفرد، وتخفيف حدة الفقر، وتقليص فجوة توزيع الدخل.

- ✓ **هجرة الأدمغة والتحويل المعرفي:** رغم ما تسببه هجرة الكفاءات من خسائر، إلا أنها قد تفرز آثارًا إيجابية إذا بقيت ضمن مستوى ملائم لا يؤدي إلى استنزاف مفرط للمهارات. فاحتمال الهجرة قد يشجع الأفراد على الاستثمار في التعليم ورفع مستوى التأهيل، مما يعزز التنمية البشرية. كما أن عودة الكفاءات المهاجرة تتيح نقل المعارف والتقنيات المكتسبة في الدول المتقدمة إلى الوطن الأصلي، وهو ما يُعرف بالتحويل المعرفي، ويسهم في دعم النمو على المدى الطويل.

2. تأثير الهجرة على الدول المستقبِلة:

أ. الآثار السلبية:

- ✓ **تكاليف الاندماج:** تتحمل الدول المستقبِلة أعباء مالية واجتماعية مرتبطة بدمج المهاجرين في المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالتعليم، والرعاية الصحية، وبرامج التأهيل الثقافي. كما قد تؤدي التباينات الثقافية والدينية إلى تحديات أمنية واجتماعية، وهو ما برز بوضوح عقب أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وما تبعها من تشديد للسياسات الأمنية في عدة دول.
- ✓ **التأثير على سوق العمل:** قد يؤدي توظيف العمالة المهاجرة منخفضة التكلفة إلى ضغوط تنافسية على العمالة المحلية، خاصة في القطاعات منخفضة المهارة، مما يثير مخاوف بشأن ارتفاع البطالة بين السكان الأصليين في بعض الحالات.

ب. الآثار الإيجابية:

- ✓ **تنشيط النمو الديموغرافي:** تعاني العديد من الدول الصناعية من انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان، مما يهدد استدامة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. ويساهم المهاجرون في تعويض النقص الديموغرافي ودعم التوازن في سوق العمل.
- ✓ **دعم الاستثمار والإنتاج:** يسدّ المهاجرون فجوات في سوق العمل، خاصة في التخصصات التي تعاني من نقص، مما يسمح بتوسيع النشاط الاقتصادي وتحفيز استثمارات جديدة.
- ✓ **تعزيز النمو الاقتصادي:** من خلال زيادة حجم القوة العاملة وتنويع المهارات، يساهم المهاجرون في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحسين القدرة التنافسية، خصوصًا إذا تم إدماجهم بفعالية في الدورة الاقتصادية.

المطلب الثاني: التحويلات المالية للمهاجرين

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين أحد أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة عن ظاهرة الهجرة، إذ تشكل حلقة وصل مباشرة بين المهاجر وبلده الأصلي من خلال التدفقات النقدية التي يرسلها بصفة دورية إلى

أسرته أو مجتمعه المحلي. وقد أصبحت هذه التحويلات في العقود الأخيرة مصدرًا مهمًا من مصادر التمويل الخارجي للعديد من الدول النامية، متجاوزة في بعض الحالات حجم المساعدات الإنمائية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعرف التحويلات المالية بأنها الأموال التي يقوم المهاجرون بتحويلها من دول الإقامة إلى بلدانهم الأصلية عبر قنوات رسمية كالمصارف وشركات التحويل، أو عبر قنوات غير رسمية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن هذه التدفقات تتميز بدرجة من الاستقرار النسبي مقارنة بغيرها من مصادر التمويل الخارجي، كما تلعب دورًا مهمًا في دعم الاستهلاك الأسري، والحد من الفقر، وتعزيز الادخار والاستثمار المحلي.

ولا يقتصر أثر التحويلات المالية على الجانب الأسري فحسب، بل يمتد ليشمل الاقتصاد الكلي من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات، وسعر الصرف، ومستوى الطلب الكلي، فضلاً عن انعكاساتها على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين، وخصائصها، وأهميتها الاقتصادية، إضافة إلى إبراز دورها في دعم التنمية.

أولا: مفهوم التحويلات المهاجرين

تتعدد مفاهيم وتعريفات التحويلات المالية للمهاجرين تبعًا لاختلاف الهيئات والمنظمات الدولية والاقتصادية التي تناولتها بالدراسة، غير أنّ هذه التعريفات تتفق في مضمونها العام على كونها تدفقات مالية أو عينية يرسلها المهاجرون من بلدان الإقامة إلى بلدانهم الأصلية. ويمكن عرض أهم هذه التعريفات على النحو الآتي:

1. عرَّف تحويلات المهاجرين بأنها المبالغ النقدية أو الموارد العينية التي يقوم المهاجرون بإرسالها إلى بلدانهم الأصلية، من جزء من دخولهم المتحققة في الخارج، بغرض إعالة أسرهم أو دعمهم ماديًا. وقد عرفت هذه التحويلات خلال السنوات الأخيرة نموًا متسارعًا، لا سيما التحويلات المالية منها، حتى أصبحت تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في العديد من الاقتصادات النامية. كما تتسم هذه التدفقات بقدر كبير من الاستقرار مقارنة بتدفقات رؤوس الأموال، إذ غالبًا ما تكون أقل تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية، بل قد تتخذ طابعًا معاكسًا للدورات الاقتصادية، حيث تميل إلى الارتفاع في فترات الأزمات والانكماش.

كما تزداد أهمية تحويلات المهاجرين خلال فترات الركود الاقتصادي أو عقب الكوارث الطبيعية، حيث تتراجع عادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، في حين تميل هذه التحويلات إلى الارتفاع لتعويض النقص في الموارد المالية. وفي الدول التي تعاني من نزاعات سياسية، تمثل هذه التحويلات مصدرًا حيويًا لدعم الفئات الهشة، إذ تشكل موردًا أساسيًا لتأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش.

وعلى الرغم من أن تحويلات المهاجرين تعد مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، فإن ارتفاع تكاليف التحويل وهيمنة بعض مؤسسات خدمات التحويل، إضافة إلى ضعف البنية المصرفية وغياب التسهيلات المالية الموثوقة، كلها عوامل تحدّ من الحجم الفعلي لهذه التدفقات ومن أثرها التنموي، لا سيما في الدول النامية ذات الأنظمة المصرفية غير المتطورة. الأمر الذي يستدعي العمل على تحديث القطاع المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، وتوفير خدمات تحويل آمنة وشفافة ومنخفضة التكلفة بين الدول.[9]

2. يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوما تنوع هذه التدفقات المالية وتنوع يُنظر إلى مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من زاوية اقتصادية على أنه مفهوم يرتبط بتعدد أشكال هذه التدفقات وتنوع القنوات التي تُحوَّل عبرها، فضلًا عن اختلاف طرق معالجتها وتسجيلها في موازين مدفوعات الدول المرسلة والمستقبلة لها. فغياب توحيد كامل في التصنيف الإحصائي يؤدي إلى تباين في إدراجها ضمن بنود مختلفة؛ إذ تُدرجها بعض الدول ضمن عوائد السياحة، بينما تصنفها دول أخرى ضمن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو ضمن حساب الدخل الجاري، وهو ما ينعكس على تقدير حجمها وأهميتها الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، يظهر تفاوت ملحوظ في تقديرات حجم التحويلات السنوية التي تتلقاها دول الأصل، خاصة عند مقارنة البيانات الوطنية مع الإحصاءات المنشورة من طرف البنك الدولي .ويرجع هذا الاختلاف أساسًا إلى تباين إحصاءات الهجرة الدولية، وتعدد المعايير المعتمدة في تحديد صفة المهاجر (معيار الجنسية أو معيار الإقامة)، إضافة إلى أن جزءًا معتبرًا من هذه التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية، مما يزيد من صعوبة حصرها وتقديرها بدقة.

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف التحويلات المالية للمهاجرين بأنها تحويلات جارية تشمل الأصول المالية التي يقوم المهاجرون أو العاملون المقيمون خارج بلدانهم الأصلية بتحويلها إلى الداخل، بقصد استخدامها في مجالات متعددة، كالاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار، بما يعكس دورها كمصدر من مصادر التمويل الخارجي للاقتصادات المستقبلة لها.[10]

---

[9] طيوب عبد القادر، حوشين يوسف، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 13 العدد 02 والصفحة 149-165، 2022، ص153-154

[10] منال جابر مرسي محمد، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع1، الصفحات 399-442، 2021، ص408

3. تُعرَّف التحويلات بأنها جميع المبالغ أو الموارد التي يقوم المهاجر بإرسالها من بلد الاستقبال إلى أسرته في بلد المنشأ، سواء كانت في شكل تحويلات نقدية أو عينية، وسواء كانت ظاهرة (منظورة) أو غير ظاهرة. وتكون التحويلات منظورة عندما تتم عبر القنوات الرسمية، كالمصارف والمؤسسات المالية، مما يسهل إدراجها ضمن الإحصاءات الوطنية واحتسابها بدقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد، وكذلك في تحليل الواردات والصادرات.

أما إذا تمت عبر قنوات غير رسمية أو خارج النظام المصرفي، فإنها تُعد غير منظورة، ويصعب قياسها أو تقدير حجمها الحقيقي، وهو ما يؤدي إلى وجود فجوة بين القيمة الفعلية للتحويلات وتلك المسجلة في البيانات الرسمية[11].

4. تُعرَّف تحويلات المهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنها تحويلات جارية خاصة تشمل السلع والأصول المالية التي يرسلها المهاجرون المقيمون في الخارج لمدة سنة أو أكثر إلى أشخاص داخل بلدانهم الأصلية، وغالبًا ما يكونون من أفراد أسرهم.

أما العاملون في الخارج لمدة تقل عن سنة، والذين لا يُعدّون مقيمين في دولة المهجر وفق المعايير الإحصائية، فإن المبالغ التي يقومون بتحويلها تُصنَّف على أنها دخل متحصل من العمل لدى جهة غير مقيمة، وتُدرج ضمن بند "تعويضات العاملين" في حساب الدخل بميزان المدفوعات، وليس ضمن التحويلات الجارية.[12]

5. تُعرف التحويلات المالية بأنها عمليات تحويل أموال قصيرة الأجل يقوم من خلالها الأفراد، مثل الأسرة أو الأصدقاء، بإرسال مبالغ نقدية إلى مستفيدين آخرين، سواء لغرض الدعم المعيشي أو لسداد مدفوعات مقابل شراء سلع أو خدمات. وتتميز هذه التحويلات بامتدادها الجغرافي بين المرسل والمتلقي، وباستخدامها لوسائل دفع متنوعة، سواء عبر القنوات المصرفية الرسمية، أو من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية وغير المصرفية الأخرى[13].

---

[11] منظمة الهجرة الدولية وحكومة الجمهورية العربية السورية، الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها وحجمها، عواملها وآثارها الاقتصادية وآفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة، ص16.

[12] محمد ترقو،فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية (دراسة قياسية لتونس الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستتر تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة الشلف، الجزائر،2011-2012، ص99

[13] Performances Management Consulting, Les Transferts D'argent En Afrique Problématiques, Enjeux, Défis Et Perspectives, Dakar, 2010, P5.

6. تشير التحويلات المالية للمهاجرين إلى الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية. على المستوى الجزئي، تُعتبر هذه التحويلات مدخرات خاصة تُرسل أساسًا لدعم الأسر المقيمة في البلد الأصلي، بغرض تمويل الاستهلاك اليومي، وبالتالي تختلف في طبيعتها وأهدافها عن المساعدات الحكومية الإنمائية الرسمية. أما على المستوى الكلي، فتمثل التحويلات المالية للمهاجرين موارد مهمة تسهم في تعزيز التدفقات المالية الخارجية، وتكمل جهود المساعدات الإنمائية، كما تلعب دورًا في دعم النمو الاقتصادي واستدامته في البلدان النامية المستقبلة لهذه الأموال[14].
7. تمثل التحويلات المالية للمهاجرين مبالغ نقدية أو سلعًا وأصولًا مالية يرسلها الأفراد الذين يعيشون ويعملون في اقتصاديات خارج بلدانهم الأصلية إلى المقيمين في تلك البلدان، وفق تعريف صندوق النقد الدولي .(2010)وتشمل هذه التحويلات الأموال الشخصية، وتعويضات العاملين، وكذلك تحويلات رأس المال بين الأسر. وعلاوة على ذلك، تشكل هذه التحويلات مصادر إضافية لتمويل التنمية الاقتصادية، مما يسهم في تخفيف قيود السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي في الدول النامية المستقبلة لها[15].
8. تمثل تحويلات المغتربين الدخل الذي تتلقاه الأسر من اقتصادات خارجية، وينشأ هذا الدخل أساسًا نتيجة انتقال أفرادها إلى هذه الاقتصادات إما بشكل مؤقت أو دائم. وتستند التعاريف الرسمية للتحويلات إلى مفهوم أوسع قليلًا، حيث تعتمد على معايير ميزان المدفوعات، دون الالتزام بمفاهيم الهجرة أو التوظيف أو الروابط الأسرية. وتشمل هذه التحويلات الأموال المتدفقة عبر القنوات الرسمية، مثل شبكات الدفع الإلكترونية، والقنوات غير الرسمية، كالنقود التي يحملها الأفراد عند عبورهم الحدود بين الدول. وفي الواقع، تكاد جميع التحويلات تتمثل في مبالغ يرسلها الأفراد الذين هاجروا واستقروا في اقتصاد جديد، إضافة إلى صافي تعويضات العاملين العابرين للحدود، والعاملين الموسميين أو قصيري الأجل في اقتصاديات أخرى دون أن يكونوا مقيمين فيها[16].

[14] Conférence, Les Transferts De Fonds Des Migrants Vers Le Maghreb Et La Zone France, Paris, 21 et 22 Février 2012, P1

[15] Kpégo Didier Anatole Gbenou, Impacts Macroéconomiques Des Transferts De Fonds Des Migrants Dans Les Pays De L'UEMOA, Document D'étude Et De Recherche, Banque Centrale Des Etats De L'Afrique De L'ouest, N°DER/14/03, 2015, P4

[16] صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، الطبعة العربية، واشنطن، 2009، ص01

9. التحويلات المالية هي الإيرادات والموارد المادية التي يرسلها المهاجرون أو اللاجئون المقيمون في الخارج إلى أشخاص في مسقط رؤوسهم، أي إلى المستفيدين المقيمين في البلد الأصلي للهجرة، الذين تتلقى أسرهم أو ذوهم هذه الموارد لدعم الاحتياجات المعيشية أو تمويل مختلف النفقات اليومية [17].

ثانيا: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

تكتسب التحويلات المالية للمهاجرين أهمية كبيرة بالنسبة للأسر المستفيدة والدول الأصلية، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي[18]:

- ✓ **توفير شريان حياة للأسر** :تساعد التحويلات في دعم نفقات الأسر لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، الصحة، والتعليم، خصوصًا خلال فترات الأزمات الاقتصادية في البلدان الأصلية للمهاجرين.
- ✓ **زيادة القدرة الشرائية** :تعزز التحويلات من القوة الشرائية للأفراد داخل الدولة المستقبلة للأموال، مما يحفز الاستهلاك المحلي ويقلل من ضغوط المعيشة.
- ✓ **مصدر للعملة الصعبة** :تشكل التحويلات مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية، مما يدعم استقرار ميزان المدفوعات في الدول الأصلية.
- ✓ **تقليل المخاطر الاقتصادية** :تعد التحويلات أكثر استقرارًا بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى، حيث تميل إلى الاستمرار حتى خلال فترات الانكماش الاقتصادي أو الأزمات.
- ✓ **تعزيز الاستثمار المحلي** :يمكن استخدام التحويلات في إقامة مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة، ما يسهم في خلق فرص عمل ودعم النشاط الاقتصادي المحلي.
- ✓ **رفع مستوى المعيشة والخدمات** :تساهم التحويلات في تحسين مستوى المعيشة العام للأسر، وتوفير خدمات أفضل في مجالات التعليم والصحة وغيرها.
- ✓ **تنمية الشباب الريفي** :توفر التحويلات موارد مالية تدعم تطوير قدرات الشباب في المناطق الريفية وتمكينهم اقتصاديًا.
- ✓ **الحد من الفقر وزيادة الادخار** :تقلل التحويلات من معدلات الفقر بين الأسر المستفيدة، كما تشكل مصدرًا إضافيًا للادخار المحلي.

---

[17] المنظمة الدولية للهجرة، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها، هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل، ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقا للمزيد من التطور، فيينا، 2010، ص23.

[18] سوداني نادية، تكاليف ارسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم أسبابها وطرق خفضها – دراسة حالة اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 18 العدد 29 الصفحات317-338 ،2022، ص320

- ✓ **حل مشكلات الإسكان** :تسهم التحويلات في مساعدة الأسر على تلبية احتياجاتها السكنية وتحسين ظروف السكن.

ثالثا: أنواع التحويلات المالية للمهاجرين

يمكن تصنيف التحويلات المالية للمهاجرين إلى عدة أنواع حسب طبيعتها وقنوات إرسالها:[19]

1. **حسب نوعيتها:**

- ✓ **التحويلات النقدية السائلة** :تمثل الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، وتستخدم أساسًا لتلبية الاحتياجات اليومية للأسر المستفيدة.
- ✓ **التحويلات العينية** :تشمل السلع المرسلة من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، ويتم تمويلها غالبًا من خلال التحويلات المالية. وتعتبر بمثابة استيراد مباشر من الخارج يموله المهاجر بنفسه.
- ✓ **التحويلات المعرفية** :تشمل جميع أشكال المعرفة والخبرات والكفاءات التي يكتسبها المهاجر في بلد الاستقبال، والتي يتم نقلها إلى بلده الأصلي لدعم التنمية البشرية والاقتصادية.

2. **حسب قنوات الإرسال:**

يقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد إلى البلد الأصلي، وتشمل:

- ✓ **التحويلات الرسمية** :هي التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، شركات تحويل الأموال، ومكاتب الصرافة. وتشمل أدوات التحويل مثل الحوالات البريدية، تحويلات الحسابات، خدمات الصرف الآلي، التحويلات الإلكترونية والتحويلات الرسمية الدولية.
- ✓ **التحويلات غير الرسمية** :هي التحويلات التي تتم عبر قنوات غير رسمية ولا يمكن إحصاؤها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات، وتشكل غالبًا الجزء الأكبر من التحويلات. وتتضمن:

- ❖ الأموال التي يجلبها المهاجر معه عند العودة إلى وطنه خلال فترات العطلة، أو الأموال التي يرسلها مباشرة إلى أسرته عبر وسيط.
- ❖ التعويضات بين أبناء البلد الواحد، مثل دفع المهاجر لمصاريف العلاج أو المشتريات نيابة عن أفراد أسرته في بلده الأصلي.

[19] بنوجعفر عائشة، ثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي. دراسة قياسية للفترة 1980-2020، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد:08، عدد:03 لشهر أكتوبر: 2022، ص175

- المدفوعات التي يقوم بها المهاجر نيابة عن أسرته، مثل تذاكر الطيران أو تكاليف السفر الأخرى.

هذا التصنيف يساعد على فهم طبيعة التحويلات وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على البلدان الأصلية للمهاجرين.

رابعا: محددات تحويلات المهاجرين

تعتمد تحويلات المهاجرين على ثلاث مجموعات من العوامل، وهي: العوامل المتعلقة بالمهاجرين أنفسهم، العوامل المرتبطة بالدول المستقبلة للعمالة، والعوامل المتعلقة بالدول الأصلية للمهاجرين.

1. **العوامل الخاصة بالمهاجرين:** تشمل الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجر، والتي تؤثر مباشرة على حجم واتجاه التحويلات، مثل: العمر، الجنس، مستوى التعليم، عدد المقيمين فعليًا مع المهاجر في الدولة المضيفة، وطبيعة الصلات الأسرية والوظيفية. وقد حددت الدراسات أربع محددات رئيسية لدوافع التحويلات:

- ✓ **سلوك الإيثار** :يدفع المهاجر إلى تحويل جزء من دخله لتلبية احتياجات أسرته في بلده الأصلي، حيث يرتبط مستوى رفاهيته بمستوى رفاهية أفراد الأسرة.
- ✓ **المصلحة الذاتية** :يهدف المهاجر إلى ضمان تواجد جزء من أصوله في بلده الأصلي من خلال استثمارات في العقارات أو مشاريع استثمارية تدار من قبل الأسرة.
- ✓ **الادخار** :يسعى المهاجر إلى تحويل جزء من ماله للادخار في بلده الأصلي، خصوصًا إذا كانت الهجرة مؤقتة، حيث تتناقص التحويلات تدريجيًا كلما طالت مدة الإقامة في الخارج(Lucas ، 2004).
- ✓ **اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتأمين المتبادل** :تعمل التحويلات كنوع من التأمين ضد المخاطر الاقتصادية للأسرة، مثل البطالة أو انخفاض الدخل، ضمن استراتيجية عائلية موضوعة مسبقًا.

2. **العوامل الخاصة بالدولة المستقبلة للعمالة:**

- ✓ **معدلات العائد على الأصول الاستثمارية** :تؤثر على رغبة المهاجرين في تحويل مدخراتهم، حيث يفضلون استثمار الأموال في أصول مرتفعة السيولة لتسهيل تحويلها عند الحاجة. يظهر تأثير هذا العامل بشكل كبير في الدول الخليجية التي تشهد هجرة مؤقتة.
- ✓ **درجة التقلب في النشاط الاقتصادي** :تتأثر التحويلات بوضع الاقتصاد الكلي، بما يشمل الإنتاج، العمالة، الأسعار ومستويات الدخل، فالنمو والازدهار الاقتصادي يشجع على تحويل الأموال، بينما الركود والتقلبات الاقتصادية قد تقلل من التدفقات.

- ✓ **درجة الاستقرار السياسي** :كلما زاد الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، كلما أرجأ المهاجرون تحويل أموالهم، بينما الأزمات السياسية أو الحروب تزيد من تدفق التحويلات، كما حدث بعد الغزو العراقي للكويت.

3. **العوامل الخاصة بالدول الأصلية للعمالة:** يتعلق الأمر بالقرارات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالبلد الأصلي والتي تؤثر على كيفية تحويل الأموال، مثل:

- ✓ اختيار الاحتفاظ بالمدخرات في الخارج أو إرسالها إلى البلاد الأصلية.
- ✓ تحديد القنوات الرسمية وغير الرسمية للتحويل.
- ✓ اختيار العملة التي يتم التحويل بها (محلية أو أجنبية.)
- ✓ مؤشرات اقتصادية مثل معدل التضخم والسياسات الضريبية على التحويلات، والتي تحدد جاذبية إرسال الأموال إلى الدولة الأصلية.

هذه المحددات تساعد في فهم سلوك المهاجرين في تحويل الأموال وتحديد حجم التدفقات المالية التي تصل إلى البلدان الأصلية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي[20]

المطلب الثالث: وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من الركائز الأساسية للدخل القومي للجزائر، إذ تمثل مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة وتساهم في استقرار الاقتصاد الوطني. وتشكل هذه التحويلات وسيلة حيوية لدعم الأسر الجزائرية المعيشة في الداخل، سواء لتغطية الاحتياجات اليومية مثل الغذاء والتعليم والصحة، أو لتعزيز الادخار والاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة.

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة نتيجة زيادة عدد الجزائريين المقيمين والعملين في الخارج، خاصة في أوروبا ودول الخليج، حيث أصبح المهاجرون يشكلون قناة أساسية لتحويل الموارد المالية من الخارج نحو الاقتصاد المحلي. كما تلعب هذه التحويلات دورًا مهمًا في التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق متعددة من البلاد.

[20] بنوجعفر عائشة،نفس المرجع السابق، ص175-177

ويعكس وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد الاستقبال وبلد الأصل، ويبرز دور السياسات الاقتصادية الجزائرية في تنظيم هذه التحويلات وتحفيز الاستفادة منها بشكل أمثل في تحقيق التنمية المحلية.

يمكن القول إن دراسة وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تساعد على تقييم مدى تأثير هذه التدفقات على الاقتصاد الوطني، وتحديد الاستراتيجيات الأمثل لاستغلالها في تعزيز الاستثمار والنمو المستدام.

الشكل رقم (01-01): تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر من 1970-2024

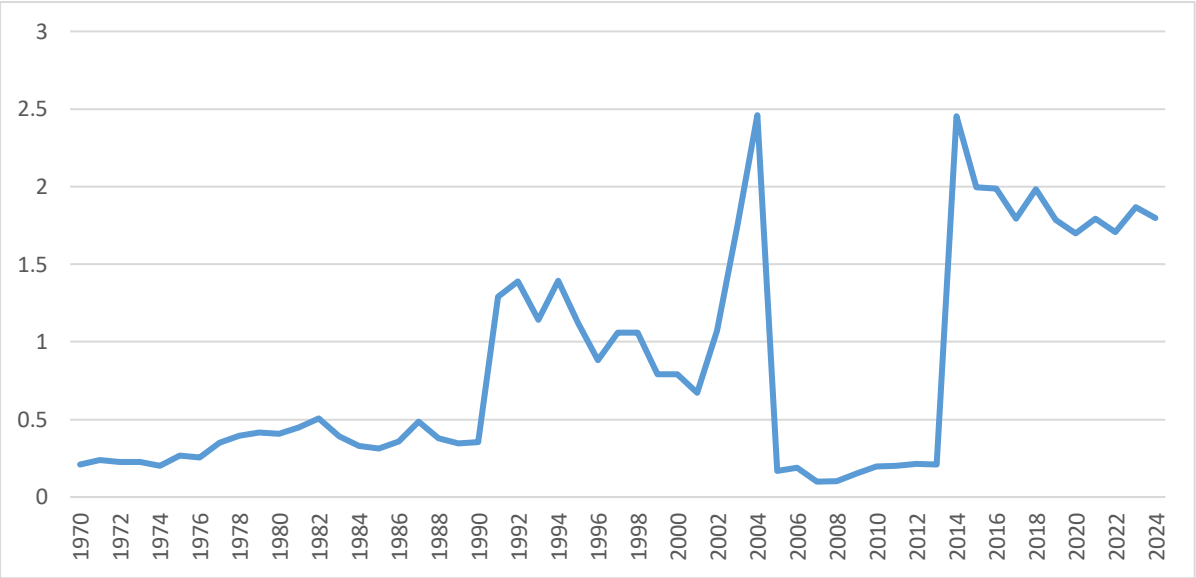

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات:

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?end=2024&locations=DZ&start=1970 02-03-2026

يمثل الشكل رقم (1-1) تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2024، وهي فترة طويلة تعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وتُقاس هذه التحويلات بمليار دولار أمريكي، حيث تظهر البيانات مجموعة من المراحل المختلفة التي تعكس تغيرات في حجم التحويلات واتجاهاتها.

في المرحلة الأولى الممتدة تقريبًا من 1970إلى نهاية الثمانينيات، نلاحظ أن التحويلات المالية للمهاجرين كانت تتسم بمستويات منخفضة نسبيًا، حيث تراوحت بين 0.20و0.50 مليار دولار .ويرجع ذلك أساسًا إلى طبيعة الهجرة الجزائرية في تلك الفترة، التي كانت موجهة أساسًا نحو أوروبا وخاصة فرنسا، إضافة إلى محدودية عدد المهاجرين مقارنة بالمراحل اللاحقة، وكذلك ضعف القنوات الرسمية للتحويلات

المالية. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة نموًا تدريجيًا في قيمة التحويلات، مما يعكس تحسن دخول المهاجرين واستقرارهم النسبي في دول الاستقبال.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من بداية التسعينيات إلى نهاية التسعينيات، فقد عرفت ارتفاعًا ملحوظًا في حجم التحويلات، حيث تجاوزت 1مليار دولار بداية من سنة 1991 .ويمكن تفسير هذا الارتفاع بعدة عوامل، من بينها زيادة أعداد المهاجرين الجزائريين في الخارج، خاصة خلال فترة الأزمة الاقتصادية والسياسية في التسعينيات، إضافة إلى تحسن مستويات الدخل لدى الجالية الجزائرية في الخارج. كما لعبت هذه التحويلات دورًا مهمًا في دعم الأسر داخل الجزائر، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة.

في المرحلة الثالثة الممتدة بين 2000 و2013، نلاحظ تذبذبًا واضحًا في قيمة التحويلات، حيث سجلت ارتفاعًا ملحوظًا سنة 2004 لتصل إلى حوالي 2.46مليار دولار، قبل أن تنخفض بشكل حاد في سنة 2005وما بعدها إلى مستويات أقل بكثير. وقد يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل، مثل تغير طرق التحويل واعتماد جزء من المهاجرين على القنوات غير الرسمية، إضافة إلى تأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية وتغير سياسات الهجرة في الدول المستقبلة للعمالة.

أما المرحلة الرابعة التي تبدأ من 2014إلى 2024، فتتميز بعودة التحويلات إلى مستويات مرتفعة نسبيًا، حيث تجاوزت 2.45مليار دولار في سنة 2014، ثم استقرت في حدود 1.7إلى 2 مليار دولار خلال السنوات اللاحقة. ويعكس هذا الاستقرار النسبي استمرار ارتباط الجالية الجزائرية بالخارج بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى تطور وسائل التحويل المالي الدولية وتوسع استخدام القنوات المصرفية.

ومن الناحية الاقتصادية، تمثل التحويلات المالية للمهاجرين أحد المصادر المهمة للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل اعتماد البلاد الكبير على عائدات المحروقات. إذ تساهم هذه التحويلات في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير موارد إضافية من النقد الأجنبي. كما تلعب دورًا اجتماعيًا مهمًا من خلال دعم دخل الأسر وتحسين مستويات المعيشة، إضافة إلى مساهمتها في تمويل الاستهلاك والاستثمار الصغير، مثل إنشاء المشاريع الصغيرة أو بناء السكن.

كما يمكن ربط هذه التحويلات بعدد من الأهداف الاقتصادية والتنموية، مثل تعزيز الاستقرار المالي، وتنشيط الطلب الداخلي، والمساهمة في تخفيف حدة الفقر والبطالة. ومع ذلك، فإن الاستفادة المثلى من هذه التحويلات تتطلب سياسات اقتصادية فعالة تعمل على توجيه جزء منها نحو الاستثمار المنتج بدل

الاقتصار على الاستهلاك، من خلال تشجيع المهاجرين على الاستثمار في الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مؤسساتية ومالية ملائمة لذلك.

وبالتالي، يمكن القول إن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل أداة اقتصادية مهمة يمكن أن تساهم في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، إذا ما تم استغلالها ضمن سياسات مالية واستثمارية مدروسة تسمح بتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي.

فيما يلي جدول يبين أهم الدول المصدّرة للتحويلات المالية إلى الجزائر

الجدول رقم(01): أهم الدول المصدّرة للتحويلات المالية إلى الجزائر

الترتيب	الدولة المرسلة للتحويلات	قيمة التحويلات التقريبية (مليون دولار)	النسبة التقريبية من إجمالي التحويلات
1	فرنسا	1713.4	حوالي 80 %
2	إسبانيا	67.3	حوالي 3 %
3	كندا	45.0	حوالي 2 %
4	بلجيكا	29.8	حوالي 1.4 %
5	إيطاليا	28.5	حوالي 1.3 %
6	المملكة المتحدة	24.6	حوالي 1.1 %
7	الولايات المتحدة الأمريكية	22.0	حوالي 1 %
8	ألمانيا	21.3	أقل من 1 %
9	المغرب	18.1	أقل من 1 %
10	تونس	12.1	أقل من 1 %

المصدر: بيانات الهجرة والتحويلات الدولية (البنك الدولي)2026-03-02.

https://countryeconomy.com/demography/migration/remittance/algeria

يتضح من خلال الجدول أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بفارق كبير بين الدول المصدّرة للتحويلات المالية إلى الجزائر، حيث تمثل وحدها الجزء الأكبر من هذه التحويلات، وهو ما يعود أساسًا إلى الحجم الكبير للجالية الجزائرية المقيمة فيها، إضافة إلى الروابط التاريخية والاقتصادية بين البلدين. كما تساهم دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا في إرسال جزء من هذه التحويلات، وإن كان بنسب أقل بكثير مقارنة بفرنسا.

كما تظهر البيانات مساهمة بعض الدول غير الأوروبية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تزايد هجرة الكفاءات الجزائرية إلى هذه الدول خلال العقود الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن القارة الأوروبية

تمثل المصدر الرئيسي للتحويلات المالية نحو الجزائر بما يقارب 90٪ من إجمالي التدفقات، وهو ما يعكس التركّز الجغرافي الكبير للجالية الجزائرية في أوروبا[21] .

ومن الناحية الاقتصادية، تشكل هذه التحويلات مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، حيث تساهم في تعزيز موارد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، كما تساعد في دعم الناتج الداخلي الخام من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار الأسري داخل الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وأثر التحويلات المالية للمهاجرين

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى تطور الاقتصاد وقدرته على تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع، إذ يعبر عن الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. ويكتسب هذا المفهوم أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تسعى الدول من خلالها إلى تحسين مستوى المعيشة، خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد حركة الهجرة الدولية، برزت التحويلات المالية للمهاجرين كأحد المصادر المهمة للتدفقات المالية الخارجية التي يمكن أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. حيث تلعب هذه التحويلات دورًا مهمًا في زيادة الدخل القومي، وتحفيز الاستهلاك والاستثمار، إضافة إلى مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.

وبالنسبة للجزائر، تشكل تحويلات المهاجرين موردًا ماليًا مهمًا يمكن أن يساهم في دعم النشاط الاقتصادي المحلي، سواء من خلال تحسين مستوى معيشة الأسر أو من خلال توجيه جزء من هذه الموارد نحو الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي من جهة، وتحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأبعاده المختلفة في المطلب الأول، ثم دراسة النمو الاقتصادي في سياق تحويلات المهاجرين الجزائريين في المطلب الثاني.

[21] Immigrants transferred around 3 billion dollars to Algeria in 2007 ,AVAILABLE ON: https://www.echoroukonline.com/immigrants-transferred-around-3-billion-dollars-to-algeria-in-2007

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، إذ يعبر عن التطور الذي يشهده اقتصاد دولة ما من خلال الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. ويُقاس هذا النمو عادة من خلال ارتفاع الناتج الداخلي الخام الحقيقي أو الدخل القومي، مما يعكس قدرة الاقتصاد على توسيع طاقته الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة السكان. ولهذا السبب يحتل النمو الاقتصادي مكانة محورية في السياسات الاقتصادية للدول، باعتباره مؤشرًا رئيسيًا على الأداء الاقتصادي ومستوى التقدم والتنمية.

وقد ازداد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة نتيجة التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد العولمة الاقتصادية واتساع حركة رؤوس الأموال والعمالة بين الدول. ففي هذا السياق أصبحت العديد من الدول النامية تعتمد على مصادر تمويل خارجية لدعم نموها الاقتصادي، من بينها الاستثمارات الأجنبية، المساعدات الدولية، وتحويلات المهاجرين التي أصبحت تشكل أحد أهم التدفقات المالية نحو هذه الدول.

كما يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي لا يقتصر فقط على زيادة الإنتاج، بل يشمل أيضًا تحسين الكفاءة الإنتاجية، تطوير التكنولوجيا، ورفع مستوى رأس المال البشري، وهي عوامل تساهم مجتمعة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتبرز أهمية هذا المفهوم بشكل أكبر في الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها الإنتاجية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق أولًا إلى تعريف مفهوم النمو الاقتصادي من خلال عرض مجموعة من التعاريف الاقتصادية المختلفة، ثم إبراز أهم العوامل المحددة له ومؤشراته الأساسية التي يتم من خلالها قياس مستوى النمو الاقتصادي في الدول.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تناول العديد من الاقتصاديين مفهوم النمو الاقتصادي من زوايا مختلفة، نظراً لارتباطه بتطور النشاط الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة في المجتمعات. وبشكل عام يشير هذا المفهوم إلى الزيادة المتواصلة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد وما يرافقها من ارتفاع في حجم الإنتاج والدخل الحقيقي عبر الزمن. وفيما يلي مجموعة من التعريفات التي قدمها عدد من الباحثين والاقتصاديين لهذا المفهوم:

1. يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة التي تطرأ على القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة تحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أو نتيجة التقدم التقني في وسائل الإنتاج، الأمر الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد[22].
2. عرّف الاقتصادي François Perroux النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المستمرة في مؤشر الحجم الاقتصادي للأمة، والمتمثل في الناتج الكلي الإجمالي أو الصافي محسوبًا بالقيمة الحقيقية"، وهو تعريف يركز على تطور الناتج الاقتصادي الحقيقي عبر الزمن.[23]
3. كما يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في مؤشر الحجم الاقتصادي، أي الناتج الإجمالي الصافي مقاسًا بالقيمة الحقيقية، وهو ما يعكس تطور القدرة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل[24].
4. وينظر إلى النمو الاقتصادي كذلك باعتباره مفهومًا كميًا يعبر عن الزيادة في حجم الإنتاج خلال المدى الطويل، حيث يشير إلى ارتفاع مستوى إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين. ووفق هذا التصور فإن ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي يعد مؤشرًا مباشرًا على حدوث نمو اقتصادي. [25]
5. كما عُرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، أي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع. ويعني ذلك أن النمو الاقتصادي لا يقتصر على زيادة الناتج الكلي فقط، بل يشمل أيضًا تحسن مستوى معيشة الأفراد نتيجة ارتفاع دخلهم الحقيقي.[26]
6. ويُعرَّف أيضًا بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة سابقة لها، سواء على المدى القصير أو المتوسط، وهو ما يعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي وتطور قدرته الإنتاجية[27].
7. ويرى عدد كبير من الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يتمثل أساسًا في الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

---

[22] كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد" ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2009،ص281

[23] Pierre Robert, Croissance Et Crises, Pearson Education France, ISBN : 978-2-7440-7426-4, France, 2010,p2

[24] Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 9e édition, éditions DALLOZ, 2002, Paris, p1

[25] عبادة عبد الرؤوف محددات سعر نفط الأوبيك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970-2008 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 46.

[26] اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص10

[27] عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطيه، "اتجاهات حديثه في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003 ، ص20

وقد ارتبط هذا المفهوم تاريخيًا بظهور النظام الرأسمالي والتطور الصناعي والتكنولوجي، وما صاحبه من تراكم لرأس المال وتغيرات اقتصادية عميقة أسهمت في تحسين الإنتاجية ورفع مستويات الدخل. كما يساهم النمو الاقتصادي في زيادة أرباح الشركات، وارتفاع الاستثمارات، وتوسيع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة.[28]

8. ومن جهة أخرى، يُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه زيادة قدرة اقتصاد معين على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، سواء كان مصدر هذه الزيادة داخليًا من خلال تحسين الإنتاج المحلي، أو خارجيًا من خلال الاستثمارات والتدفقات المالية القادمة من الخارج.[29]

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

ترتكز عملية تحقيق النمو الاقتصادي على مجموعة من العوامل الأساسية التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين كفاءته. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العناصر الرئيسية، من أهمها تراكم رأس المال، عنصر العمل، والتطور التكنولوجي، حيث يتفاعل كل عنصر من هذه العناصر مع الآخر من أجل دفع عجلة الإنتاج وتوسيع النشاط الاقتصادي.

1. **تراكم رأس المال:** يشكل تراكم رأس المال أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ يرتبط بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى مختلف القطاعات الإنتاجية. ويشمل ذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين والتدريب. كما يمثل الادخار مصدرًا مهمًا لتمويل هذه الاستثمارات، حيث يسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الإنتاج وتحقيق التوسع الاقتصادي.
2. **عنصر العمل والنمو السكان:** يقصد بعنصر العمل الموارد البشرية التي تساهم في العملية الإنتاجية، سواء من حيث عدد العمال أو مستوى مهاراتهم وكفاءتهم. فزيادة قوة العمل كمًا ونوعًا يمكن أن تسهم في تعزيز الإنتاج ورفع مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة إذا كانت مصحوبة بارتفاع مستوى التعليم والتأهيل المهني. كما أن النمو السكاني قد يؤدي إلى توسيع حجم السوق وزيادة الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي يشجع على زيادة الاستثمارات. غير أن تأثير النمو السكاني قد يكون سلبيًا في بعض

[28] طيوب عبد القادر ،حوشين يوسف،نقس مرجع سابق،ص154

[29] هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2005، ص347

الحالات إذا لم تتوفر فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في عدد السكان، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنتاجية.

3. **التكنولوجيا:** يمثل التقدم التكنولوجي أحد أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في تطوير أساليب الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. ويقصد بالتكنولوجيا القدرة على توظيف المعارف العلمية والابتكارات التقنية في تحسين العمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية. وتشمل التكنولوجيا عدة عناصر مثل براءات الاختراع، نتائج البحث العلمي، المهارات البشرية المتخصصة، والعلاقات التجارية والتقنية بين المؤسسات .ويساهم تبني التقنيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد ويزيد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي المستدام[30].

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تكامل هذه العناصر الثلاثة، حيث يؤدي تراكم رأس المال، وتطوير الموارد البشرية، وتبني التكنولوجيا الحديثة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشة السكان.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع تبعًا لطبيعته ومصادره، ومن أبرز هذه الأنواع ما يأتي:[31]

1. **النمو التلقائي أو الطبيعي:** يتمثل هذا النوع من النمو في ذلك التوسع الاقتصادي الذي ينشأ بصورة تلقائية نتيجة القدرات الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، دون الاعتماد على تدخل مباشر من خلال سياسات تخطيطية أو برامج اقتصادية محددة على المستوى الوطني أو المحلي. ويحدث هذا النمو بفعل ديناميكية السوق وتفاعل العوامل الاقتصادية الداخلية.
2. **النمو العابر:** يقصد به ذلك النمو الذي يفتقر إلى الاستمرارية والاستقرار، إذ يظهر نتيجة عوامل ظرفية أو مؤقتة سرعان ما تختفي، فيختفي معها أثر النمو. ويُلاحظ هذا النوع بشكل واضح في العديد من الدول النامية، حيث يرتبط غالبًا بظروف خارجية مفاجئة مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تصدرها

---

[30] كيداتي سيد أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائرمقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية و قياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر،2012- 2013، ص 30.

[31] ولد عمري عبد الباسط، اثر إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،الجزائر،2015-2016،ص6-7.

هذه الدول في الأسواق الدولية. ويؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة مؤقتة في الإيرادات الوطنية، خاصة في الدول المعتمدة على تصدير المحروقات، غير أن هذه المكاسب غالبًا ما تتلاشى بزوال أسبابها، دون أن تترك آثارًا تنموية حقيقية، وهو ما يفضي إلى ما يُعرف بظاهرة النمو دون تنمية.

3. **النمو المخطط:** يشير هذا النوع إلى النمو الذي يتحقق نتيجة اعتماد الدولة على عملية تخطيط اقتصادي شاملة تستهدف توظيف موارد المجتمع المتاحة بطريقة منظمة تلبي احتياجاته التنموية. كما تتوقف فعالية هذا النمو إلى حد كبير على مدى واقعية الخطط الاقتصادية الموضوعة، إضافة إلى كفاءة آليات التنفيذ والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية.

رابعا: محددات النمو الاقتصادي[32]

إن مراجعة أدبيات النمو الاقتصادي والنظريات التي تناولت تفسيره توضح وجود مجموعة من العوامل الأساسية التي تؤثر في تحديد مستوى النمو الاقتصادي في مختلف الدول. فمن المتفق عليه في التحليل الاقتصادي أن العملية الإنتاجية تعتمد أساسًا على مجموعة من المدخلات، في مقدمتها العمل ورأس المال. كما يمكن لأي اقتصاد أن يرفع من حجم إنتاجه إما من خلال زيادة كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج، أو عبر تحسين كفاءة وإنتاجية هذه الموارد. ويتحقق ذلك من خلال تطوير نوعية اليد العاملة عن طريق التعليم والتكوين، أو من خلال اعتماد تقنيات إنتاج حديثة، إضافة إلى تطبيق أساليب تنظيمية وإدارية أكثر كفاءة، فضلاً عن تبني سياسات اقتصادية حكومية فعالة ومرنة.

وانطلاقًا من هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من النمو الاقتصادي:

- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:(Intensif)** يتمثل في النمو الناتج عن تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج دون زيادة حجم المدخلات المستخدمة، أي تحقيق ارتفاع في مستوى الإنتاج بفضل التطور التكنولوجي أو تحسين مهارات العمال أو رفع كفاءة استخدام رأس المال.
- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:(Extensif)** يشير إلى ذلك النمو الذي يتحقق نتيجة التوسع في استخدام عوامل الإنتاج، مثل زيادة حجم العمالة أو رفع مستوى الاستثمارات في رأس المال المادي، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي.

وبوجه عام يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي فيما يأتي:

1. **رأس المال المادي:**

[32] ولد عمري عبد الباسط،نفس مرجع سابق،ص10-13

يقصد برأس المال المادي مجموع التجهيزات والمعدات والبنى التحتية ومختلف الأصول الإنتاجية التي يمتلكها الاقتصاد في فترة زمنية معينة، والتي يتم توظيفها في العملية الإنتاجية. ويتحقق تراكم رأس المال من خلال تخصيص جزء من الدخل المتولد عن النشاط الاقتصادي للادخار، بهدف تعويض رأس المال المستهلك في العملية الإنتاجية، إضافة إلى تمويل الاستثمارات الجديدة.

وتعاني العديد من الدول النامية من نقص الموارد المالية والاستثمارية الضرورية لإقامة المشاريع الإنتاجية الكبرى، الأمر الذي يحد من قدرتها على تكوين رأس المال بالقدر الكافي لرفع نصيب الفرد منه. كما أن هذه الدول تواجه احتياجات متزايدة لتكوين رأس المال نتيجة سعيها إلى إنشاء مشاريع جديدة في مختلف القطاعات، خاصة القطاع الصناعي، فضلاً عن ضرورة تطوير البنى التحتية وتوسيع الاستثمارات في المشاريع القائمة بهدف تحسين كفاءتها الإنتاجية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

2. رأس المال البشري:

يقصد برأس المال البشري مجموع المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الأفراد، والتي اكتسبوها من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية، والتي يمكن توظيفها في العملية الإنتاجية. ويعد هذا العنصر من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أكد العديد من الاقتصاديين أهمية إدماج رأس المال البشري ضمن العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، خاصة بعد اتضاح دوره المحوري في دعم النمو الداخلي للاقتصاد. وخلال العقود الأخيرة بذلت الدول النامية جهودًا كبيرة للرفع من مستوى التعليم والتكوين، وهو ما انعكس في زيادة أعداد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية والجامعات. وتُعد هذه الجهود بمثابة استثمار طويل الأجل يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين أداء الاقتصاد.

كما يؤدي التعليم دورًا مهمًا في تحقيق عدة آثار إيجابية على التنمية، من بينها:

- ✓ تسريع انتشار المعرفة والمعلومات.
- ✓ تعزيز الحراك الاجتماعي داخل المجتمع.
- ✓ تمكين الأفراد من اكتساب المهارات والخبرات التي تساعدهم على تحسين إنتاجيتهم.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية هذه العلاقة، ومن بينها دراسة Barroو Lee (1993) التي شملت 129 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1985، حيث توصلت إلى أن ارتفاع مستوى التعليم لدى السكان البالغين يؤثر إيجابياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما توصل Benhabibو Spiegel (1990)إلى أن رأس المال البشري يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين:

- ✓ التأثير المباشر في تطوير الابتكارات التكنولوجية المحلية.
- ✓ تسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول التي تستورد التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

3. القوى العاملة:

يقصد بالعمل مجموع القدرات الجسدية والفكرية التي يمتلكها الإنسان ويستخدمها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته المختلفة. ويُعد العمل أحد العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي. فالنمو السكاني يؤدي عادة إلى زيادة حجم القوة العاملة النشطة، الأمر الذي قد يسهم في رفع حجم الإنتاج من خلال زيادة عدد ساعات العمل ومشاركة عدد أكبر من الأفراد في النشاط الاقتصادي. غير أن تأثير الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي يظل محل نقاش بين الباحثين، إذ تعاني العديد من الدول من معدلات نمو اقتصادي منخفضة رغم امتلاكها فائضًا في اليد العاملة. ويرجع ذلك إلى غياب نظام اقتصادي قادر على استيعاب هذه العمالة وتوظيفها بفعالية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

4. الموارد الطبيعية:

تشير الموارد الطبيعية إلى مختلف الثروات التي توفرها الطبيعة مثل الغابات والمعادن والثروات السمكية والمياه. وتعرفها الأمم المتحدة بأنها كل ما يوجد في البيئة الطبيعية ويمكن للإنسان الاستفادة منه في تلبية احتياجاته.

وقد اختلفت آراء الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي. فبعضهم يرى أنها تمثل عاملاً أساسياً في دعم التنمية، مستشهدين بتجارب دول متقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة التي استفادت من مواردها الطبيعية في دعم تطورها الاقتصادي. في المقابل، يرى آخرون أن توفر الموارد الطبيعية لا يضمن بالضرورة تحقيق النمو الاقتصادي، إذ تمكنت بعض الدول ذات الموارد المحدودة من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين لم تستطع دول أخرى غنية بالموارد تحقيق نفس النتائج.

وتسهم الموارد الطبيعية في دعم التنمية الصناعية من خلال مسارين رئيسيين:

- ✓ تمكين الدول من استخراج المواد الأولية وتصديرها، مما يوفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والتقنيات الضرورية للتنمية.
- ✓ توفير المواد الخام التي تستخدم في الصناعات التحويلية لإنتاج سلع نهائية ذات قيمة مضافة.

5. التقدم التقني:

يقصد بالتقدم التقني تطوير الوسائل الإنتاجية والابتكار في التقنيات الحديثة وتطبيق المعرفة العلمية داخل العملية الإنتاجية بهدف تحسين كفاءة الإنتاج. ويُعد التقدم التكنولوجي أحد أهم العوامل التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ويظهر تأثير التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال عدة جوانب، أهمها:

- ✓ رفع الإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج.
- ✓ تعويض النقص في بعض عوامل الإنتاج مثل العمل أو رأس المال من خلال استخدام تقنيات أكثر كفاءة.

ولهذا السبب يعد الاستثمار في البحث العلمي والتطور التكنولوجي أمراً ضرورياً للحفاظ على مستوى العائد المتحقق من العمل ورأس المال أو زيادته. وفي المقابل، يؤدي غياب التقدم التقني إلى تراجع الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. كما يساهم التطور التكنولوجي في زيادة الطلب على العمالة الماهرة في حين يقلل الحاجة إلى العمالة غير المؤهلة.

إلى جانب هذه العوامل الأساسية، توجد عوامل أخرى داعمة للنمو الاقتصادي تتفاعل معها وتساهم في تعزيز آثارها، مثل الانفتاح الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية كشبكات الطرق والموانئ، وتحقيق الاستقرار السياسي، وفعالية المؤسسات المالية، إضافة إلى دعم البحث العلمي الموجه نحو التنمية. وتمثل هذه العوامل مصادر لآثار خارجية إيجابية يستفيد منها مختلف الفاعلين الاقتصاديين داخل المجتمع.

خامسا: خصائص النمو الاقتصادي[33]

بالاعتماد على التعريف الذي قدمه Simon Kuznetsللنمو الاقتصادي، والذي اعتبره قدرة الدولة على توفير تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، مع تحقيق زيادة مستمرة في قدرتها الإنتاجية اعتمادًا على التقدم التكنولوجي والتغيرات المؤسسية والفكرية اللازمة لذلك، يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميز ظاهرة النمو الاقتصادي، ومن أهمها ما يأتي:

[33] بنوجعفر عائشة،نفس مرجع سابق،ص172-173

1. **الارتفاع المستمر في نصيب الفرد من الناتج:** تُعد الزيادة المتواصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي من أبرز سمات النمو الاقتصادي. فقد أظهرت التجارب التاريخية للبلدان المتقدمة، منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر، تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وهو ما انعكس في تحسن مستوى الدخل الفردي وارتفاع مستويات المعيشة لدى السكان.
2. **الارتفاع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** يمثل تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية تسهم بشكل كبير في رفع مستوى الناتج. وقد بينت تقارير World Bank أن الزيادة في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج تعد من العوامل الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، إذ تسمح بزيادة حجم الإنتاج دون الحاجة إلى زيادة مماثلة في مدخلات العمل أو رأس المال.
3. **التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد:** تتميز الاقتصادات التي تشهد نمواً اقتصادياً بتحولات هيكلية عميقة في تركيبها القطاعي. ففي المراحل الأولى للتنمية يعتمد الاقتصاد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، ثم ينتقل تدريجياً نحو الصناعة، قبل أن يتجه في المراحل المتقدمة إلى قطاع الخدمات. ويصاحب هذا التحول تغير في طبيعة المؤسسات الاقتصادية، حيث تنتقل من المشاريع العائلية الصغيرة إلى الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات، كما يترافق ذلك مع تحول القوى العاملة من الأنشطة الريفية التقليدية إلى الأنشطة الحضرية الحديثة.
4. **التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية:** غالباً ما يرافق التغير الهيكلي في الاقتصاد تحولات اجتماعية وثقافية ومؤسسية عميقة، وهو ما يُعرف بعملية التحديث أو التحول الحضري. وقد أشار الاقتصادي Gunnar Myrdal إلى أن هذه التحولات تشمل عدة جوانب أساسية، من بينها:

- ✓ **العقلانية في التفكير** :حيث يؤدي التطور الاقتصادي إلى اعتماد أساليب علمية حديثة في التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك، بما يسهم في تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ **التخطيط الاقتصادي** :إذ يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية وجود تخطيط اقتصادي واضح المعالم، يحدد الأهداف التنموية المستقبلية للدولة ويضع الاستراتيجيات المناسبة لتحقيقها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ✓ **تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي** :حيث يُعد تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل والثروة بين مختلف فئات المجتمع من الشروط الضرورية لدعم الاستقرار الاجتماعي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

- ✓ **تحسين كفاءة المؤسسات والاتجاهات الاجتماعية** :إذ يؤدي تطوير المؤسسات الاقتصادية والإدارية إلى رفع كفاءة العمل وتحفيز المنافسة وتشجيع المبادرات الفردية، الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الحراك الاجتماعي.

5. **الهيمنة الاقتصادية الدولية:** ارتبطت عملية النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة تاريخياً بقدرتها على السيطرة على الموارد الأولية والأسواق العالمية، خاصة في الدول النامية. فقد سعت هذه الدول إلى تأمين مصادر المواد الخام والعمالة منخفضة التكلفة، إضافة إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية. ومع تطور التكنولوجيا الحديثة في مجالات النقل والاتصالات، استمرت بعض مظاهر الهيمنة الاقتصادية من خلال السيطرة على المعرفة التكنولوجية والتقنيات المتقدمة.
6. **التوزيع غير المتكافئ للنمو الاقتصادي العالمي:** على الرغم من الارتفاع الكبير في الناتج العالمي خلال القرنين الماضيين، فإن فوائد هذا النمو لم تتوزع بالتساوي بين مختلف مناطق العالم. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الناتج العالمي تتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة، في حين ما تزال العديد من الدول النامية تعاني من ضعف معدلات النمو. كما أن اختلال موازين القوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية يسهم في تعميق الفجوة التنموية بينها مع مرور الوقت، خاصة في ظل احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتطورة والصناعات الدقيقة.

سادسا: قياس النمو الاقتصادي[34]

باعتبار أن النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة ذات طابع كمي، فإن ذلك يتيح إمكانية قياسه والتعبير عنه بمؤشرات رقمية دقيقة. ويُعد معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، إذ يعكس نسبة الزيادة التي يشهدها اقتصاد دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة واحدة. ويُستخدم هذا المؤشر لقياس مدى توسع النشاط الاقتصادي من خلال متابعة التغيرات التي تطرأ على قيمة الناتج الداخلي الخام بين فترتين زمنيتين متتاليتين.

ويُعبَّر عن معدل النمو الاقتصادي عادة بنسبة مئوية، حيث يوضح مقدار الزيادة أو النقصان في الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يسمح بتقييم أداء الاقتصاد الوطني ومقارنة مستويات النمو بين الدول أو بين فترات زمنية مختلفة. ويُعد الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات المعتمدة في

[34] طيوب عبد القادر ،حوشين يوسف،نقس مرجع سابق،ص154

قياس النمو الاقتصادي، نظراً لكونه يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي سنوياً من خلال المعادلة الآتية:

$$GE= (GDP_2-GDP_1) * 100/GDP_1$$

حيث:

GE : معدل النمو الاقتصادي

GDP_1 : الناتج الخلي الخام للسنة السابقة

GDP_2 : الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية.

ويُمكن أن يكون معدل النمو الاقتصادي اسميًا أو حقيقيًا، وذلك تبعاً لطبيعة الناتج الداخلي الخام المعتمد في الحساب. فإذا تم احتساب النمو اعتماداً على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية فإنه يسمى النمو الاسمي، أما إذا تم احتسابه اعتماداً على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة بعد استبعاد أثر التضخم، فإنه يسمى النمو الحقيقي، وهو المؤشر الأكثر استخداماً في التحليل الاقتصادي لأنه يعكس التغير الفعلي في حجم الإنتاج.

سابعا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة مراحل من التطور والتقلب في معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل السياسات الاقتصادية المعتمدة، وتقلب أسعار النفط، والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد. ويمكن تقسيم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1961إلى 2024** إلى عدة مراحل رئيسية:

1. **مرحلة بناء الاقتصاد الوطني (1961–1979):** تميزت هذه المرحلة بالبدايات الأولى لتأسيس الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة خروج الاستعمار وغياب الهياكل الإنتاجية الوطنية. وقد شرعت الدولة في بناء اقتصاد وطني قائم على تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي، مع التركيز على استعادة السيطرة على الموارد الوطنية وتطوير القطاعات الأساسية.

ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات تبنت الجزائر سياسة التصنيع الثقيل والاعتماد على التخطيط المركزي في إطار الاقتصاد الاشتراكي، حيث دعمت الدولة الاستثمارات العمومية في قطاعات الصناعة والطاقة والبنية التحتية. وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال السبعينيات،

حيث بلغ النمو الاقتصادي حوالي 9.2%سنة 1978 و7.5% سنة 1979 .ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط بعد أزمة 1973، مما وفر موارد مالية كبيرة للدولة لدعم برامج التنمية الاقتصادية.

2. **مرحلة التباطؤ الاقتصادي وأزمة النفط (1980–1990):** مع بداية الثمانينيات شهد الاقتصاد الجزائري تباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر بشكل مباشر على الإيرادات العمومية للدولة نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. وقد تراجعت معدلات النمو خلال هذه الفترة، حيث سجلت بعض السنوات نمواً ضعيفاً أو سلبياً مثل سنة (1%-) 1988، وهو ما أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية.
3. **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق (1990–2000):** عرفت هذه المرحلة تحولات اقتصادية مهمة تمثلت في تبني برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بهدف الانتقال تدريجياً نحو اقتصاد السوق. وقد تأثرت معدلات النمو خلال بداية التسعينيات بالأزمة الأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، حيث سجل الاقتصاد انكماشاً في بعض السنوات مثل (2.1%-) 1993و1994 (0.9%-) غير أن النصف الثاني من التسعينيات شهد تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي مع استقرار الأوضاع وعودة الاستثمارات.
4. **مرحلة الانتعاش الاقتصادي المرتبط بارتفاع أسعار النفط (2000–2014):** شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تحسناً ملحوظاً في معدلات النمو نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى إطلاق برامج استثمار عمومية واسعة في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. وقد سجل الاقتصاد معدلات نمو معتبرة، حيث بلغ النمو 6.5%سنة 2003 و5.4% سنة 2005، مدعوماً بزيادة الإنفاق الحكومي وتحسن الإيرادات النفطية.
5. **مرحلة تباطؤ النمو الاقتصادي (2015–2019):** ابتداءً من سنة **2015**بدأ الاقتصاد الجزائري يشهد تباطؤاً في معدلات النمو نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط، مما أثر على موارد الدولة المالية وعلى مستوى الاستثمار العمومي. وقد تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة بين 0.9%سنة 2019 و1.5% سنة 2017، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

6. مرحلة الصدمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا والتعافي التدريجي (2020–2024):

تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل واضح بجائحة كوفيد–19 سنة 2020، حيث سجل الناتج الداخلي الخام انكماشاً بنحو 5%– نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة. غير أن السنوات اللاحقة شهدت تعافياً تدريجياً، إذ بلغ معدل النمو حوالي 3.8% سنة 2021 و3.6% سنة 2022 و4.1% سنة 2023، بينما سجل الاقتصاد نمواً يقارب 3.7% سنة 2024 مدعوماً بانتعاش القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

الشكل رقم (02–01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (1961–2024)

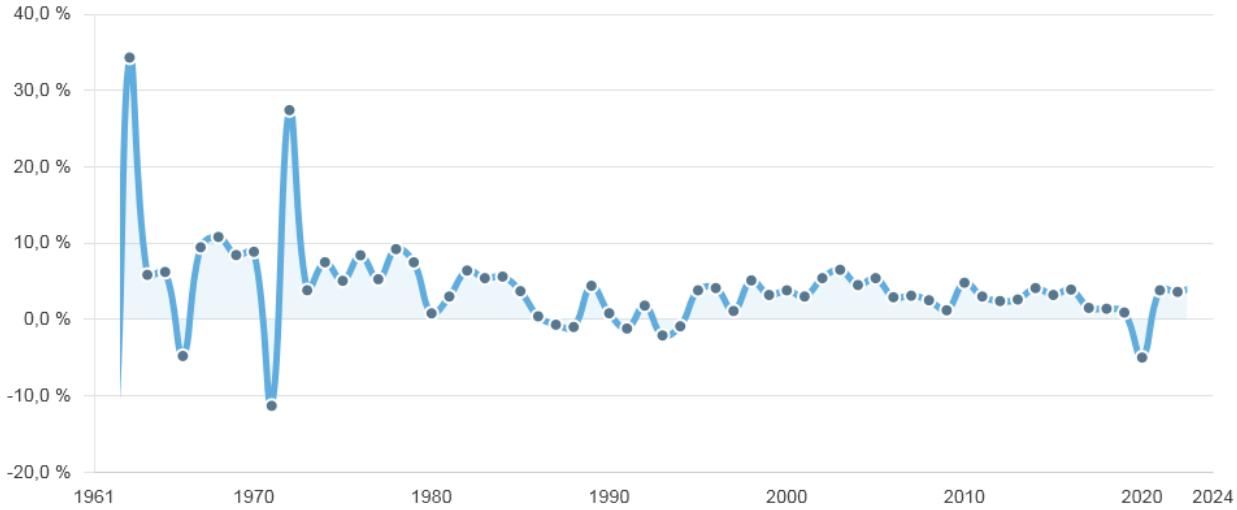

SOURCE 2026-04-17 : https://worldscorecard.com/scorecards/algerian-scorecard/gdp-growth/

يمكن القول إن مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **1961–2024** اتسم بالتذبذب نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل القومي والعملات الأجنبية. فعلى الرغم من تحقيق فترات من النمو المرتفع خاصة خلال السبعينيات وبداية الألفية الثالثة، إلا أن الاقتصاد ظل عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولذلك تسعى السياسات الاقتصادية الحديثة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز القطاعات غير النفطية بهدف تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقراراً واستدامة في المستقبل.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في سياق تحويلات المهاجرين الجزائريين

تمثل تحويلات المهاجرين أحد أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعديد من الدول النامية، حيث تلعب دوراً متزايد الأهمية في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي. وتكتسي هذه التحويلات أهمية خاصة لكونها تمثل تدفقات مالية مستقرة نسبياً مقارنة ببعض مصادر التمويل الأخرى مثل الاستثمارات

الأجنبية أو المساعدات الخارجية، كما أنها تسهم في تحسين مستويات الدخل والمعيشة للأسر المستفيدة منها.

وفي هذا السياق، تعد الجزائر من بين الدول التي تستفيد من تحويلات مواطنيها المقيمين في الخارج، خاصة في الدول الأوروبية التي تحتضن جالية جزائرية كبيرة، وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. وتساهم هذه التحويلات في توفير العملة الصعبة وتعزيز موارد الاقتصاد الوطني، كما تلعب دوراً مهماً في دعم الاستهلاك والاستثمار الأسري، الأمر الذي ينعكس بشكل غير مباشر على معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن تحويلات المهاجرين يمكن أن تشكل عاملاً مساعداً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، إضافة إلى دورها في تحسين ميزان المدفوعات وتقليص العجز في الحساب الجاري. غير أن تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي يظل مرتبطاً بكيفية توظيفها داخل الاقتصاد الوطني، سواء في مجالات الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى إبراز العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر وتحويلات المهاجرين الجزائريين، من خلال تحليل دور هذه التحويلات في دعم النشاط الاقتصادي، ومدى مساهمتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولا: الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين

1. تأثير التحويلات المالية على الاستثمار[35]:

تُعد التحويلات المالية للمهاجرين أحد المصادر المهمة التي يمكن أن تساهم في تمويل الاستثمار في الدول المستقبلة لها، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن نسبة محدودة فقط من هذه التحويلات تتجه نحو الاستثمار المباشر. ففي العديد من البلدان العربية لا تتجاوز نسبة التحويلات الموجهة للاستثمار حوالي 18% من إجمالي التحويلات، وهي نسبة تعتبر منخفضة نسبياً. غير أن هذا لا يعكس الصورة الكاملة، إذ إن جزءاً معتبراً من هذه التحويلات يُوظَّف في مجالات أخرى ذات طابع استثماري طويل الأجل مثل التعليم والصحة، والتي قد تستقطب ما بين 16% و30% من إجمالي التحويلات، وهو ما يساهم في تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل.

كما يرتفع معدل توجيه التحويلات نحو الاستثمار في حالات معينة، من بينها عندما تعتبر الأسر المتلقية للتحويلات أن هذه التدفقات المالية غير منتظمة أو مؤقتة، الأمر الذي يدفعها إلى ادخارها أو

[35] بوعتلي محمد،نفس مرجع سابق،ص14-17

استثمارها بدلاً من إنفاقها في الاستهلاك الفوري. كذلك قد يساهم اشتراط المهاجر على أسرته توجيه التحويلات نحو أغراض محددة مثل التعليم أو شراء المعدات الزراعية في زيادة احتمال استخدامها في الاستثمار. إضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن تحويل الأموال إلى أفراد الأسرة الأكثر ميلاً لتوظيفها في الاستثمار، مثل النساء، قد يزيد من فرص استخدامها في مشاريع إنتاجية بدلاً من الاستهلاك. كما أن اعتماد الأسر على نوع من التنظيم أو المحاسبة في إدارة ميزانيتها يساعد على توجيه جزء من التحويلات نحو أنشطة استثمارية مختلفة.

2. تأثير التحويلات المالية على النظام المصرفي:

تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دوراً مهماً في دعم النظام المصرفي والمالي في الدول المستقبلة لها. ففي كثير من الحالات تكشف هذه التحويلات عن نقاط الضعف الموجودة في الأنظمة المصرفية، مثل ضعف الخدمات المالية أو ارتفاع تكاليف التحويل أو تعدد أسعار الصرف، وهو ما قد يدفع المهاجرين إلى استخدام قنوات غير رسمية لتحويل أموالهم. كما أن ضعف الثقة في المؤسسات المالية قد يؤدي إلى خسارة المدخرات في بعض الحالات، كما حدث في بعض التجارب السابقة في عدد من الدول.

وفي المقابل، يمكن للتحويلات أن تساهم في تطوير النظام المصرفي عندما تنجح المؤسسات المالية في استقطاب هذه التدفقات عبر تقديم خدمات مصرفية ملائمة للمهاجرين. فقد تمكنت بعض البنوك في دول مثل المغرب من تعزيز نشاطها بفضل تحويلات المهاجرين، حيث ساهمت هذه الأموال في زيادة حجم الودائع وتنشيط الخدمات المصرفية المختلفة. كما أن التحويلات قد تقوم بدور بديل للمؤسسات المالية في بعض المناطق، إذ يلجأ المهاجرون أحياناً إلى تمويل مشاريع صغيرة أو تقديم قروض للأقارب والمعارف، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الخدمات المصرفية. ومن جهة أخرى، يمكن لهذه التحويلات أن تلعب دوراً مهماً في تنشيط أسواق المال إذا تم توجيهها إلى حسابات ادخارية أو أدوات مالية مثل سندات التنمية.

3. تأثير التحويلات المالية على ميزان المدفوعات:

تُسهم التحويلات المالية للمهاجرين بشكل واضح في دعم ميزان المدفوعات في الدول المستقبلة لها، إذ تمثل مصدراً مهماً للعملة الصعبة. وتتميز هذه التحويلات بدرجة عالية من الاستقرار النسبي مقارنة ببعض التدفقات المالية الأخرى مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القروض الخارجية. ولذلك تعتمد

العديد من الحكومات على هذه التدفقات في دعم استقرار الحساب الجاري وتمويل الواردات من السلع والخدمات[36]

كما تساعد هذه التحويلات صناع القرار على توقع حجم الموارد المالية المتاحة بشكل أكثر دقة، مما يسهم في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثر واقعية. وبفضل هذا الاستقرار النسبي، يمكن للتحويلات أن تساهم في التخفيف من الضغوط التي قد يتعرض لها ميزان المدفوعات، خاصة في الدول التي تعاني من عجز في الحساب الخارجي.

4. تأثير التحويلات المالية على الزراعة:

تختلف آثار التحويلات المالية على القطاع الزراعي من منطقة إلى أخرى. ففي بعض الحالات قد تؤدي الهجرة إلى تراجع النشاط الزراعي بسبب مغادرة اليد العاملة الشابة للأرياف، مما يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية أو انخفاض الإنتاج الزراعي. وقد لوحظت هذه الظاهرة في بعض المناطق التي أدى فيها رحيل المزارعين إلى تراجع النشاط الفلاحي.

في المقابل، قد يكون للتحويلات أثر إيجابي على الزراعة في مناطق أخرى، حيث يتم استخدام الأموال المحولة في تحسين الأراضي الزراعية أو شراء المعدات والآلات الحديثة، الأمر الذي يساهم في تطوير النشاط الفلاحي وزيادة الإنتاجية. كما يمكن أن تؤدي هذه التحويلات إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية ودعم التنمية القروية من خلال توسيع المساحات المزروعة وعصرنة وسائل الإنتاج.

5. تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في البلد الأصلي:

تتميز العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي بالتعقيد والتعدد في الأبعاد. فمن جهة، قد يكون لهذه التحويلات بعض الآثار السلبية إذا أدت إلى ترسيخ ثقافة الاعتماد على الدخل الخارجي أو إذا ساهمت في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهو ما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة "المرض الهولندي" التي قد تؤثر سلباً على تنافسية القطاعات الإنتاجية المحلية.

ومن جهة أخرى، يمكن للتحويلات أن تلعب دوراً إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات. فهي تمثل مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار، سواء في رأس المال المادي أو البشري، كما تساهم في زيادة الموارد المتاحة للنظام المالي المحلي، مما يساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة للأسر والمؤسسات. كذلك تساهم هذه التحويلات في تخفيف القيود المالية التي تواجه العديد من الأسر، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية.

[36] البنك الدولي، موجز الهجرة والتطوير، تحويلات المغتربين كقاطرة للاستقرار المالي ,واشنطن العاصمة,2023 ص14-16

كما أن للتحويلات آثاراً مهمة على مستوى الرفاه الاجتماعي، إذ تمثل مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للعديد من الأسر في الدول النامية، كما توفر العملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الأساسية وعوامل الإنتاج. ويرى العديد من الباحثين أن تأثير التحويلات على التنمية الاقتصادية يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية استخدامها، سواء في الاستهلاك أو الاستثمار أو الادخار.

وفي هذا السياق، تشير بعض الدراسات إلى أن التحويلات يمكن أن يكون لها أثر مضاعف على النشاط الاقتصادي، حتى عندما يتم إنفاقها على الاستهلاك. فعندما تُنفق هذه الأموال على السلع والخدمات الأساسية فإنها تحفز الطلب المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. كما يمكن أن يؤدي الاستثمار في السكن أو شراء الأراضي إلى تحفيز قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع البناء ومواد البناء، مما يخلق آثاراً اقتصادية غير مباشرة تسهم في دعم النمو الاقتصادي.

وعموماً، يمكن القول إن تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي يرتبط بدرجة كبيرة بوجود سياسات اقتصادية ومؤسسات مالية فعالة قادرة على توجيه هذه التدفقات نحو الاستخدامات الإنتاجية، بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين[37]

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين أحد أبرز مظاهر الترابط بين البلدان المصدرة والمستقبلة للهجرة، إذ لا تقتصر أهميتها على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل البعد الاجتماعي والثقافي للأسر والمجتمعات المحلية. فالأموال المرسلة من المهاجرين تسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الأمن الغذائي والصحي، وتمويل التعليم، مما ينعكس إيجابًا على جودة حياة الأفراد والمجتمع ككل.

كما أن للتحويلات أثرًا ملموسًا على البنية الاجتماعية، إذ تعزز الروابط الأسرية وتقلل من حدة الفقر، لكنها قد تحدث تغييرات في الهيكل الاجتماعي التقليدي، وتؤثر على أنماط الاستهلاك والسلوكيات المجتمعية. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري دراسة هذه التحويلات ليس فقط كظاهرة مالية، بل كعامل مؤثر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدول الأصلية للمهاجرين.

1. تأثير التحويلات المالية على الفقر:

تشير الدراسات إلى أن التحويلات المالية تسهم بشكل واضح في تخفيف الفقر لدى الأسر المهاجرة. فوفقًا لبيانات البنك الدولي ودراسات أخرى، فإن زيادة 10% من نصيب التحويلات في الناتج المحلي

[37] بوعتلي محمد،نفس مرجع سابق،ص17-20

الإجمالي تؤدي إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة 1,9% في مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق أوروبا، بينما لا يظهر نفس التأثير في أمريكا اللاتينية.

أمثلة على ذلك:

- ✓ ساعدت التحويلات في جواتيمالا على خفض الفقر بنسبة 20%.
- ✓ خفضت مؤشر الفقر في أوغندا بنسبة 11 نقطة، في بنغلاديش بنسبة 6، وفي غانا بنسبة 5 نقاط.
- ✓ في المغرب، تمكن نحو 1,2 مليون شخص من الخروج من خط الفقر بفضل التحويلات.
- ✓ في مصر، تجاوز 9,8% من سكان الريف منطقة الفقر بفضل الهجرة والتحويلات.

وتوضح الدراسات أن غياب التحويلات يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، إذ تصبح كثير من الأسر أكثر فقراً. فمثلاً، وفق دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، كان معدل الفقر لدى الأسر التي هاجر أحد أفرادها 10,78% مقابل 20,67% للأسر التي لم يهاجر أي فرد منها.

وعلى الرغم من قدرة التحويلات على الحد من الفقر، فإن أثرها على عدم المساواة أقل وضوحًا، نظرًا لأن المهاجرين غالبًا ينتمون لأسر غير فقيرة بما يكفي لتحمل تكاليف الهجرة، ما يحد من استفادة أفقر الأسر من التحويلات.

2. دور التحويلات المالية في تحسين مستوى المعيشة:

تساهم التحويلات في تحسين ظروف السكن للأسر، من خلال الانتقال إلى سكن لائق يراعي الشروط الصحية، وتحديث الأثاث والتجهيزات المنزلية مثل الثلاجات، التلفازيات، الغسالات والهواتف. كما تمكن التحويلات الأسر من مواجهة الأزمات مثل الجفاف والمجاعات، وتغطية احتياجات الاستهلاك الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم التحويلات في تكوين رأس المال للمهاجرين العائدين، حيث تتيح لهم إقامة مشاريع اقتصادية كانت صعبة المنال لولا وجود هذه التحويلات وفروق الدخل بين بلدهم الأصلي وبلد الهجرة.

3. تأثير التحويلات المالية على توزيع الدخل:

على الرغم من الدور الإيجابي للتحويلات في تخفيف حدة الفقر، فإن تأثيرها على تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية متباين ويعتمد على توزيع المستفيدين:

- ✓ إذا تركزت التحويلات لدى الأسر متوسطة الدخل أو الغنية، قد يؤدي ذلك إلى زيادة التفاوت في الدخل بالرغم من تخفيف الفقر.

- ✓ أما إذا استفادت الأسر الفقيرة بشكل أكبر، فإن التحويلات تساعد في تحسين توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

وقد أظهرت الدراسات استخدام مؤشر جيني لقياس التأثير:

- ✓ في تونغا، انخفض مؤشر جيني من 0,37 إلى 0,34 بعد استلام التحويلات.
- ✓ في مصر والفلبين، على الرغم من الحد من الفقر، ساهمت التحويلات في زيادة عدم المساواة في الدخل، خاصة في المناطق الريفية، حيث كانت الأسر الأكثر ثراءً هي الأكثر استفادة من عملية الهجرة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة حجر الزاوية لأي بحث علمي، إذ توفر إطارًا معرفيًا يمكن من خلاله تقييم نتائج البحث الحالي ومقارنتها بالخبرات العلمية السابقة. وفيما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2024، فقد تناولت الدراسات جوانب متعددة، تشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، ودور هذه التحويلات في تحسين مستوى المعيشة، وتخفيف الفقر، والمساهمة في التنمية المحلية.

ويهدف هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة بطريقة منهجية، مع تقسيمها إلى قسمين رئيسيين : الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية، لتوفير رؤية شاملة حول الموضوع وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن يسدها البحث الحالي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

في هذا القسم، سيتم استعراض أبرز الدراسات العربية التي تناولت التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على النمو الاقتصادي، مع التركيز على الدراسات التي تناولت الحالة الجزائرية أو الدول العربية ذات السياق الاقتصادي والاجتماعي المماثل. تشمل هذه الدراسات تحليلات كمية للبيانات الوطنية، ودراسات ميدانية حول تأثير التحويلات على الفقر، الاستثمار، والتعليم، والصحة.

1. بحثت دراسة نصيب أميرة وقراش عمر **(2025)** بعنوان: أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي: منهج اختبار الحدودARDL المنشورة في مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 9، العدد 1، الصفحات 186–201، في قياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2023، مع مقارنتها بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والإنفاق الحكومي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)**بهدف تحديد العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والإنفاق الحكومي من جهة، والنمو الاقتصادي في الجزائر ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على النمو الاقتصادي في الجزائر في كل من الأجلين القصير والطويل، وهو نفس التأثير الذي سُجّل بالنسبة للإنفاق الحكومي، في حين أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كان لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي.

وأكدت الدراسة في ختامها على ضرورة تبني الجزائر إطاراً مؤسسياً مناسباً ووضع سياسات اقتصادية تضمن الاستغلال الأمثل لتحويلات المهاجرين وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي.

2. ركزت دراسة بوطالبي هشام وبن سعيد محمد (2022) بعنوان: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970–2019 المنشورة في مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5، العدد 3، الصفحات 64–87، على تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2019.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل القياسي، من بينها اختبار جذر الوحدة من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، إضافة إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في إطار نموذج **ARDL**، فضلاً عن اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test) من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها أن التحويلات المالية للمغتربين تؤثر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما كشفت نتائج اختبار السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات المالية نحو النمو الاقتصادي، ما يعني أن زيادة التحويلات المالية للمهاجرين تسهم في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. تناولت دراسة بنوجعفر عائشة (2022) بعنوان:أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2021 المنشورة في مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8، العدد 3، الصفحات 170–188، اختبار أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، وذلك بالاعتماد على اختباري

التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الموجه (Error Correction Model)لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طويلة الأجل بين تحويلات المهاجرين الجزائريين والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن تأثير هذه التحويلات كان عكسياً على النمو الاقتصادي. أما في المدى القصير فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ديناميكية بين متغيرات النموذج، وهو ما فُسّر بضعف حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، حيث لم تتجاوز مساهمتها حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4. تطرقت أطروحة بلميمون عبد النور (2015)بعنوان:تحديات الهجرة شمال–جنوب: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، إلى دراسة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم نتيجة العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية، والتي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة الدولية وما رافقها من تدفقات مالية نحو بلدان الأصل.

وقد سعت الدراسة إلى إبراز أهم محددات التحويلات المالية للمهاجرين وآثارها المختلفة على الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في الاستهلاك الأسري، التراكم الخام لرأس المال الثابت، إضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها وجود تأثير سلبي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في كل من الأجل القصير والطويل، كما حاولت الدراسة في جانب آخر إبراز أهم المحددات المتعلقة باستثمار هذه التحويلات على المستوى الفردي.

5. بحثت دراسة منال جابر مرسي محمد (2021) بعنوان:دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة (1990–2019) المنشورة في مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول، الصفحات 399–443، في تحليل الدور الذي تؤديه تحويلات العاملين بالخارج في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

وقد أشارت الدراسة إلى أن تحويلات المهاجرين أصبحت ظاهرة مالية مهمة في الاقتصاد العالمي نتيجة تزايد حجمها خلال العقود الأخيرة، خاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها، حيث تمثل هذه التحويلات أحد أهم مصادر العملة الأجنبية في البلدان المصدرة للعمالة، وغالباً ما تتجاوز في أهميتها مصادر التمويل الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الخارجية. كما تتميز هذه التحويلات بانخفاض تكلفتها وعدم ترتب التزامات مالية مستقبلية على الدول المتلقية

لها.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، رغم أهميتها كمصدر للعملة الأجنبية.

6. عالجت أطروحة بوعتلي محمد (2019–2020)بعنوان:التحويلات المالية للمهاجرين: محدداتها الاقتصادية الكلية وتأثيرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي رسالة دكتوراه في علوم التسيير ، هدفت إلى قياس أثر المحددات الاقتصادية الكلية على التحويلات المالية للمهاجرين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) ، إضافة إلى قياس الأثر المباشر وغير المباشر لهذه التحويلات على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وتوصلت إلى عدة نتائج مهمة، من أبرزها أن معدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل الفائدة لها تأثير إيجابي على التحويلات المالية للمهاجرين في دول المنطقة، في حين كان لكل من مستوى الدخل وسعر الصرف ومعدل الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص تأثير سلبي على هذه التحويلات.

كما أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في دول المنطقة، إضافة إلى تأثير غير مباشر إيجابي يفوق التأثير السلبي، وذلك من خلال عدد من القنوات مثل قناة الاستثمار وقناة سعر الصرف وقناة رأس المال البشري.

7. درست أطروحة ملحاوي فاطمة الزهراء بعنوان: أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي خلال الفترة (1976–2018) باستخدام نماذج"Panel ARDL وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، حيث هدفت إلى تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2018، إضافة إلى تحديد أهميتها النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب البانل الديناميكي باستخدام مقاربة ARDL–PMG، وتوصلت إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين ترتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين يظهر تأثيرها سلبياً في الأجل القصير، وهو ما يعكس طبيعة استخدام هذه التحويلات في الاستهلاك على المدى القصير قبل أن تتحول إلى مصدر دعم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

يتناول هذا القسم الدراسات الأجنبية المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين، سواء على مستوى الدول النامية أو العالمية. تركز هذه الدراسات على النماذج الاقتصادية لقياس تأثير التحويلات على الناتج المحلي الإجمالي، على مؤشرات التنمية البشرية، وعلى توزيع الدخل بين الأسر. كما تستفيد هذه الدراسات من التجارب الدولية لتقديم توصيات يمكن أن تطبق في سياق الجزائر.

1. تناولت دراسة Khatoui Mounir (2026) بعنوان:

"Do Migrant Remittances Foster Economic Growth? Empirical Evidence From Algeria Using The ARDL Approach"

المنشورة في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 17، العدد 1، الصفحات 179–191، تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980إلى 2023، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل تكوين رأس المال الثابت، معدل التضخم، وأسعار النفط.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تحويلات المهاجرين سجلت تأثيراً سلبياً وغير معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين كان تأثيرها محدوداً في الأجل القصير. ويرجع ذلك إلى هيمنة استخدام التحويلات في تمويل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، إضافة إلى انتقال جزء معتبر منها عبر القنوات غير الرسمية نتيجة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. كما بينت النتائج أن تكوين رأس المال الثابت كان له تأثير إيجابي قوي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أظهر كل من معدل التضخم وأسعار النفط علاقة سلبية ومعنوية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة إلى أن تحويلات المهاجرين لم تكن فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأوصت بضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليص الفجوة بين أسعار الصرف وتعزيز القنوات المالية الرسمية وتحسين مناخ الاستثمار بما يسمح بتوجيه التحويلات نحو الاستخدامات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

2. سعت دراسة Tahir Nour Elhouda و Farhi Karimaو Lamri Ali (2025)بعنوان:

"The Impact of Migrant Remittances on Algeria's Economic Growth Compared with Other External Financing Sources"

المنشورة في مجلة معارف، المجلد 20، العدد 2، الصفحات 971–991، إلى تقييم أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر بالمقارنة مع مصادر التمويل الخارجي الأخرى، وذلك باستخدام

بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990إلى 2022، بالاعتماد على منهج ARDLللتكامل المشترك من أجل تحليل العلاقة بين تدفقات رأس المال الخارجي والنمو الاقتصادي.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة قصيرة الأجل بين تدفقات رأس المال الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين أن تحويلات المهاجرين المتأخرة بسنة واحدة تمارس تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي، في حين أظهرت النتائج أن القروض الخارجية كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما أبرزت الدراسة أن تحويلات المهاجرين يمكن أن تشكل مصدراً مهماً لدعم النشاط الاقتصادي في الجزائر إذا ما تم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية بدلاً من استخدامها في تمويل الاستهلاك.

3. اهتمت دراسة Hicham Ayad و Amina Bendahmaneو Mohamed Driouche Dahmaniبعنوان:

"Interactive Impacts of Remittance Inflows on Economic Growth in Algeria: Is the N-shaped Hypothesis Valid?"

بدراسة تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022–1970باستخدام نموذج Fourier Autoregressive Distributed Lag (FARDL)من أجل تحليل العلاقة غير الخطية بين المتغيرات الاقتصادية.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية على شكل حرف N بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يكون تأثير التحويلات إيجابياً في المرحلة الأولى، ثم يتحول إلى تأثير سلبي عندما تتجاوز التحويلات نسبة 1.2%من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يعود إلى التأثير الإيجابي عندما تتجاوز نسبة 1.894%من الناتج المحلي الإجمالي .

وتشير هذه النتائج إلى أهمية زيادة تدفقات تحويلات المهاجرين نحو الاقتصاد الجزائري، كما تدعو صناع القرار إلى توفير الظروف المناسبة لتشجيع تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

4. كما قامت دراسة Al Sadi Hamed و Fathi Saed Bouaynو Zouheir Abida (2025)بعنوان:

"Remittances and Economic Growth in the Maghreb Countries: The Role of Financial Development"

المنشورة في مجلة Journal of Economics, Finance and Management (JEFM)، المجلد 4، العدد 1، بدراسة العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2022، وذلك باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panel Dataوتطبيق منهج System Generalized Method of Moments (GMM).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي

في هذه الدول، كما تبين أن تطور النظام المالي يلعب دوراً مكملاً في تعزيز تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين توجيه هذه التحويلات نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية.

كما أكدت الدراسة أن فهم القنوات التي تنتقل من خلالها آثار التحويلات المالية يمكن أن يساعد صناع السياسات الاقتصادية على صياغة سياسات مناسبة لتعزيز الاستفادة من هذه التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

5. في سياق الدراسات الدولية، تناولت دراسة Natalia Catrinescu و Miguel Leon-Ledesmaو Matloob Piracha و Bryce Quillin (2006) بعنوان:

"Remittances, Institutions and Economic Growth

المنشورة في ورقة بحثية ضمن سلسلة IZA Discussion Paper No.2139، تحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي مع التركيز على دور المؤسسات والسياسات الاقتصادية في تعزيز أثر هذه التحويلات.

وقد اعتمدت الدراسة على نماذج البيانات المقطعية الديناميكية (Dynamic Panel Data) لمعالجة مشكلة التباطؤ والسببية العكسية بين المتغيرات الاقتصادية. وأظهرت النتائج أن تحويلات المهاجرين تمارس تأثيراً إيجابياً ضعيفاً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إلا أن هذا التأثير يصبح أكثر وضوحاً في الدول التي تتمتع بمؤسسات اقتصادية قوية وسياسات اقتصادية فعالة.

كما أكدت الدراسة أن الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة يعود في جزء كبير منه إلى عدم التحكم في مشكلة الداخلية (Endogeneity) في النماذج القياسية المستخدمة.

6. بحثت دراسة Abebe Gule Girma (2024) بعنوان:

"The Impact of Remittances on Economic Growth: Evidence from African Countries"

المنشورة في مجلة International Research Journal of Economics and Management Studies، المجلد 3، العدد 8، العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في 25دولة إفريقية خلال الفترة الممتدة من 1991إلى 2020 باستخدام نموذج Panel ARDL.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي لم يكن معنوياً عند تحليل العينة الكلية للدول الإفريقية، غير أن التحويلات كان لها تأثير إيجابي ومعنوي في الأجل القصير بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع نسبياً .كما بينت النتائج وجود تأثير إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالنسبة لدول شمال إفريقيا، إضافة إلى تأثير إيجابي في الأجل القصير بالنسبة لاقتصادات جنوب إفريقيا .وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تشجع

على تنمية مهارات العمال قبل الهجرة وتسهيل عمليات تحويل الأموال وتشجيع استثمارات الجاليات بالخارج لتعزيز مساهمة التحويلات في دعم التنمية الاقتصادية.

7. حللت دراسة Alina Cazachevici و Tomas Havranekو Roman Horvath (2020) بعنوان:

"Remittances and Economic Growth: A Meta-Analysis"

المنشورة في مجلة World Development، المجلد 134، العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي من خلال إجراء تحليل تجميعي (Meta-Analysis) لنتائج 95دراسة علمية تضمنت 538تقديراً اقتصادياً.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حوالي 40%من الدراسات توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي، في حين لم تجد 40%من الدراسات أي تأثير معنوي، بينما أشارت 20%من الدراسات إلى وجود تأثير سلبي. كما كشفت الدراسة عن وجود تحيز في النشر لصالح النتائج الإيجابية، وعند تصحيح هذا التحيز تبين أن متوسط تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي يبقى إيجابياً لكنه محدود من الناحية الاقتصادية.

كما أظهرت النتائج وجود اختلافات إقليمية واضحة، حيث يكون تأثير التحويلات إيجابياً في آسيا في حين لا يظهر نفس التأثير في إفريقيا.

8. هدفت دراسة Besmir Aiollaku (2021) بعنوان:

"The Impact of Remittance in Economic Growth: Empirical Evidence from the Western Balkan Countries"

المنشورة في مجلة Academy of Accounting and Financial Studies Journal، المجلد 25، العدد 4، إلى تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) في إطار تحليل كمي يعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية.(OLS)

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتحويلات المهاجرين على النشاط الاقتصادي في بلدان الأصل، حيث أظهرت النتائج أن زيادة التحويلات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.12% في المتوسط، مع ثبات المتغيرات الأخرى.

كما أكدت الدراسة أن الاستخدام الإنتاجي لتحويلات المهاجرين يمكن أن يسهم بشكل مباشر في تعزيز النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للهجرة.

9. تناولت دراسة Sumaiya Binta Islam و Laboni Mondalبعنوان:

"An Empirical Analysis on Remittances and Financial Development in Latin American Countries"

تحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والتطور المالي في أربع دول من أمريكا اللاتينية ذات الدخل

المتوسط المنخفض خلال الفترة الممتدة من 1996إلى 2019 باستخدام نماذج البيانات المقطعية.(Panel Data)

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تحويلات المهاجرين والتطور المالي في هذه الدول، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والتطور المالي، في حين كان الانفتاح التجاري ذا علاقة سلبية به.

وفي ضوء هذه النتائج أكدت الدراسة على ضرورة تبني سياسات اقتصادية تشجع العمال المهاجرين على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية بما يعزز تأثير هذه التحويلات على التنمية الاقتصادية والمالية في الدول المستفيدة منها.

10. ركزت دراسة (2023) Imouokhome Peter Afen-Okhai بعنوان:

"Impact of Migration and Remittances on Economic Growth in Nigeria"

المنشورة في مجلة International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS)، بتاريخ 6 سبتمبر 2023، على تحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام نموذج ARDL.

وقد استخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، في حين تمثلت المتغيرات التفسيرية في تحويلات المهاجرين، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال .وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، كما بينت النتائج قصيرة الأجل وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية وخاصة البنية التحتية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات تعمل على تنظيم تدفقات تحويلات المهاجرين والاستفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني.

11. تناولت دراسة Bellahmar Hadj و Hamza Ali (2022) بعنوان:

"Migrants' Remittances and Their Impact on Some Macroeconomic Variables in Algeria: An Analytical Study for the Period (2000-2020)"

المنشورة في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 4، الصفحات 139-158، تحليل أثر تحويلات المهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تحويلات المهاجرين وكل من الناتج المحلي

الإجمالي وميزان المدفوعات، في حين كانت العلاقة عكسية مع معدل البطالة والتضخم وسعر الصرف الحقيقي .

كما بينت النتائج أن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي انعكس بدوره على تدفقات تحويلات المهاجرين وعلى مختلف المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

12. كما هدفت دراسة Talhaoui Oumhani و Bouali Abdelkader (2024) بعنوان: "Contributions of Financial Remittances from Migrants in Supporting Foreign Exchange Reserves in Algeria" المنشورة في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 6، الصفحات 364–376، إلى دراسة مدى مساهمة تحويلات المهاجرين الجزائريين في دعم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر باعتبارها أحد أهم مصادر تدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ضعف مساهمة تحويلات المهاجرين في دعم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض حجم هذه التحويلات مقارنة ببعض الدول الأخرى، إضافة إلى ارتباطها بمدى تطور ومرونة النظام المصرفي في البلاد.

كما أشارت الدراسة إلى أن تحسين كفاءة النظام المالي وتشجيع تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية يمكن أن يعزز من دور تحويلات المهاجرين في دعم الاستقرار المالي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية وإسهاماتها.

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تحويلات المهاجرين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، يتضح أن هذا الموضوع حظي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، حيث سعت العديد من الدراسات إلى تحليل أثر هذه التحويلات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية باستخدام نماذج قياسية متنوعة، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، ونماذج البيانات المقطعية الزمنية(Panel Data) ، ونماذج الانحدار الخطي العادي(OLS) ، إضافة إلى نماذج أخرى مثل GMM و .FARDLوقد اختلفت نتائج هذه الدراسات باختلاف الدول والفترات الزمنية المدروسة، إذ توصل بعضها إلى وجود تأثير إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستهلاك والاستثمار وتعزيز تدفقات العملة الصعبة، في حين أشارت دراسات أخرى إلى ضعف هذا التأثير أو عدم معنويته، نتيجة توجيه جزء كبير من هذه التحويلات نحو الاستهلاك بدل الاستثمار، أو بسبب محدودية القنوات المالية الرسمية في بعض الدول النامية.

ورغم الأهمية التي قدمتها هذه الدراسات في تفسير العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، إلا أن الدراسة الحالية تسعى إلى تقديم إضافة علمية من خلال التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بخصوصية هيكله الاقتصادي واعتماده الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات الخارجية. وفي هذا السياق تعتمد الدراسة الحالية على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي يعد من أكثر النماذج القياسية ملاءمة لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تختلف درجات تكاملها بين المستوى والفروق الأولى. كما يتيح هذا النموذج اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، إضافة إلى قياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات.

وتتميز الدراسة الحالية كذلك بتغطيتها لفترة زمنية طويلة نسبيًا تمتد من 1980 إلى 2024، وهي فترة شهدت العديد من التحولات الاقتصادية في الجزائر، من بينها مراحل الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، إضافة إلى التقلبات التي عرفتها أسعار النفط والأزمات الاقتصادية الدولية. ويسمح هذا الامتداد الزمني بتحليل تطور العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في ظل هذه التحولات الاقتصادية المختلفة، مما يوفر صورة أكثر شمولاً عن دور هذه التحويلات في دعم النشاط الاقتصادي على المدى الطويل.

كما تسعى الدراسة الحالية إلى التركيز بشكل خاص على أثر تحويلات المهاجرين كأحد مصادر التمويل الخارجي التي يمكن أن تساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وهو ما يمثل إضافة مقارنة ببعض الدراسات التي تناولت التحويلات في إطار عام دون ربطها بشكل مباشر بمسار النمو الاقتصادي في الجزائر. وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم تحليل قياسي أكثر شمولاً يساهم في توضيح الدور الحقيقي لتحويلات المهاجرين في دعم النمو الاقتصادي الجزائري، مما قد يساعد صناع القرار في صياغة سياسات اقتصادية ومالية تهدف إلى تشجيع تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية وتعظيم الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تناول الإطار المفاهيمي لتحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، تم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل القاعدة النظرية للدراسة. فقد تم في البداية عرض مفهوم الهجرة باعتبارها ظاهرة اقتصادية واجتماعية عالمية ترتبط بحركة انتقال الأفراد من بلد إلى آخر بحثًا عن فرص أفضل للعمل أو المعيشة، وما يرافقها من آثار اقتصادية واجتماعية على كل من دول الأصل ودول الاستقبال.

كما تم التطرق إلى مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها أحد أهم النتائج الاقتصادية لظاهرة الهجرة، حيث تمثل الأموال التي يقوم المهاجرون بإرسالها إلى بلدانهم الأصلية لدعم أسرهم أو للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد تبين أن هذه التحويلات تعد من أهم مصادر النقد الأجنبي في العديد من الدول النامية، كما تساهم في تحسين مستوى معيشة الأسر المهاجرة وتعزيز الاستهلاك والاستثمار.

وفي سياق الجزائر، تم عرض وضع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، حيث لوحظ أن حجم هذه التحويلات يبقى محدودًا نسبيًا مقارنة ببعض الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها انتشار التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، إضافة إلى اختلاف أسعار الصرف بين السوق الرسمية والموازية، وهو ما يقلل من حجم التحويلات المسجلة رسميًا.

كما تناول الفصل مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاقتصاد الوطني، حيث يعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة. وتم كذلك إبراز العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي، حيث يمكن لهذه التحويلات أن تؤثر على الاقتصاد من خلال عدة قنوات مثل زيادة الاستهلاك، دعم الاستثمار، تحسين مستوى التعليم والصحة، إضافة إلى دورها في دعم ميزان المدفوعات.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، تبين وجود اهتمام متزايد بدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في مختلف الدول، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لهذه التحويلات على النمو الاقتصادي، في حين أشارت دراسات أخرى إلى ضعف هذا التأثير أو حتى وجود تأثير سلبي، وهو ما يعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والمالية بين الدول.

وفي ضوء ذلك، جاءت الدراسة الحالية الموسومة بعنوان "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2024 "لمحاولة تحليل هذه العلاقة في حالة الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)**، وذلك بهدف قياس طبيعة العلاقة

بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، والمساهمة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع.

وبالتالي يشكل هذا الفصل الإطار النظري والمنهجي الذي تعتمد عليه الدراسة، ويمهد للانتقال إلى الفصل التطبيقي الذي سيتم فيه تحليل البيانات القياسية وقياس أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية حول أثر تحويلات المهجرين على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يُعد التحليل القياسي أداة أساسية لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية واختبارها بشكل علمي، إذ يسمح بالانتقال من الطرح النظري إلى التحقق التطبيقي باستخدام بيانات واقعية. وفي هذا الإطار، تكتسي دراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي أهمية خاصة، بالنظر إلى الدور المتزايد الذي تلعبه هذه التحويلات في دعم الاقتصاديات الوطنية، لا سيما في الدول النامية على غرار الجزائر.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2024)، من خلال توظيف منهجية قياسية حديثة تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة(ARDL) ، والذي يتميز بقدرته على تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى ملاءمته لطبيعة السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة.

وسيتم في هذا الفصل عرض المنهجية المعتمدة ومختلف الأدوات القياسية المستخدمة، بداية بتحديد المتغيرات ومصادر البيانات، مرورًا باختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، وصولاً إلى تقدير النموذج وتحليل النتائج المتحصل عليها، مع إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة النموذج واستقراره.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول المنهجية والأدوات المستعملة، في حين يخصص المبحث الثاني لتقدير النموذج وتحليل النتائج وتفسيرها في ضوء الواقع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي وبناء النموذج

تشكل المنهجية القياسية المناسبة خطوة أساسية في إنجاح الدراسة التطبيقية، إذ تتيح اختبار العلاقات الاقتصادية بشكل دقيق وموضوعي، والوقوف على طبيعة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات محل الدراسة. وفي هذا السياق، تتطلب دراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي اعتماد أسلوب قياسي قادر على التمييز بين العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة.

وعليه، سيتم في هذا المبحث عرض المنهج القياسي المعتمد والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة(ARDL) ، من خلال توضيح مفهومه ومبررات اختياره والخطوات المنهجية المرتبطة بتطبيقه. كما سيتم التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، عبر تحديد طبيعة البيانات المعتمدة ومصادرها، إضافة إلى تعريف مختلف المتغيرات المستخدمة وطرق قياسها.

وبناء على ذلك، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول المنهج القياسي المستخدم (ARDL)، بينما يخصص المطلب الثاني لعرض الإطار المنهجي للدراسة ومصادر البيانات والمتغيرات المعتمدة.

المطلب الأول: المنهج القياسي المستخدم(ARDL)

يفرض تحليل العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي اعتماد إطار قياسي ملائم يراعي طبيعة البيانات الزمنية ويُمكّن من الكشف عن الروابط الديناميكية بين المتغيرات المدروسة. ونظرًا لاختلاف درجات استقرارية السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتداخل التأثيرات بين الأجلين القصير والطويل، تبرز الحاجة إلى استخدام نموذج قياسي يتميز بالمرونة والقدرة على استيعاب هذه الخصائص.

وفي هذا السياق، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة(ARDL) ، الذي يُعد من النماذج الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يسمح بدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل إلى جانب ديناميكيات الأجل القصير ضمن إطار موحد. كما يتميز هذا النموذج بإمكانية تطبيقه حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات بين (0) ا و(1) ا، مما يجعله مناسبًا لطبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

وعليه، سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى الإطار النظري لنموذجARDL ، من حيث مفهومه وخصائصه، إضافة إلى مبررات اختياره والخطوات المنهجية المتبعة في تطبيقه على بيانات الدراسة.

أولا: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع[38](ARDL)

تم تطوير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) من قبل M. Hashem Pesaranسنة 1997، ثم تم توسيعه لاحقًا من خلال أعمال Yongcheol Shinو Ronald J. Smith سنة 2001. ويتميز هذا النموذج بمرونته، حيث لا يشترط أن تكون جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، وهو ما يجعله مناسبًا لتحليل البيانات الاقتصادية التي غالبًا ما تتباين في خصائصها الإحصائية.

كما أشار Pesaran وآخرون إلى أن اختبار الحدود(Bounds Test) ، المعتمد في إطار نموذج ARDL، لا يولي أهمية كبيرة لكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى (0) I أو مستقرة عند الفرق الأول(1) I ، أو حتى مزيجًا بينهما، بخلاف العديد من الاختبارات التقليدية. غير أن الشرط الأساسي لتطبيق هذا النموذج يتمثل في ضرورة ألا تكون أي من السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية(2) I ، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج غير صحيحة.

إضافة إلى ذلك، تتميز منهجية Pesaran بعدة خصائص جعلتها من بين أكثر الأساليب القياسية استخدامًا، حيث تسمح باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) حتى في حالة العينات الصغيرة، كما تمكن من التمييز بين ديناميكيات الأجل القصير والطويل ضمن نموذج واحد. ويُعد هذا من أهم مزاياها مقارنة بالطرق التقليدية، مثل منهجية Robert F. Engleو Clive W. J. Granger (1987)، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في إطار نماذجVAR ، والتي تتطلب شروطًا أكثر صرامة فيما يتعلق بدرجة تكامل السلاسل الزمنية.

يُصنَّف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) ضمن النماذج الديناميكية، كونه يسمح بتحليل الآثار الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، سواء في الأجل القصير أو الطويل، من خلال إدراج القيم الحالية والمبطأة للمتغيرات في آن واحد. وبذلك يمكن تفسير سلوك المتغير التابع Ytاستنادًا إلى مجموعة من المحددات التي تعكس طبيعته الديناميكية.

1. **القيم المطلقة المبطأة:** بما أن النموذج ديناميكي (حركي) من نوع (AR (auto-regressive، فإنه يُصاغ وفق المعادلة التالية:

[38]دريش زهرة ،أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئةدراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه ل.م.د شعبة علوم التسيير تخصص مالية ونقود ، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس ،الجزائر، – 2020 2019، ص118-123

$Y(t)=\alpha(0)+\alpha(1)y(t-1)+\dots\dots\alpha(p)y(t-p)$

$Y(t)=\alpha(0)+\sum_{i=1}^{p}+\alpha iy(t-1)+\varepsilon(t)\dots\dots\dots\dots(1)$

حيث تمثل εt حد الخطأ العشوائي.

2. **قيم تمثل التغيرات المستقلة:** (xt) وقيمها المبطأة(xt−i) ، ويرتبط هذا النوع بما يُعرف بالنماذج المبطأة الموزعة(Modèles à retards échelonnés) (DL) ، وتُكتب معادلته كما يلي:

$$y(t) = B + b(0)\ x\ (t) + \cdots + b(q)\ x\ (t - q) + Z(t)$$

$$y(t) = B \sum_{j=0} q\ bj\ X\ (t - j) + Z(t) \dots \dots \dots \dots (2)$$

3. **قيم المتغيرات المستقلة (xt) وقيمها المبطأة في الزمن (xt−i)** : يجمع هذا النوع من النماذج بين خصائص النموذجين السابقين، ويُعرف بنموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)، والذي يجمع بين تأثير القيم المبطأة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y(t) = \emptyset + \alpha(1)y\ (t - 1) + \cdots \alpha(p)y\ (t - p) + B(0)x(t) + \dots + B(0)\ x(t) - q + \varepsilon(t)$$

$$Yt = \emptyset + \sum_{i=t} p\alpha iy(t - i) + \sum_{j=0} q\ bj\ (xt - j) + \varepsilon(t) \dots (3)$$

حيث:

$\emptyset$:الحد الثابت.

B:الأثر في الأجل القصير.

P:فترة إبطاء المتغير التابع. Y

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

qk، q1،q2،qn : عدد فترات الإبطاء (رتب الإبطاء)

T:متغير الزمن.

εt:حد الخطأ العشوائي .

ثانيا: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)

يستند هذا النوع من النماذج إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) ، ويُعد من الأساليب القياسية الحديثة التي حظيت باهتمام واسع، نظرًا لما يتميز به من خصائص جعلته أكثر استخدامًا مقارنة بالنماذج التقليدية للتكامل المشترك. ومن أبرز مميزاته ما يلي:

- ✓ يميز بوضوح بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.
- ✓ يُعتبر النموذج الأنسب للعينات الصغيرة التي يتراوح حجمها بين 30 و80 مشاهدة، على عكس النماذج التقليدية التي تتطلب حجمًا أكبر من البيانات للحصول على نتائج موثوقة.
- ✓ يُستخدم هذا النموذج في حالة كون المتغيرات مستقرة عند المستوى، أي متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو مزيجًا بينهما، شريطة ألا يكون أي متغير متكاملاً من الدرجة الثانية I(2).
- ✓ يساهم هذا الأسلوب في الحد من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تكون مقدرات النموذج غير متحيزة وذات كفاءة إحصائية.
- ✓ يساعد نموذج ARDL على معالجة مشكلات الارتباط الذاتي، إضافة إلى التقليل من آثار حذف بعض المتغيرات المهمة.
- ✓ يتيح نموذج ARDL إمكانية تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل في آن واحد، من خلال معادلة واحدة تتضمن ديناميكيات الأجلين معًا.
- ✓ يعتمد نموذج ARDL على عدد كافٍ من فترات الإبطاء لتمثيل عملية توليد البيانات بشكل ملائم، حيث يتم تقدير عدد k(p+1) من الانحدارات بهدف تحديد طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، وتمثل PPPفترة الإبطاء القصوى. ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى بالاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية، والمتمثلة فيHannan–Quinn ، وSIC، وAIC .

ثالثا: مراحل تطبيق نموذجARDL

قبل الانتقال إلى النمذجة القياسية باستخدام نموذج **ARDL**، من الضروري إجراء مجموعة من الاختبارات التأكيدية، وذلك وفق الخطوات التالية:

- **التحقق من تكامل المتغيرات** :يجب أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة إما عند الرتبة الصفرية I(0) أو الأولى I(1)، أو مزيج بينهما، مع التأكد من عدم وجود أي متغير مستقر عند الرتبة الثانية I(2).
- **تحديد فترة الإبطاء** :اختيار الفترة الملائمة للإبطاء في النموذج بما يتناسب مع طبيعة المتغيرات .
- **اختبار جودة النموذج** :التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليًا (عدم وجود ارتباط ذاتي).
- **اختبار الاستقرار الهيكلي** :التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيًا على المدى الطويل .
- **اختبار وجود تكامل مشترك** :عبر اختبار الحدود (Bound test) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل** :تقدير النموذج عند المستويات الأصلية للمتغيرات .
- **تحليل التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل** :اعتمادًا على نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، يمكن قياس تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل وكذلك العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1. اختبار فرضيات التكامل المشترك :

لتطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج **ARDL**، يتم اختبار فرضيتين:

✓ **H0(الفرضية الصفرية)** :لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل .

$$\alpha=\alpha1=\alpha2=\alpha3=0$$

✓ **H1(الفرضية البديلة)** :يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل .

$$\alpha=\alpha1\neq\alpha2\neq\alpha3\neq0$$

2. الإجراءات العملية لتطبيق منهجيةARDL :

اعتمادًا على الفرضيتين أعلاه، يتم تنفيذ أربعة إجراءات رئيسية:

✓ **اختيار فترة الإبطاء المثلى:**تُحدد لقيم المتغيرات المستقرة عند الرتبة الأولى (1)Iباستخدام نموذج **UECM**، بالاعتماد على المعايير الإحصائية التالية لاختيار أقل قيمة :

- معيار Akaike (AIC) .
- معيار Schwarz (SC) .
- معيار Hannan & Quinn (HQ) .
- معيار خطأ التوقع النهائي (FPE) .

✓ **تقدير نموذج UECM باستخدامOLS** : يتم اختيار النموذج المناسب عبر الانتقال من العام إلى الخاص، أي حذف متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيمة المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد، بشكل متتابع .

✓ **اختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات المبطئة:** يتم استخدام اختبار **Wald**بإحصائية **F (Fisher)** لتحديد مدى معنوية معاملات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة .

✓ **مقارنة إحصائية F بالقيم الحرجة:** بما أن اختبار F له توزيع غير معياري، تُستخدم قيمتان حرجتان وفق:Psaradakis et al. (2001)

- الحد الأدنى .(0) I
- الحد الأعلى .(1) I

ويكون القرار وفقًا للحالات التالية:

- **الحالة الأولى** :إذا كانت F الجدولية عند الحد الأعلى > المحسوبة F : ترفض الفرضية الصفرية، أي يوجد تكامل مشترك .
- **الحالة الثانية** :إذا كانت F الجدولية عند الحد الأدنى > المحسوبة F : تُقبل الفرضية الصفرية، أي لا يوجد تكامل مشترك .
- **الحالة الثالثة** :إذا كانت F الجدولية عند الحد الأدنى > المحسوبة F < F الجدولية عند الحد الأعلى : النتيجة غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار قاطع بشأن وجود التكامل المشترك.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يشكل الإطار المنهجي للدراسة الركيزة الأساسية لأي بحث قياسي، حيث يحدد الخطوات العملية اللازمة لجمع البيانات وتحليلها وتفسير النتائج. وفي هذا السياق، يهدف هذا المطلب إلى توضيح الطريقة التي بُنيت بها الدراسة، بدءًا من إعداد نموذج الدراسة الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية المراد اختبارها، مرورًا بتحديد المتغيرات المستخدمة وطرق قياسها، وصولًا إلى المصادر المعتمدة لجمع البيانات.

ويتيح هذا الإطار للباحث إمكانية تطبيق النموذج القياسي بطريقة دقيقة، مع ضمان الالتزام بالأسس الإحصائية والاقتصادية المطلوبة، مما يسهّل تفسير النتائج الناتجة عن تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1980–2024).

أولا: بناء نموذج الدراسة

يشير النموذج في معناه البسيط إلى تمثيل الظاهرة محل الدراسة باستخدام مجموعة من الرموز والعلاقات الرياضية، بهدف تبسيطها وتحليلها بطريقة كمية تسمح بقياس أثر المتغيرات المختلفة باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية. ويساهم بناء النموذج في توضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

وفي هذا الإطار، سيتم تحديد متغيرات الدراسة المعتمدة، ثم عرض الشكل الرياضي للنموذج القياسي المستخدم، بما يتناسب مع هدف الدراسة والمتمثل في تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي.

1. متغيرات النموذج:

تم اختيار متغيرات الدراسة بالاعتماد على كل من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إضافة إلى طبيعة الظاهرة محل الدراسة، والمتمثلة في دور تحويلات المهاجرين في التأثير على النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تم اعتماد المتغيرات التالية:

- ✓ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :يمثل المتغير التابع، ويُستخدم كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، ويفضل اعتماده بالقيم الحقيقية (Constant 2015 USD) للتخلص من أثر التضخم .
- ✓ تحويلات المهاجرين (REM) :تمثل المتغير المستقل الرئيسي، وتعكس التدفقات المالية الواردة من العمالة المهاجرة، والتي يُفترض أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستهلاك والاستثمار .
- ✓ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :(GFCF) يعبر عن مستوى الاستثمار في الاقتصاد، ويُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي .
- ✓ الانفتاح التجاري (EXP + IMP) :يقيس درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية، من خلال مجموع الصادرات والواردات، ويؤثر على النمو عبر نقل التكنولوجيا وزيادة الكفاءة .
- ✓ معدل التضخم :(INF) يمثل استقرار المستوى العام للأسعار، حيث قد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في حالة ارتفاعه .
- ✓ عدد السكان (POP) :يعكس حجم السوق والقوة العاملة، وقد يكون له تأثير إيجابي أو سلبي حسب كفاءة استغلال الموارد البشرية.

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نظرا لأن المتغيرات الاقتصادية لا تؤثر بشكل فوري على المتغير التابع، بل يمتد تأثيرها عبر الزمن، فإنه من الضروري اعتماد نموذج قياسي يأخذ بعين الاعتبار هذه الديناميكية، من خلال التمييز بين الأجلين القصير والطويل. ولهذا الغرض، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة(ARDL)

ويمكن التعبير عن العلاقة العامة بين المتغيرات كما يلي:

GDP = F (REM, GFCF, EXP, IMP, INF, POP)

أما الصيغة الديناميكية للنموذج في إطار ARDL فتأخذ الشكل التالي:

$$\Delta GDP=\alpha_0+\alpha_1 GDP_{t-1}+ \alpha_2 REMt\text{-}1+ \alpha_3 GFCF_{t-1}+ \alpha_4 EXP_{t-1}+ \alpha_5 IMP_{t-1}+ \alpha_6 INF_{t-1} +\alpha_7 pop_{t-}$$

$_1+\sum_{i=1}^{P}\beta 1\mathrm{GDP}_{t-i}+\sum_{i=1}^{q}\beta 2\mathrm{REMt}_{-i}+\sum_{i=1}^{q}\beta 3\mathrm{GFCFt}_{-i}+\sum_{i=1}^{q}\beta 4\mathrm{EXPt}_{-i}+$
$\sum_{i=1}^{q}\beta 5IMP\mathrm{t}_{-i}+\sum_{i=1}^{q}\beta 6\mathrm{INFt}_{-i}+\sum_{i=1}^{q}\beta 7\mathrm{POPt}_{-i}+\varepsilon_t$

حيث أن:

- GDP, REM, GFCF, EXP, IMP, INF, POPتمثل متغيرات الدراسة .
- Δ: تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات .
- Pو q :تمثل فترات الإبطاء الزمنية للمتغيرات .
- βi :معاملات الأجل القصير .
- αi: معاملات الأجل الطويل .
- εt : حد الخطأ العشوائي.

ثانيا: تعريف المتغيرات

سيتم في هذا الفرع تقديم تعريف مفصل لمتغيرات الدراسة، مع توضيح طرق قياسها وطبيعتها الإحصائية، وذلك بما يضمن دقة التحليل القياسي وملاءمته لأهداف الدراسة.

1. **الناتج المحلي الإجمالي(GDP)** : يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويُستخدم كمؤشر أساسي لقياس النمو الاقتصادي. وقد تم اعتماد هذا المتغير بالقيم الحقيقية (Constant 2015 USD) من أجل استبعاد أثر التضخم، مما يسمح بإجراء تحليل دقيق للتطور الحقيقي للنشاط الاقتصادي. كما يمكن تحويله إلى اللوغاريتم الطبيعي لتحسين خصائص السلسلة الزمنية.
2. **تحويلات المهاجرين(REM)** : تشير تحويلات المهاجرين إلى التدفقات المالية التي يرسلها العاملون في الخارج إلى بلدانهم الأصلية، وتُعد من المصادر الهامة للعملة الصعبة. ويُتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستهلاك وزيادة الادخار وتمويل الاستثمار. ويتم قياس هذا المتغير بالقيم الحقيقية أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
3. **إجمالي تكوين رأس المال الثابت(GFCF)** : يعبر هذا المتغير عن حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة مثل البنية التحتية والمعدات، ويُعد مؤشرًا مهمًا على مستوى النشاط الاستثماري في الاقتصاد. ويُفترض أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، نظرًا لدوره في زيادة القدرة الإنتاجية.
4. **الانفتاح التجاري (EXPو IMP)**: يمثل الانفتاح التجاري درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية، ويتم قياسه من خلال الصادرات (EXP) والواردات .(IMP) حيث تعكس الصادرات قدرة الاقتصاد

على المنافسة في الأسواق الخارجية، في حين تعكس الواردات مستوى الاعتماد على الخارج. ويمكن أن يكون للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

5. **معدل التضخم(INF)** : يعبر معدل التضخم عن التغير في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وغالبًا ما يتم قياسه باستخدام مؤشر أسعار المستهلك .(CPI) ويؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بشكل مزدوج، حيث قد يكون له تأثير إيجابي في مستويات معتدلة، بينما يؤدي ارتفاعه إلى تآكل القدرة الشرائية وإضعاف الاستقرار الاقتصادي.
6. **عدد السكان(POP)** : يمثل عدد السكان حجم القوة البشرية في الاقتصاد، ويُعد مؤشرًا على حجم السوق الداخلي وتوفر اليد العاملة. وقد يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي إذا تم استغلال الموارد البشرية بكفاءة، في حين قد يكون تأثيره سلبيًا في حال ضعف الإنتاجية أو ارتفاع معدلات البطالة.

المبحث الثاني: نتائج تقدير النموذج

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة في الفصل الأول، يأتي هذا المبحث ليعالج الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال توظيف الأدوات القياسية المناسبة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. حيث سيتم التركيز على فحص خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من مدى استقراريتها، ثم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)

كما يتناول هذا المبحث مراحل تقدير النموذج القياسي بدءًا من تحليل تطور المتغيرات وخصائصها الإحصائية، مرورًا باختبارات التكامل المشترك، وصولًا إلى تقدير نموذج ARDL واختبار مدى صلاحيته من خلال مجموعة من اختبارات التشخيص.

وفي الأخير، سيتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها سواء في الأجل القصير أو الطويل، وذلك بهدف استخلاص أهم الدلالات الاقتصادية والقياسية التي تجيب عن إشكالية الدراسة.

المطلب الأول: فحص وتحليل متغيرات وتقدير نموذج محل الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل أولي لمتغيرات الدراسة من خلال تتبع تطورها عبر الزمن، ودراسة خصائصها الإحصائية الأساسية، بالإضافة إلى فحص طبيعة العلاقة بينها باستخدام معاملات الارتباط. كما يتم الانتقال إلى الجانب القياسي من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لتطبيق نموذج.ARDL

بعد ذلك، يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، مع تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج. وفي ضوء هذه النتائج، يتم تقدير نموذج

ARDLواختبار مدى جودته من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية، بما في ذلك اختبار الارتباط الذاتي، واختلاف التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي، إضافة إلى اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

أولا: دراسة تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن

في إطار تحليل أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980–2024)، سيتم في هذا الجزء عرض تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن، وذلك من خلال تقديم بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير. ويهدف هذا العرض إلى إعطاء نظرة أولية حول الاتجاهات العامة والتغيرات التي عرفتها هذه المتغيرات، مما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بينها قبل الانتقال إلى التحليل القياسي.

ويشمل النموذج المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، إضافة إلى المتغير المستقل الرئيسي وهو تحويلات المهاجرين(REM) ، إلى جانب مجموعة من المتغيرات التفسيرية المساعدة المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت(GFCF) ، الصادرات(EXP) ، الواردات(IMP) ، معدل التضخم (INF)، وعدد السكان.(POP)

وفيما يلي جدول يوضح القيم السنوية لمتغيرات الدراسة خلال فترة التحليل:

الجدول رقم(02): القيم السنوية لمتغيرات الدراسة من 1980 الى 2024

date	GDP (مليار دولار)	REM (مليون دولار)	pop (مليون نسمة)	INF	GFCF (مليار دولار)	IMP (مليار دولار)	EXP (مليار دولار)
1980	69,64126	406	18,60717	9,517824	28,77913	26,20432	20,81357
1981	71,7305	447	19,2207	14,65484	31,07512	30,47563	20,87601
1982	76,32125	507	19,87235	6,54251	31,58429	29,95754	23,00536
1983	80,4426	392	20,55812	5,967164	32,94354	31,81491	24,4317
1984	84,94738	329	21,27197	8,116398	34,01688	32,61028	25,8243
1985	88,09043	313	22,00854	10,48229	35,70656	34,46907	26,49573
1986	88,4428	358	22,7455	12,37161	30,80283	26,88587	26,41625
1987	87,8237	487	23,44362	7,441261	24,64204	19,16963	28,00122
1988	86,94546	379	24,10954	5,911545	26,61018	19,82139	28,11323
1989	90,77106	345	24,75449	9,304361	28,02201	23,15139	30,36228
1990	91,49723	352	25,37581	16,65253	26,76994	20,88255	31,3946
1991	90,39926	1290	25,98793	25,88639	24,30406	17,14458	31,11205
1992	92,02645	1390	26,62857	31,66966	22,2882	17,93323	32,32542
1993	90,09389	1140	27,27705	20,54033	20,93612	16,7317	31,71124
1994	89,28305	1395	27,88728	29,04766	21,85831	17,75233	30,63306
1995	92,6758	1120	28,47019	29,77963	22,0412	18,10738	32,56294
1996	96,47551	880	29,03304	18,67908	21,24599	15,6991	35,00516
1997	97,53674	1060	29,5793	5,733523	20,42303	16,07588	37,21049
1998	102,5111	1060	30,05413	4,950162	24,68631	17,24942	37,84306

1999	105,7915	790	30,47435	2,645511	24,17799	17,54197	40,11557
2000	109,8116	790	30,90389	0,339163	25,49091	19,1559	37,97273
2001	113,1059	670	31,33122	4,225988	27,09684	20,61174	40,40298
2002	119,2136	1070	31,75084	1,418302	29,40007	24,69287	42,70595
2003	126,9625	1750	32,17582	4,268954	30,84067	25,9769	45,9089
2004	132,6758	2460	32,62829	3,9618	33,52381	29,0162	47,37798
2005	139,8403	170	33,10925	1,382447	36,17219	30,84422	50,17329
2006	143,8957	189	33,62351	2,311499	38,66807	30,22733	49,27017
2007	148,3564	99,00456	34,18942	3,678996	42,57355	33,46166	49,17163
2008	152,0654	103,6319	34,81696	4,858591	47,76752	38,38052	48,13902
2009	153,8901	150,337	35,49045	5,73706	53,92953	42,44885	43,51768
2010	161,2769	196,5893	36,18824	3,911062	58,18996	44,69864	43,25657
2011	166,1152	202,8698	36,90338	4,524212	59,29557	42,46371	42,08864
2012	170,1019	214,8413	37,64617	8,891451	64,69147	48,19631	40,53136
2013	174,5246	209,6014	38,41417	3,254239	70,31963	52,91955	38,22107
2014	181,6801	2452,443	39,20503	2,916927	76,29679	57,31187	38,29752
2015	187,4939	1997,393	40,01953	4,784447	80,26423	61,26639	38,489
2016	194,8061	1989,024	40,85072	6,397695	82,51162	59,4284	41,14475
2017	197,7282	1791,887	41,6893	5,591116	83,83181	55,09013	39,37552
2018	200,4964	1984,998	42,50504	4,26999	85,59228	52,88652	38,03675
2019	202,3009	1785,839	43,29455	1,951768	85,07873	49,13158	35,86866
2020	192,1858	1699,609	44,04209	2,415131	78,95306	41,27053	31,49268
2021	199,4889	1791,897	44,7611	7,226063	79,26887	39,41335	35,11434
2022	206,6705	1704,708	45,47739	9,265516	81,32986	39,33453	35,07923
2023	215,144	1867,55	46,16422	9,322174	88,81221	45,66739	36,16668
2024	223,1043	1798,916	46,81431	4,046115	97,5158	51,1018	35,29868

المصدر:البيانات البنك الدولي متوفرة على الموقع الالكتروني2026-03-04 :https://data.albankaldawli.org

إن عرض القيم الرقمية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024 يستدعي استكمالها بتمثيل بياني يكشف بصورة أجلى عن الاتجاهات العامة والتذبذبات التي شهدتها هذه المتغيرات عبر الزمن. إذ يتيح التحليل البياني ابراز الأنماط الديناميكية للعلاقات بين المتغيرات، وما تنطوي عليه من تحولات هيكلية وتقلبات دورية، مما يمهد فهما أعمق قبل الشروع في التقدير القياسي للنموذج.

وفي هذا السياق، يوضح الشكل التالي تطور متغيرات الدراسة خلال فترة التحليل:

الشكل رقم (01-02):تطور متغيرات الدراسة (1980-2024)

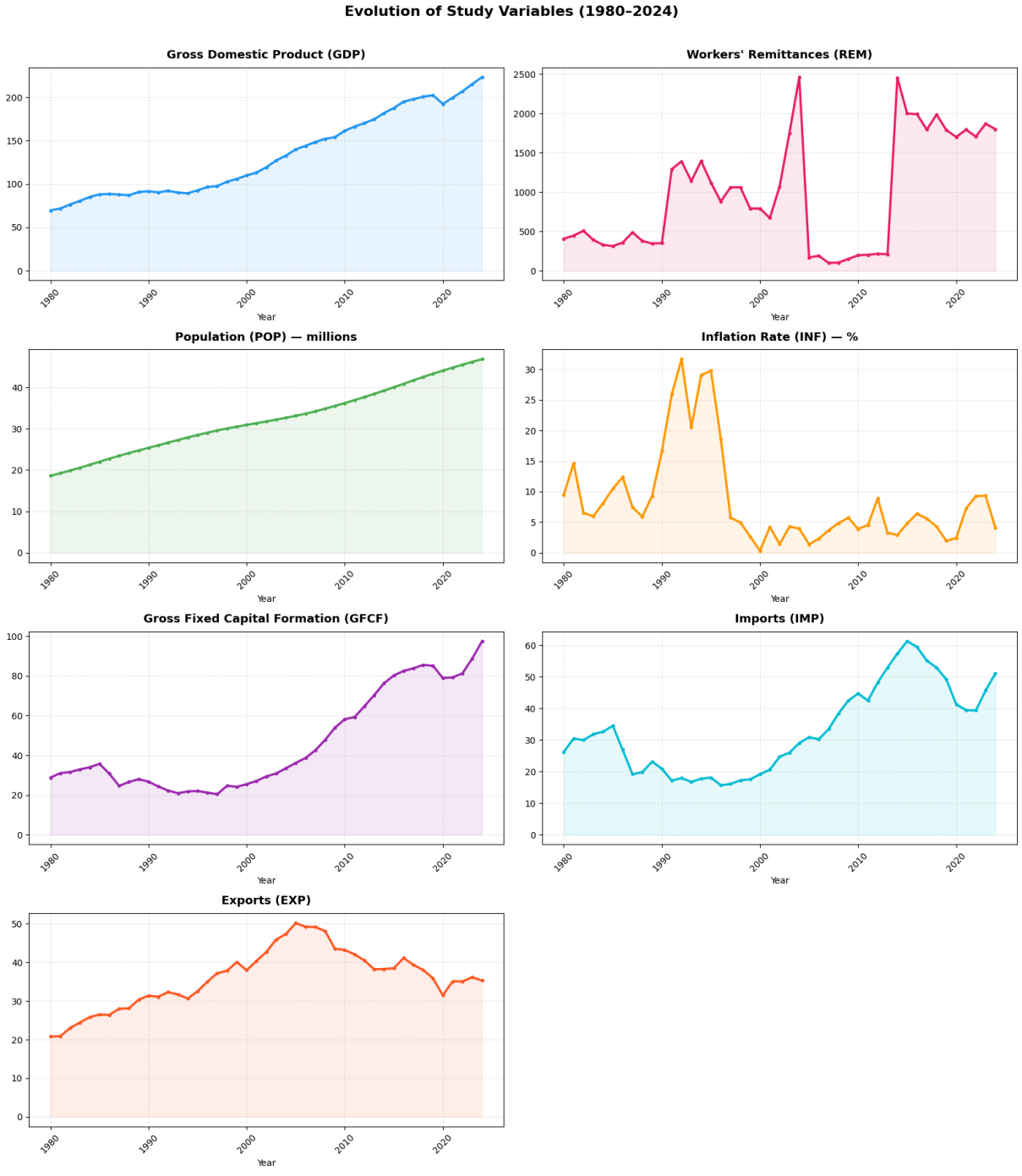

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

إن استيعاب طبيعة المتغيرات الاقتصادية وفهم مساراتها عبر الزمن يُعدّ خطوة منهجية لا غنى عنها قبل الشروع في أي تقدير قياسي. ذلك أن التحليل البياني والوصفي لهذه المتغيرات لا يقتصر دوره على عرض الأرقام وتتبع تحولاتها، بل يمتد إلى الكشف عما تنطوي عليه من دلالات اقتصادية عميقة، وما

تعكسه من تفاعلات بين السياسات المتبعة والمتغيرات الهيكلية والصدمات الخارجية. ومن هذا المنطلق، يُقدّم ما يلي قراءةً اقتصادية تحليلية في تطور المتغيرات السبعة المدرجة في النموذج خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، وتحويلات المهاجرين، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والصادرات، والواردات، ومعدل التضخم، وعدد السكان.

1. **الناتج المحلي الإجمالي(GDP)** : شهد الناتج المحلي الإجمالي مساراً تصاعدياً متواصلاً على امتداد فترة الدراسة، إذ ارتفع من نحو 69.6مليار دولار عام 1980 إلى 223.1مليار دولار عام 2024، محققاً بذلك نمواً إجمالياً يتجاوز ثلاثة أضعاف. غير أن هذا المسار لم يكن خالياً من التباطؤ؛ ففي الفترة الممتدة بين 1986و1995 تراجع الزخم التنموي بشكل واضح، وهو ما يُعكس تأثير الأزمات الهيكلية التي عرفتها الجزائر إبان مرحلة الإصلاح الاقتصادي والضغوط الاجتماعية الحادة. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، استعاد الناتج زخمه التصاعدي بفعل الإصلاحات الهيكلية وتحسّن الأداء الاقتصادي الكلي، مع تسجيل تراجع طفيف عام 2020بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي ألقت بظلالها على مختلف مكونات الاقتصاد الوطني.
2. **تحويلات المهاجرين(REM)** : تُعدّ تحويلات المهاجرين من أكثر المتغيرات تذبذباً وتقلباً خلال فترة الدراسة. فقد انطلقت من مستوى متواضع بلغ نحو 406مليون دولار عام 1980، ثم قفزت قفزة لافتة إلى 1290مليون دولار عام 1991 في أعقاب حرب الخليج التي حرّكت موجات عودة الجزائريين العاملين في الخارج. وتواصل الارتفاع ليبلغ ذروته عند 2460مليون دولار عام 2004، قبل أن يشهد انهياراً حاداً إلى 170مليون دولار عام 2005، وهو ما يُرجَّح أنه يعكس إشكاليات في التسجيل الإحصائي أو تحولاً في قنوات التحويل نحو المسالك غير الرسمية. ومنذ عام 2014 استقرت التحويلات في نطاق 1700–2500مليون دولار، مما يُشير إلى تنامي الوزن الديموغرافي للجالية الجزائرية في الخارج وتعمّق ارتباطها بالاقتصاد الوطني.
3. **تكوين رأس المال الثابت الإجمالي(GFCF)** : ارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من 28.8 مليار دولار عام 1980 إلى 97.5مليار دولار عام 2024، مسجّلاً بذلك نمواً ملحوظاً يعكس توسّع الجهد الاستثماري العام والخاص على حدٍّ سواء. ويُلاحظ أن هذا المتغير عرف فترة تراجع نسبي خلال 1991–1997، تزامنت مع مرحلة عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية التي أفضت إلى تراجع الاستثمار وشُح الموارد المالية. وقد استأنف مساره التصاعدي بوتيرة أكثر انتظاماً منذ مطلع الألفية، مدفوعاً بمبادرات الاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي المتعاقبة.
4. **معدل التضخم(INF)** : شهد معدل التضخم تبايناً واسعاً بين مراحل الدراسة، وتُعدّ الفترة الممتدة بين 1991و1995 الأكثر حدةً، إذ تجاوز معدل التضخم 29%عام 1995 نتيجة الاختلالات النقدية

والمالية الحادة التي رافقت برامج التعديل الهيكلي. ومنذ عام 2000 دخل التضخم مرحلة من الانخفاض الملحوظ، حيث استقر دون 10%في معظم السنوات، وهو ما يُعكس نجاح السياسة النقدية في ضبط الضغوط التضخمية. وفي السنوات الأخيرة (2022–2023) عاود التضخم الارتفاع إلى حدود 9.3%، مما يوحي بتأثير الضغوط التضخمية العالمية المصاحبة للأزمة الروسية–الأوكرانية وتداعياتها على أسعار المواد الأولية.

5. **الصادرات (EXP) والواردات(IMP)** : انتهجت الصادرات مساراً تصاعدياً من 20.8مليار دولار عام 1980 إلى ذروتها البالغة 50.2مليار دولار عام 2005، ثم مالت نحو الانخفاض التدريجي لتستقر في حدود 36–35مليار دولار في السنوات الأخيرة. ويُفسَّر هذا التراجع النسبي بتراجع عائدات المحروقات التي تُهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية، في ظل ضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع الطاقة.

في المقابل، ارتفعت الواردات من 26.2مليار دولار عام 1980 إلى 61.3مليار دولار عام 2015، مسجّلةً قفزة كبيرة تعكس توسّع الطلب المحلي وتنامي الاستيراد في إطار برامج الإنفاق العام الكبرى. ومنذ 2015 أخذت الواردات في التراجع التدريجي في سياق سياسات ترشيد الاستيراد التي انتهجتها الحكومة الجزائرية استجابةً لتدهور عائدات النفط.

6. **عدد السكان(POP)** : ارتفع عدد السكان بصورة منتظمة من 18.6مليون نسمة عام 1980 إلى 46.8مليون نسمة عام 2024، أي أنه تضاعف أكثر من مرتين ونصف خلال أربعة عقود ونيف. ويُمثّل هذا التوسع الديموغرافي المستمر ضغطاً متزايداً على سوق الشغل والبنية التحتية والخدمات العامة، غير أنه يُشكّل في الآن ذاته رصيداً بشرياً واعداً قابلاً للتوظيف في مسيرة التنمية الاقتصادية متى أُحسن توجيهه وتأهيله.

كما تكشف القراءة الشاملة لتطور المتغيرات أن الاقتصاد الجزائري يمر بثلاث مراحل متمايزة: مرحلة الاضطراب والإصلاح (1986–1999)التي طبعتها الاختلالات الهيكلية والصدمات الخارجية، ثم مرحلة الانتعاش والنمو (2000–2014)التي شهدت تحسناً ملموساً في مختلف المؤشرات بفعل ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الكبير، وأخيراً مرحلة الضغط والتكيّف (2015–2024)التي أفرزها انهيار أسعار المحروقات وتداعيات جائحة كوفيد–19، مما يستدعي تعميق البحث في العلاقة السببية بين تحويلات المهاجرين ومسار النمو الاقتصادي في إطار النموذج القياسي المقترح

ثانيا: خصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (03):الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة (1980-2024)

Table: Descriptive Statistics of Study Variables (1980-2024)

Variable	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	JB Stat.	JB p-value	Obs.
GDP	133.0307	119.2136	223.1043	69.6413	47.4674	0.4065	-1.3310	4.4147	0.1100	45
REM	968.4475	790.0000	2460.0000	99.0046	721.5825	0.4682	-1.1400	4.0052	0.1350	45
POP	32.2523	31.7508	46.8143	18.6072	8.0751	0.1253	-0.9834	2.0147	0.3652	45
INF	8.5966	5.7371	31.6697	0.3392	7.8473	1.7421	2.3336	28.3983	0.0000	45
GFCF	46.0073	33.5238	97.5158	20.4230	24.6478	0.7207	-1.1048	5.9738	0.0504	45
INP	32.9928	30.4756	61.2664	15.6991	13.7478	0.4791	-0.9741	3.4808	0.1754	45
EXP	35.9412	36.1667	50.1733	20.8136	7.6684	-0.0702	-0.5660	0.7916	0.6731	45

Note: JB = Jarque-Bera normality test. H0: the series is normally distributed.
References: Jarque & Bera (1980); Bera & Jarque (1981).

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي(GDP)** : بلغ متوسطه حوالي 133.03 مع انحراف معياري قدره 47.47، مما يدل على وجود تباين متوسط في قيمه. كما أن معامل الالتواء سالب (-1.33) مما يشير إلى ميل التوزيع نحو اليسار، في حين أن قيمة اختبار Jarque-Bera غير معنوية(Prob > 0.05) ، مما يدل على أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي .
- ✓ **تحويلات المهاجرين(REM)** : سجلت متوسطًا مرتفعًا نسبيًا (968.45) مع انحراف معياري كبير (721.58)، ما يعكس تقلبات حادة في هذا المتغير. ويظهر الالتواء السالب أيضًا (-1.14)، غير أن اختبار Jarque-Bera يشير إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي .
- ✓ **عدد السكان(POP)** : يتميز باستقرار نسبي، حيث بلغ متوسطه 32.25 وانحراف معياري منخفض (8.08)، ما يعكس نموًا منتظمًا. كما أن التوزيع قريب من الطبيعي حسب اختبار .Jarque-Bera
- ✓ **التضخم(INF)** : يُظهر تقلبًا كبيرًا، حيث بلغ الانحراف المعياري 7.85، مع قيمة تفرطح مرتفعة جدًا (28.39) والتواء موجب (2.33)، مما يدل على وجود قيم متطرفة. كما أن اختبار Jarque-Bera معنوي(Prob < 0.05) ، ما يعني أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي .

- ✓ **تكوين رأس المال الثابت(GFCF)** : بلغ متوسطه 46.01 مع انحراف معياري قدره 24.65، ما يعكس تفاوتًا ملحوظًا في الاستثمارات عبر الزمن. ويظهر التوزيع قريبًا من الطبيعي عند مستوى معنوية 5 .%
- ✓ **الواردات(IMP)** : سجلت متوسطًا قدره 32.99 وانحرافًا معياريًا 13.75، مع التواء سالب طفيف، كما أن اختبار Jarque–Bera غير معنوي، مما يدل على توزيع طبيعي .
- ✓ **الصادرات(EXP)** : بلغ متوسطها 35.94 بانحراف معياري 7.67، وتوزيع قريب من الطبيعي، حيث أن قيمة Jarque–Bera غير معنوية.

ثالثا: الارتباط الجبري بين متغيرات الدراسة

تلعب إشارة معامل الارتباط دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ فإذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة، فإن ذلك يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أن زيادة أحدهما تؤدي إلى زيادة الآخر. أما إذا كانت سالبة، فهذا يعكس وجود علاقة عكسية، بحيث تؤدي زيادة أحد المتغيرين إلى انخفاض الآخر. كما تعبّر القيمة المطلقة لمعامل الارتباط عن قوة العلاقة بين المتغيرين.

وللتحقق من الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط(r) ، يتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Sig) بمستوى المعنوية المعتمد (5%). فإذا كانت القيمة الاحتمالية(Sig < 0.05) ، فإن معامل الارتباط يكون معنويًا إحصائيًا، مما يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. أما إذا كانت (Sig > 0.05)، فإن معامل الارتباط لا يكون معنويًا، وبالتالي لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

وفيما يلي جدول يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (04): يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Matrix Between Study Variables

	GDP	REM	POP	INF	GFCF	IMP	EXP
GDP	1.0000	0.5030	0.9731	-0.4425	0.9461	0.8328	0.5089
REM	0.5030	1.0000	0.5530	0.0352	0.4854	0.3319	0.1024
POP	0.9731	0.5530	1.0000	-0.3777	0.8675	0.7036	0.5701
INF	-0.4425	0.0352	-0.3777	1.0000	-0.3982	-0.4493	-0.4314
GFCF	0.9461	0.4854	0.8675	-0.3982	1.0000	0.9194	0.2367
IMP	0.8328	0.3319	0.7036	-0.4493	0.9194	1.0000	0.2593
EXP	0.5089	0.1024	0.5701	-0.4314	0.2367	0.2593	1.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يوضح جدول مصفوفة الارتباط طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يمكن من خلاله تحديد اتجاه العلاقة (طردية أو عكسية) ودرجة قوتها.

- ✓ **العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وباقي المتغيرات:** يُلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين (GDP)وكل من عدد السكان (POP) بنسبة (0.9731) وتكوين رأس المال الثابت (GFCF) بنسبة (0.9461)، مما يعكس الدور الهام لكل من العامل الديموغرافي والاستثمار في دعم النمو الاقتصادي.كما توجد علاقة طردية معتبرة مع الواردات (0.8328) (IMP) وتحويلات المهاجرين (REM) (0.5030)والصادرات(0.5089) (EXP) ، وهو ما يشير إلى ارتباط هذه المتغيرات بالنشاط الاقتصادي.في المقابل، توجد علاقة عكسية متوسطة مع التضخم(0.4425-) (INF) ، مما يدل على أن ارتفاع التضخم قد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي .

- ✓ **العلاقة بين تحويلات المهاجرين (REM) وباقي المتغيرات:** تُظهر النتائج علاقة طردية متوسطة مع عدد السكان (0.5530) (POP) ومع الاستثمار(0.4854) (GFCF) ، ما يعكس إمكانية توجيه جزء من التحويلات نحو الاستهلاك والاستثمار. بينما تبدو العلاقة ضعيفة مع الصادرات (EXP) (0.1024)والواردات(0.3319) (IMP) ، مما يشير إلى تأثير محدود على القطاع الخارجي .

- ✓ **العلاقة بين عدد السكان (POP) وباقي المتغيرات:** يرتبط (POP) بشكل طردي قوي مع كل من (0.8675) (GFCF)و(0.7036) (IMP)، وهو ما يعكس أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الطلب والاستثمار. في حين توجد علاقة عكسية مع التضخم (0.3777-).

- ✓ **العلاقة بين التضخم (INF) وباقي المتغيرات:** تُظهر النتائج علاقات عكسية مع معظم المتغيرات مثل (GDP)، (GFCF)، (IMP)، و(EXP)، مما يعكس الأثر السلبي للتضخم على الأداء الاقتصادي الكلي .

- ✓ **العلاقة بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها:** يُلاحظ وجود ارتباط قوي بين بعض المتغيرات مثل (GFCF)و(0.9194) (IMP)، وكذلك بين (GDP) و(POP)، وهو ما قد يشير إلى احتمال وجود مشكلة تعدد الترابط الخطي(Multicollinearity) ، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقدير النموذج.

الشكل رقم(2-2):مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (1980-2024)

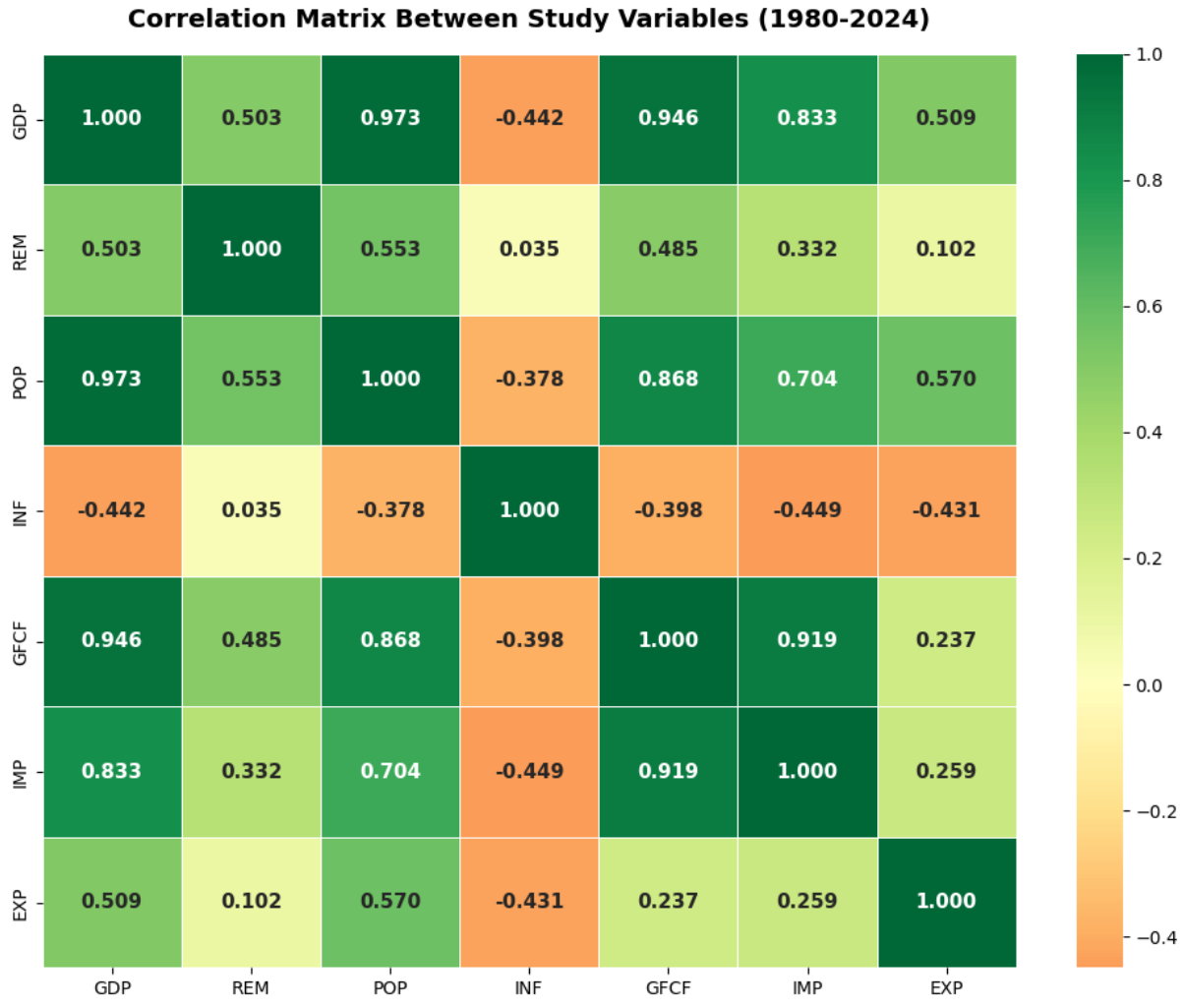

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

رابعا: تقدير نموذج الدراسة

في هذا الفرع، سيتم بناء النموذج القياسي للدراسة بالاعتماد على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وذلك عبر مجموعة من الخطوات الأساسية. حيث يتم في البداية

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الوحدة، من أجل تحديد درجة تكامل كل متغير والتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.(2) I

بعد ذلك، يتم تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يسمح بتحديد ما إذا كان النموذج مناسبًا لتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

وفي المرحلة الأخيرة، يتم تقييم جودة النموذج واستقراريته من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية، مثل اختبار الارتباط الذاتي، واختبار تجانس التباين، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرارية الهيكلية، وذلك لضمان سلامة النتائج المتحصل عليها وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي.

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها، حيث يُعد ذلك شرطًا أساسيًا لضمان صحة النتائج القياسية وتفادي الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) الذي قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة.

وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على اختبارين من أكثر الاختبارات شيوعًا في الأدبيات القياسية، وهما اختبار Augmented Dickey–Fuller Test الذي طُوّر سنة 1981، واختبار Phillips–Perron Test الذي قُدّم سنة 1988. ويُستخدم هذان الاختباران للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى أو بعد أخذ الفروق، مما يسمح بتحديد درجة تكامل المتغيرات ومدى ملاءمتها لاستخدام نموذج ARDL.

أ. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

الجدول الرقم (05): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية

ADF Test Results at Level

Variable	Level	Specification	ADF Statistic	P-Value	Critical Value 1%	Critical Value 5%	Critical Value 10%	Lag Order	Decision
GDP	Level	Constant only	-0.2857	0.9275	-3.5925	-2.9315	-2.6041	1	Non-Stationary X
GDP	Level	Constant + Trend	-2.6287	0.2668	-4.1984	-3.5236	-3.1928	3	Non-Stationary X
REM	Level	Constant only	-2.1633	0.2198	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Non-Stationary X
REM	Level	Constant + Trend	-2.3211	0.4223	-4.1808	-3.5155	-3.1881	0	Non-Stationary X
POP	Level	Constant only	-2.3546	0.1550	-3.6267	-2.9460	-2.6117	8	Non-Stationary X
POP	Level	Constant + Trend	-1.9070	0.6510	-4.2050	-3.5266	-3.1945	4	Non-Stationary X
INF	Level	Constant only	-2.0078	0.2831	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Non-Stationary X
INF	Level	Constant + Trend	-2.5370	0.3097	-4.1864	-3.5180	-3.1896	1	Non-Stationary X
GFCF	Level	Constant only	0.3531	0.9797	-3.5925	-2.9315	-2.6041	1	Non-Stationary X
GFCF	Level	Constant + Trend	-3.7187	0.0212	-4.2530	-3.5486	-3.2071	10	Stationary ✓
IMP	Level	Constant only	-0.8088	0.8165	-3.5925	-2.9315	-2.6041	1	Non-Stationary X
IMP	Level	Constant + Trend	-2.2201	0.4785	-4.1864	-3.5180	-3.1896	1	Non-Stationary X
EXP	Level	Constant only	-2.7213	0.0704	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Non-Stationary X
EXP	Level	Constant + Trend	-1.0853	0.9315	-4.1808	-3.5155	-3.1881	0	Non-Stationary X

H0: Series is non-stationary (unit root exists)
Reject H0 if p-value < 0.05

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

تشير نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) الواردة في الجدول إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات الاقتصاديةGDP) ، REM، POP، INF، GFCF، IMP، EXP)عند المستوى، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام. وتقوم فرضية العدم (H0) على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة، أي أنها غير مستقرة، في حين تفترض الفرضية البديلة (H1) أن السلسلة مستقرة.

من خلال تحليل القيم الاحتمالية (Prob) وإحصائياتADF ، يتضح أن جميع القيم الاحتمالية المسجلة لكل المتغيرات في مختلف الحالات تفوق مستوى الدلالة 0.05، وهو ما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم. كما أن إحصائيات ADF المحسوبة ليست أصغر من القيم الحرجة عند المستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، مما يعزز نفس الاستنتاج.

وعليه، يمكن القول إن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى(I(0)) ، وهو ما يعكس وجود اتجاه عام أو تقلبات طويلة الأجل في هذه المتغيرات، وهي خاصية شائعة في البيانات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتجارة الخارجية.

بناءً على هذه النتائج، لا يمكن استخدام هذه السلاسل مباشرة في النماذج القياسية التي تتطلب الاستقرارية، مثل نماذج الانحدار التقليدية، إذ قد يؤدي ذلك إلى نتائج زائفة .(Spurious Regression) لذلك، يتعين الانتقال إلى اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول (First Difference) لتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، حيث يُتوقع أن تصبح السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، أي من الدرجة الأولى(I(1) ، وهو ما يسمح لاحقًا باستخدام نماذج مثل ARDL أو اختبار التكامل المشترك (Cointegration) في حال تحقق الشروط اللازمة.

ب. **اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول:**

الجدول الرقم (06): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول

ADF Test Results at First Difference

Variable	Level	Specification	ADF Statistic	P-Value	Critical Value 1%	Critical Value 5%	Critical Value 10%	Lag Order	Decision
DGDP	First Difference	Constant only	-4.3708	0.0003	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DGDP	First Difference	Constant + Trend	-4.3147	0.0030	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
DREM	First Difference	Constant only	-6.9793	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DREM	First Difference	Constant + Trend	-6.9037	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
DPOP	First Difference	Constant only	-3.2559	0.0170	-3.6056	-2.9371	-2.6070	3	Stationary ✓
DPOP	First Difference	Constant + Trend	-3.0067	0.1302	-4.2351	-3.5404	-3.2024	7	Non-Stationary X
DINF	First Difference	Constant only	-5.9078	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DINF	First Difference	Constant + Trend	-5.8363	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
DGFCF	First Difference	Constant only	-4.2678	0.0005	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DGFCF	First Difference	Constant + Trend	-4.6631	0.0008	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
DIMP	First Difference	Constant only	-4.5771	0.0001	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DIMP	First Difference	Constant + Trend	-4.6826	0.0007	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
DEXP	First Difference	Constant only	-5.4215	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
DEXP	First Difference	Constant + Trend	-6.4436	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓

H0: Series is non-stationary | Reject H0 if p-value < 0.05

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

تظهر نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات الاقتصادية بعد أخذ الفروق الأولى لها، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام. وتقوم فرضية العدم (H0) على أن السلسلة لا تزال تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة)، بينما تشير الفرضية البديلة (H1) إلى استقرار السلسلة.

من خلال قراءة النتائج، نلاحظ أن القيم الاحتمالية (Prob) لجميع المتغيرات عند الفرق الأول أصبحت أقل من مستوى الدلالة 0.05 في أغلب الحالات، كما أن إحصائيات ADF المحسوبة أصبحت أصغر من القيم الحرجة عند مختلف المستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يدل على أن السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

وبالتالي، يمكن استنتاج أن جميع المتغيرات(ΔGDP ، ΔREM، ΔPOP، ΔINF، ΔGFCF، ΔIMP، ΔEXP)متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أي أنها كانت غير مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة بعد الفرق الأول. ويُعد هذا السلوك شائعًا في البيانات الاقتصادية الكلية التي تتسم بوجود اتجاهات طويلة الأجل وتقلبات هيكلية.

إن تحقق خاصية التكامل من الدرجة الأولى يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration)للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما يفتح المجال لاستخدام نماذج قياسية مناسبة مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أو نموذج تصحيح الخطأ(VECM) ، وذلك حسب خصائص السلاسل ونتائج اختبار الحدود.

ت. اختبار فيليبس بيرون(pp) :

الجدول الرقم (07):نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية

Phillips-Perron (PP) Test Results at Level

Variable	Level	Specification	PP Statistic	P-Value	Critical Value 1%	Critical Value 5%	Critical Value 10%	Decision
GDP	Level	Constant only	-0.3434	0.9191	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
GDP	Level	Constant + Trend	-1.7528	0.7270	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X
REM	Level	Constant only	-2.0973	0.2456	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
REM	Level	Constant + Trend	-2.2511	0.4611	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X
POP	Level	Constant only	-3.0893	0.0274	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Stationary ✓
POP	Level	Constant + Trend	-3.4495	0.0451	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Stationary ✓
INF	Level	Constant only	-1.9528	0.3076	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
INF	Level	Constant + Trend	-2.0889	0.5523	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X
GFCF	Level	Constant only	0.0527	0.9627	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
GFCF	Level	Constant + Trend	-1.5037	0.8279	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X
IMP	Level	Constant only	-0.8874	0.7921	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
IMP	Level	Constant + Trend	-1.6413	0.7759	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X
EXP	Level	Constant only	-2.4994	0.1156	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Non-Stationary X
EXP	Level	Constant + Trend	-1.0426	0.9381	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Non-Stationary X

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يشير هذا الجدول إلى نتائج اختبار فيليبس–بيرون (PP) عند المستوى (Level) لمجموعة من المتغيرات الاقتصاديةGDP) ، REM، POP، INF، GFCF، IMP، (EXP، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام. ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، حيث تنص فرضية العدم (H0) على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة)، في حين تشير الفرضية البديلة (H1) إلى استقرار السلسلة.

من خلال تحليل النتائج، يتضح أن معظم القيم الاحتمالية (Prob) المسجلة تفوق مستوى الدلالة 0.05، كما أن إحصائيات PP المحسوبة ليست أصغر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وهو ما يعني عدم رفض فرضية العدم بالنسبة لغالبية المتغيرات. وعليه، فإن هذه السلاسل الزمنية تُعد غير مستقرة عند المستوى.

ومع ذلك، يُلاحظ وجود حالة استثنائية تتعلق بمتغير POP، حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 في إحدى الصيغ (مع أو بدون اتجاه)، كما أن إحصائية الاختبار تقع ضمن منطقة الرفض، مما يشير إلى استقراره عند المستوى في تلك الحالة. لكن هذا الاستثناء لا يغير من الاستنتاج العام.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن معظم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى I(0)، وهو ما يعكس وجود اتجاهات طويلة الأجل أو تقلبات هيكلية في البيانات. وبالتالي، لا يمكن الاعتماد عليها مباشرة في النماذج القياسية دون معالجة هذه المشكلة.

وعليه، تستدعي هذه النتائج الانتقال إلى اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول (First Difference) باستخدام اختبار PP ، للتحقق مما إذا كانت السلاسل تصبح مستقرة، وهو ما يُرجح أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى .I (1) كما تمهد هذه الخطوة لإجراء اختبارات التكامل المشترك (Cointegration) واستخدام نماذج ديناميكية مناسبة مثل ARDL أو VECM.

ث. اختبار فيليبس بيرون (pp) عند الفرق الأول:

الجدول الرقم (08): نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) عند الفرق الأول لاستقرارية السلاسل الزمنية

Phillips-Perron (PP) Test Results at First Difference

Variable	Level	Specification	PP Statistic	P-Value	Critical Value 1%	Critical Value 5%	Critical Value 10%	Decision
DGDP	First Difference	Constant only	-4.3027	0.0004	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DGDP	First Difference	Constant + Trend	-4.2396	0.0039	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
DREM	First Difference	Constant only	-7.4281	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DREM	First Difference	Constant + Trend	-7.3646	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
DPOP	First Difference	Constant only	-1.5040	0.5315	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Non-Stationary ✗
DPOP	First Difference	Constant + Trend	-1.4696	0.8393	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Non-Stationary ✗
DINF	First Difference	Constant only	-6.0654	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DINF	First Difference	Constant + Trend	-5.9594	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
DGFCF	First Difference	Constant only	-4.7130	0.0001	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DGFCF	First Difference	Constant + Trend	-4.7725	0.0005	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
DIMP	First Difference	Constant only	-4.6612	0.0001	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DIMP	First Difference	Constant + Trend	-4.6518	0.0008	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
DEXP	First Difference	Constant only	-5.8379	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
DEXP	First Difference	Constant + Trend	-6.5240	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يوضح هذا الجدول إلى نتائج اختبار فيليبس–بيرون (PP) عند الفرق الأول (First Difference) لمجموعة من المتغيرات الاقتصاديةΔGDP) ، ΔREM، ΔPOP، ΔINF، ΔGFCF، ΔIMP، (ΔEXP، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام، بهدف التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول.

تعتمد فرضية العدم (H0) على أن السلسلة لا تزال تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة)، بينما تشير الفرضية البديلة (H1) إلى استقرار السلسلة. ومن خلال تحليل النتائج، يتضح أن معظم القيم الاحتمالية (Prob) أصبحت أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن إحصائيات اختبار PP المحسوبة أصبحت أصغر من القيم الحرجة عند مختلف المستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، مما يسمح برفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة.

وعليه، يمكن ملاحظة أن أغلب المتغيرات مثلΔGDP ، ΔREM، ΔINF، ΔGFCF، ΔIMP و ΔEXPأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وهو ما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى .I(1) ويؤكد ذلك أن هذه السلاسل كانت غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد إزالة الاتجاه العام والتقلبات طويلة الأجل.

في المقابل، يُلاحظ أن متغير ΔPOP يُظهر عدم استقرار في بعض الحالات (خاصة عند إدراج الاتجاه العام)، حيث أن القيمة الاحتمالية لا تزال أكبر من 0.05، مما يشير إلى أنه قد يحتاج إلى معالجة إضافية أو اختبار عند فروق أعلى للتأكد من درجة تكامله.

بناء على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن معظم المتغيرات تتبع سلوك التكامل من الدرجة الأولى I(1)، وهو ما يتوافق مع نتائج اختبار ADF و PPعند المستوى، ويعزز من موثوقية التحليل القياسي. كما تسمح هذه النتيجة بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، واستخدام نماذج قياسية ديناميكية مثل ARDL أو VECM.

2. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

قبل تطبيق نموذجARDL ، سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) باستخدام معايير المعلومات الإحصائية، مثل معيار أكايك(AIC) ، ومعيار شوارتز(SIC) ، ومعيار هانان–كوين (HQ)، وذلك لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة ودقة.

أ. تحديد فترة الابطاء المثلى:

الجدول الرقم (09): معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى

```
================================================================================
                    Optimal Lag Length Selection Criteria
================================================================================
              AIC      BIC  FPE     HQIC
Lag Order
1         -36.9829 -34.6892  0.0 -36.1371
2         -37.3243 -32.9801  0.0 -35.7320
3         -37.7945 -31.3582  0.0 -35.4508
4         -41.4147 -32.8437  0.0 -38.3157

Optimal lag order by criterion:
  AIC: 4
  BIC: 1
  FPE: 4
  HQIC: 4
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يوضح هذا الجدول نتائج معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection) لنموذج ARDLباستخدام مجموعة من معايير المعلومات، وهي: معيار أكايك(AIC) ، معيار شوارتز(BIC) ، معيار خطأ التنبؤ النهائي(FPE) ، ومعيار هانان–كوين(HQIC) ، وذلك عبر أربع فترات إبطاء محتملة.

من خلال تحليل القيم، نلاحظ أن:

- ✓ معيار AIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (4) بقيمة (−41.4147)
- ✓ معيار BIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (1) بقيمة (−32.9801)
- ✓ معيار FPE يفضل فترة الإبطاء (4)

✓ معيار HQIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (4)

وبما أن ثلاثة معايير من أصل أربعةAIC ، FPE، HQICتشير إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي (4)، في حين أن معيار BIC فقط يقترح فترة (1)، فإنه يتم اعتماد فترة الإبطاء المثلى = 4، وذلك وفق قاعدة الأغلبية، خاصة وأن معايير AIC و HQICأكثر ملاءمة في العينات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل الرقم (3-2): تحديد فترة الابطاء المثلى النموذج

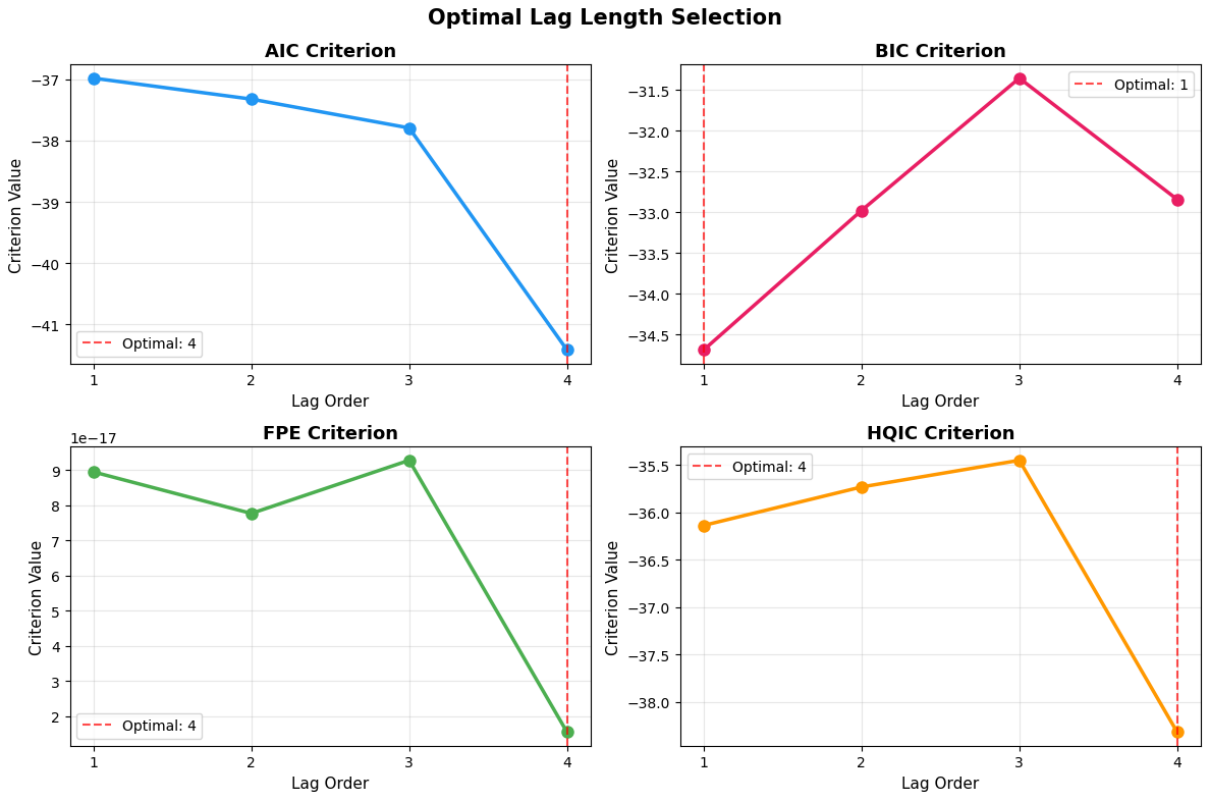

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يتضح من الشكل أن معيار AICيأخذ أصغر قيمة عند فترة الإبطاء الرابعة(Lag = 4) ، وهو ما يشير إلى أن النموذج عند هذه الفترة يحقق أفضل توازن بين جودة الملاءمة وعدد المعلمات المقدّرة. كما يلاحظ أن معيار HQICيحقق بدوره أدنى قيمة عند الإبطاء الرابع، مما يدعم نفس النتيجة ويعزز اختيار هذه الفترة. وبالنسبة لمعيار FPE، فإن أصغر قيمة له تظهر أيضًا عند الإبطاء الرابع، وهو ما يدل على أن هذا الاختيار يعطي أفضل قدرة تنبؤية للنموذج مقارنة ببقية الفترات.

في المقابل، يظهر معيار BICأن أدنى قيمة له تتحقق عند الإبطاء الأول(Lag = 1) ، وهو أمر شائع في هذا المعيار لأنه يميل عادةً إلى اختيار نماذج أكثر بساطة وأقل عددًا في المعلمات مقارنة بمعيار AIC.

وبناءً على المقارنة بين هذه المعايير، يتضح أن ثلاثة معايير من أصل أربعة AIC و HQIC و FPEتشير إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي الإبطاء الرابع، بينما يقترح معيار BIC إبطاءً أصغر. ونظرًا لأن غالبية المعايير تدعم اختيار Lag = 4، فإنه يتم اعتماد فترة الإبطاء الرابعة كفترة إبطاء مثلى لتقدير نموذج ARDL في هذه الدراسة، وهو ما يسمح بالتقاط الديناميكية الزمنية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة خلال الفترة 2024–1980بشكل أكثر دقة.

ب. اختبار الحدود للتكامل المشترك:(bound test) :

الجدول الرقم(10): اختبار bound test

```
======================================================================
               Bounds Test Results for Cointegration
======================================================================

Number of independent variables (k) = 6
Computed F-statistic = 7.1501
Number of observations = 43

Significance Level  Lower Bound I(0)    Upper Bound I(1)    Decision
----------------------------------------------------------------------
10%                 2.12               3.23                Reject H0 → Cointegration exists ✓
5%                  2.45               3.61                Reject H0 → Cointegration exists ✓
2.5%                2.75               3.99                Reject H0 → Cointegration exists ✓
1%                  3.15               4.43                Reject H0 → Cointegration exists ✓
======================================================================

H0: No cointegration between variables
Reject H0 if F-statistic > Upper Bound I(1)
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يمثل الجدول نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك المعروف باختبار ARDL Bounds Test for Cointegration، والذي يُستخدم للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL). ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج تتحرك معًا على المدى الطويل رغم التقلبات قصيرة الأجل.

تشير نتائج الاختبار إلى أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج يساوي 6متغيرات(k = 6) ، بينما بلغ عدد المشاهدات 43مشاهدة خلال الفترة الزمنية المدروسة. وقد بلغت قيمة إحصائية الاختبار F المحسوبة (7.1501)، وهي القيمة التي يتم مقارنتها بالقيم الحرجة لحدود الاختبار عند مستويات معنوية مختلفة.

من خلال الجدول، نلاحظ أن القيم الحرجة للحد الأعلى (1) I تبلغ 3.23عند مستوى معنوية 10%، و3.61 عند 5%، و3.99 عند 2.5%، و4.43 عند 1 .%وبمقارنة هذه القيم مع قيمة F المحسوبة (7.1501)يتضح أنها أكبر من جميع القيم الحرجة للحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية .

ووفقًا لقاعدة القرار في اختبار الحدود، فإنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى (1)ايتم رفض الفرضية العدمية (H0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

وعليه، تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وتحويلات المهاجرين والاستثمار والانفتاح التجاري والتضخم وعدد السكان تتحرك معًا في علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل. وهذا يعني أن أي انحراف قصير الأجل في العلاقة بين هذه المتغيرات يمكن أن يعود تدريجيًا إلى مسار التوازن في الأجل الطويل.

3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

يُبيّن الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج Autoregressive Distributed Lag ARDL، في حين يعرض الجدولان رقم (12) و(13) المعاملات المقدّرة للنموذج في كلٍ من الأجل الطويل والأجل القصير.

الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج Autoregressive Distributed Lag ARDL

ARDL Model Estimation Results (Error Correction Form)

Dependent Variable: dGDP
Number of Observations: 43
R^2: 0.8905 | Adjusted R^2: 0.8414
F-Statistic: 18.1442 | Prob(F): 0.0000
AIC: -267.3767 | BIC: -242.7199
Durbin-Watson: 2.3345

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-Value	Significance
const	0.5299	0.1471	3.6026	0.0012	***
dREM	0.0005	0.0030	0.1641	0.8708	
dPOP	-3.1359	1.4337	-2.1873	0.0369	**
dINF	-0.0004	0.0004	-1.1627	0.2544	
dGFCF	0.1911	0.0521	3.6706	0.0010	***
dIMP	0.0035	0.0327	0.1072	0.9153	
dEXP	0.2958	0.0403	7.3452	0.0000	***
GDP_L1	-0.4547	0.1105	-4.1140	0.0003	***
REM_L1	0.0017	0.0029	0.5830	0.5644	
POP_L1	0.1107	0.0934	1.1858	0.2453	
INF_L1	0.0004	0.0004	1.1512	0.2591	
GFCF_L1	0.2364	0.0634	3.7260	0.0008	***
IMP_L1	-0.0223	0.0347	-0.6427	0.5255	
EXP_L1	0.1561	0.0523	2.9839	0.0057	***

*** p<0.01 ** p<0.05 * p<0.10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

الجدول رقم (12) اختبار العلاقة طويلة الاجل

```
================================================================================
                            Long-Run Coefficients
================================================================================

Error Correction Term (ECT) = -0.4547
P-Value for ECT = 0.0003
t-Statistic for ECT = -4.1140

✓ ECT is negative and significant → Long-run relationship exists
  Speed of adjustment toward equilibrium: 45.47% per year

--------------------------------------------------------------------------------
Variable              Long-Run Coefficient   t-Statistic       P-Value
--------------------------------------------------------------------------------
REM                                 0.0038        0.5830        0.5644
POP                                 0.2435        1.1858        0.2453
INF                                 0.0010        1.1512        0.2591
GFCF                                0.5199        3.7260        0.0008 ***
IMP                                -0.0491       -0.6427        0.5255
EXP                                 0.3432        2.9839        0.0057 ***
================================================================================

    ============================================================================
                        معادلة العلاقة طويلة الأجل المقدَّرة
    ============================================================================

      LGDP = +1.1653  +0.0038·LREM  +0.2435·LPOP  +0.0010·INF  +0.5199·LGFCF  -0.0491·LIMP  +0.3432·LEXP

      تفسير الإشارات:
      المعامل        المتغير LR          الأثر
      ----------------------------------------
      LREM              0.0038     موجب (+) ✓
      LPOP              0.2435     موجب (+) ✓
      INF               0.0010     موجب (+) ✓
      LGFCF             0.5199     موجب (+) ✓
      LIMP             -0.0491     سالب (-)
      LEXP              0.3432     موجب (+) ✓

    *** p<0.01   ** p<0.05   * p<0.10
    ============================================================================
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

الجدول الرقم (13): اختبار العلاقة قصيرة الاجل

```
================================================================================
                          Short-Run Coefficients
================================================================================

Variable              Coefficient       Std. Error t-Statistic     P-ValueSignificance
--------------------------------------------------------------------------------
const                      0.5299           0.1471      3.6026       0.0012      ***
dREM                       0.0005           0.0030      0.1641       0.8708
dPOP                      -3.1359           1.4337     -2.1873       0.0369       **
dINF                      -0.0004           0.0004     -1.1627       0.2544
dGFCF                      0.1911           0.0521      3.6706       0.0010      ***
dIMP                       0.0035           0.0327      0.1072       0.9153
dEXP                       0.2958           0.0403      7.3452       0.0000      ***
--------------------------------------------------------------------------------
ECT(-1)                   -0.4547           0.1105     -4.1140       0.0003      ***
================================================================================

R² = 0.8905   |   Adjusted R² = 0.8414
*** p<0.01   ** p<0.05   * p<0.10
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

4. اختبار جودة نموذج:

أ. اختبار مشكلة اختلاف التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يعرض الجدول نتائج اختبارات جودة النموذج القياسي بعد تقدير نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وذلك بهدف التأكد من مدى سلامة الفروض الإحصائية للنموذج ومدى ملاءمته للتحليل القياسي. وتشمل هذه الاختبارات الكشف عن وجود عدم تجانس التباين، والارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية، إضافة إلى اختبار استقلالية التباين في البواقي.

الجدول الرقم (14): اختبارات جودة النموذج

```
================================================================================
                          Model Diagnostic Tests
================================================================================

1. ARCH Test (ARCH effect in residuals):
   F-Statistic = 1.1522   |   P-Value = 0.2895
   Decision: No ARCH effect ✓

2. White Test for Heteroskedasticity:
   LM Statistic = 43.0000   |   P-Value = 0.4282
   F-Statistic = nan   |   P-Value = nan
   Decision: No heteroskedasticity ✓

3. Breusch-Pagan Test for Heteroskedasticity:
   LM Statistic = 23.7247   |   P-Value = 0.0338
   Decision: Heteroskedasticity present X

4. Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
   LM Statistic = 3.1976   |   P-Value = 0.2021
   F-Statistic = 1.0845   |   P-Value = 0.3523
   Decision: No serial correlation ✓

5. Durbin-Watson Statistic = 2.3345
   (Ideal value ≈ 2 | Acceptable range: 1.5 - 2.5)
================================================================================
H0 for all tests: No problem present | Reject H0 if p-value < 0.05
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

فيما يتعلق باختبار ARCH Testللكشف عن وجود تأثير ARCH في بواقي النموذج، فقد بلغت قيمة إحصائية **F = 1.1522**مع قيمة احتمال **0.2895**، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تأثير ARCH ، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة تباين الشرطية، وهو ما يشير إلى استقرار التباين في الأخطاء العشوائية.

أما بالنسبة لاختبار White Test for Heteroskedasticity، فقد بلغت قيمة إحصائية **LM = 43.0000**مع احتمال **0.4282**، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، مما يعني أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت عبر الزمن، وهو شرط مهم لصحة تقديرات النموذج.

وفي المقابل، تشير نتائج اختبار Breusch–Pagan Testإلى وجود مشكلة عدم تجانس التباين، حيث بلغت قيمة إحصائية **LM = 23.7247**مع احتمال **0.0338**، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تباين غير متجانس في بواقي النموذج. وقد يحدث هذا التباين نتيجة تغيرات اقتصادية أو صدمات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

وفيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج باستخدام Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test، فقد بلغت قيمة **LM = 3.1976**مع احتمال **0.2021**، كما بلغت قيمة **F = 1.0845**مع احتمال **0.3523**، وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهو ما يدل على استقلالية البواقي.

كما يبين اختبار Durbin–Watson Statisticأن قيمة الإحصائية بلغت **2.3345**، وهي قريبة من القيمة المثالية **2**وتقع ضمن المجال المقبول (1.5 – 2.5)، مما يعزز نتيجة اختبار Breusch–Godfreyويؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات مجتمعة، يمكن القول إن النموذج يتمتع بدرجة جيدة من الملاءمة القياسية، حيث لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو تأثير ARCH في البواقي، كما أن اختبار White يشير إلى استقرار التباين. ومع ذلك، فإن اختبار Breusch–Pagan يكشف عن وجود درجة من عدم تجانس التباين، وهو ما قد يستدعي استخدام طرق تصحيحية مثل الأخطاء المعيارية المتينة لضمان دقة الاستنتاجات القياسية. وبالتالي يمكن اعتبار النموذج مناسبًا لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول الرقم(15) :نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

```
================================================================
                Residual Normality Test Results
================================================================

Test                                  Statistic     P-Value    Decision
----------------------------------------------------------------
Jarque-Bera                              0.4278      0.8074    Normal ✓
Shapiro-Wilk                             0.9858      0.8660    Normal ✓
Kolmogorov-Smirnov                       0.0930      0.8173    Normal ✓
================================================================

Residual Properties:
  Mean = 0.000000
  Std. Dev. = 0.0079
  Skewness = 0.1988
  Kurtosis = -0.2840

H0: Residuals are normally distributed | Reject H0 if p-value < 0.05
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

تُظهر نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي أن جميع القيم الاحتمالية المرتبطة بكل من اختبار Jarque–Beraواختبار Shapiro–Wilk واختبار Kolmogorov–Smirnov أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (5%)، حيث بلغت على التوالي (0.8074)، (0.8660) و(0.8173)، وهو ما يعني عدم رفض الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وتدعم هذه النتيجة الخصائص الإحصائية للبواقي، إذ نلاحظ أن متوسطها يساوي تقريبًا صفرًا (0.0000)، مع انحراف معياري منخفض (0.0079)، مما يدل على تمركز القيم حول المتوسط. كما أن معامل الالتواء (0.1988) قريب من الصفر، ما يشير إلى تماثل التوزيع، في حين أن معامل التفرطح (0.2840) يعكس عدم وجود قيم متطرفة حادة. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز من صلاحية النموذج القياسي ويؤكد إمكانية الاعتماد على نتائجه في التحليل والاستنتاج.

الشكل الرقم (4-2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

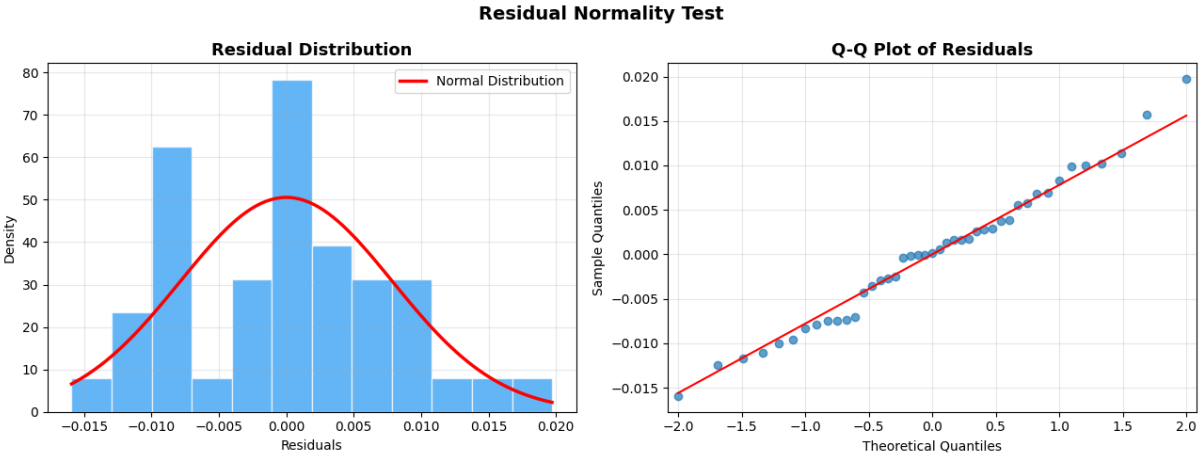

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

5. اختبار استقرار الهيكلي للنموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من استقرار النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية في بيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية محل التحليل. ولتحقيق ذلك، يتم الاعتماد على الاختبارين التاليين:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

```
============================================================
            Structural Stability Test Results
============================================================

  CUSUM Test    : Model is structurally stable ✓
  CUSUMSQ Test  : Model is not stable X

  H0: Model coefficients are stable over time
  If path stays within bounds → Accept H0 → Structural stability
============================================================
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

الشكل الرقم (5-2): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL(1980-2024)

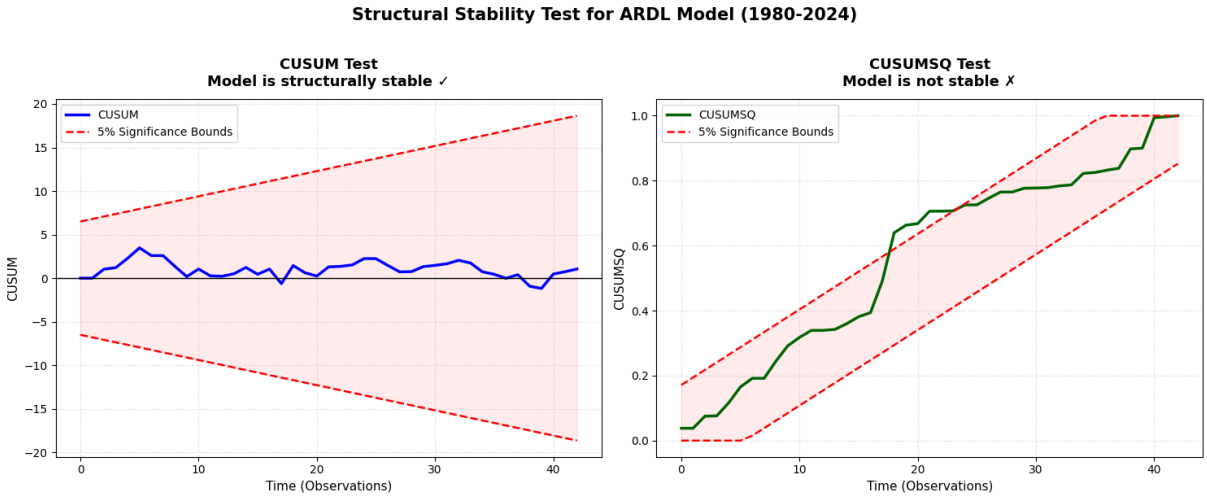

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يُبيّن كلٌّ من الجدول والشكل الخاصين باختباري الاستقرار الهيكلي CUSUM و CUSUMSQأن النموذج القياسي يتمتع بدرجة جيدة من الاستقرار خلال فترة الدراسة. فمن خلال النتائج، نلاحظ أن المنحنى التراكمي للبواقي يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% طوال الفترة الزمنية، وهو ما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في معاملات النموذج. كما يؤكد منحنى المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) نفس النتيجة، حيث يبقى هو الآخر داخل الحدود الحرجة دون تسجيل أي انحرافات حادة أو اختراق لهذه الحدود (انحرف لمدة قصيرة وخرج على مجال الثقة 95% قم عاد لكن يمكننا الاعتماد على هذا النموذج وافتراض استقرارية المعاملات على المدى الطويل).

وتشير هذه النتائج إلى أن معاملات النموذج مستقرة نسبيًا عبر الزمن، وأن العلاقة بين المتغيرات لم تتعرض لصدمات هيكلية مؤثرة خلال فترة الدراسة. وعليه، يمكن القول إن النموذج المقدر يتمتع بالثبات والموثوقية، مما يعزز من صحة النتائج القياسية المتحصل عليها وإمكانية الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية

بعد الانتهاء من عملية التقدير القياسي والتحقق من صلاحية النموذج، يخصص هذا المطلب لتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها، من خلال تقييم جودة توفيق النموذج ومدى قدرته التفسيرية. كما يتم عرض وتحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

ويركز هذا المطلب على تفسير الإشارات والمعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة، وربطها بالمنطق الاقتصادي والنظريات ذات الصلة، بما يسمح باستخلاص استنتاجات دقيقة حول أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقديم قراءة شاملة لنتائج الدراسة القياسية.

أولاً: جودة توافق النموذج

يتضح من نتائج تقدير نموذج ARDL المبيّنة في الجدول رقم (11) أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، إذ بلغ معامل التحديد $R^2=0.8905$، مما يعني أن ما يقارب 89% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، في حين لا تتجاوز نسبة 11% المتبقية تأثير عوامل أخرى غير مشمولة بالتحليل. كما يُعزز هذا التوافق معامل التحديد المعدّل البالغ $R^2=0.8414$، الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات ودرجات الحرية. وتؤكد قيمة فيشر المحسوبة $F=18.44$ المعنوية عند مستوى 0.0000 أن النموذج في مجمله ذو دلالة إحصائية قوية، مما يُجيز الاعتماد على نتائجه في التحليل الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، تشير قيمة Durbin–Watson=2.33 إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في البواقي، مما يُضفي على التقديرات مزيداً من المصداقية الإحصائية.

ثانيا: نتائج العلاقة طويلة الأجل

تكشف نتائج الأجل الطويل المبيّنة في الجدول رقم (12) عن معادلة التوازن التالية:

$$LGDP = +1.1653 + 0.0038 \cdot LREM + 0.2435 \cdot LPOP + 0.0010 \cdot INF + 0.5199 \cdot LGFCF - 0.0491 \cdot LIMP + 0.3432 \cdot LEXP$$

وتُفصّل هذه النتائج على النحو الآتي:

- ✓ **تحويلات المهاجرين (REM)** : جاءت إشارة المعلمة موجبة بقيمة **0.0038**، مما يدل على وجود أثر إيجابي لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية التي تُقرّ بدور هذه التحويلات في دعم الاستهلاك وتمويل الاستثمار. غير أن هذا الأثر يبقى ضعيف الحجم وغير معنوي إحصائياً عند مستوى 5% (الاحتمال=0.5644)، مما يُلمّح إلى أن تحويلات المهاجرين لم تُوظَّف بعدُ توظيفاً إنتاجياً كافياً في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- ✓ **عدد السكان :(POP)** بلغت قيمة المعلمة **0.2435** بإشارة موجبة، مما يُشير إلى أن التوسع الديموغرافي يُساهم إيجاباً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويعكس الدور المحتمل للقوة العاملة المتنامية في رفع الطاقة الإنتاجية. بيد أن هذه النتيجة تفتقر إلى الدلالة الإحصائية الكافية (الاحتمال=0.2453).

- ✓ **معدل التضخم (INF)** :جاءت المعلمة موجبة وبقيمة بالغة الصغر **(0.0010)**، وهي غير معنوية إحصائياً (الاحتمال=0.2591). وقد تُفسَّر الإشارة الموجبة في ضوء سياق الاقتصاد الجزائري الذي عرف مراحل كان فيها التضخم الطفيف مصحوباً بتحفيز الطلب الكلي، وإن ظلت دلالة هذا الأثر محدودة.
- ✓ **تكوين رأس المال الثابت (GFCF)** : يُعدّ هذا المتغير الأكثر تأثيراً وأهمية إحصائية في الأجل الطويل، إذ بلغت قيمة معلمته **0.5199**بمستوى معنوية **0.0008**، مما يُدلّل على أن زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة تنعكس إيجاباً وبشكل ملموس على النمو الاقتصادي. وهذا ما يتسق تماماً مع نظريات النمو الاقتصادي التي تُعلي من شأن تراكم رأس المال كمحرك أساسي للتنمية.
- ✓ **الواردات (IMP)** :جاءت المعلمة بإشارة سالبة **(0.0491−)**وغير معنوية إحصائياً (الاحتمال=0.5255)، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي لاقتصاد ريعي كالجزائر، حيث قد يُشكّل الاعتماد المفرط على الاستيراد ضغطاً على الموارد دون أن يُولّد قيمة مضافة حقيقية.
- ✓ **الصادرات (EXP)** : أعطت معلمة الصادرات قيمة موجبة **0.3432**معنوية عند مستوى **0.0057**، مما يؤكد أن توسّع الصادرات يُسهم بفاعلية في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهو ما ينسجم مع النظريات المؤيدة للتصدير كمحرك للنمو(Export-Led Growth) .

ثالثاً: نتائج العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

تُقدّم نتائج الأجل القصير المبيّنة في الجدول رقم (13) صورة متباينة نسبياً عن علاقات التوازن طويلة الأجل، وأبرز ما تكشف عنه:

- ✓ **معامل تصحيح الخطأ (1−)ECT** : بلغت قيمته **0.4547**−وهي سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى **0.0003**، وهما الشرطان الجوهريان اللذان يُثبتان وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وتُفيد هذه القيمة بأن الاقتصاد يُصحّح ما يقارب **45.47%**من الانحراف عن مستوى التوازن في كل سنة، وهي سرعة تعديل مقبولة تشير إلى قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب الصدمات والعودة إلى مساره التوازني خلال نحو عامين.
- ✓ **تحويلات المهاجرين (dREM)** : جاء أثرها الآني موجباً لكنه ضئيل **(0.0005)**وغير معنوي إحصائياً (الاحتمال=0.8708)، مما يُشير إلى أن التحويلات لا تُولّد أثراً فورياً ملموساً على الناتج في الأجل القصير.

- ✓ **عدد السكان (dPOP)** :أظهر معامله السالب **(3.1359–)**معنوية إحصائية عند مستوى **0.0369**، وهو ما قد يعكس الضغوط قصيرة الأجل التي يُولّدها النمو الديموغرافي على الموارد والبنية الاقتصادية، في مقابل أثره الإيجابي المتوقع على المدى البعيد.
- ✓ **تكوين رأس المال الثابت (dGFCF)** : جاء أثره موجباً **(0.1911)**ومعنوياً عند مستوى **0.0010**، مما يُؤكد أن الاستثمار يُعدّ المتغير الأكثر استجابةً للنمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، ليُرسّخ مكانته بوصفه الرافعة الأساسية للتنمية في الجزائر.
- ✓ **الصادرات (dEXP)** : سجّلت أعلى قيمة لإحصاء t في الأجل القصير **(7.35)**بمستوى معنوية **0.0000**، وبمعامل موجب **(0.2958)**، مما يُعزز الخلاصة القائلة بأن الصادرات تمثّل أحد أقوى المحركات الآنية للنمو، لا سيما في ظل هيمنة عائدات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسةً تطبيقيةً شاملةً لأثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك باعتماد منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) بوصفها أداةً قياسيةً حديثةً ومناسبةً لطبيعة البيانات المستخدمة.

وقد انطلق التحليل من مرحلة الفحص الأولي للمتغيرات، حيث كشف التحليل البياني والإحصاء الوصفي عن تباين واضح في مسارات المتغيرات السبعة عبر الزمن، تجلّى بخاصة في التذبذب الحاد لتحويلات المهاجرين والطابع التصاعدي المتواصل للناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت. وقد أكدت اختبارات جذر الوحدة بصيغتيها ADF و Phillips–Perronأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى$I(1)$ ، وهو ما يُوفّر الشرط المنهجي اللازم لتطبيق نموذج.ARDL

وعلى صعيد اختبار التكامل المشترك، أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) نتيجةً حاسمةً تتمثل في أن قيمة إحصائية F المحسوبة البالغة 7.15 تتجاوز بفارق واضح الحد الأعلى $I(1)$ عند جميع مستويات المعنوية، مما يُثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل راسخة بين متغيرات النموذج.

وفيما يخص نتائج التقدير، تكشف معاملات الأجل الطويل أن تكوين رأس المال الثابت (GFCF) يمثّل المتغير الأكثر أثراً وأعلاها دلالةً إحصائية بمعامل يبلغ 0.52، تليه الصادرات بمعامل 0.34 معنوي عند مستوى 1%، في حين يبقى أثر تحويلات المهاجرين موجباً لكنه محدود الحجم وغير معنوي إحصائياً، مما يُلمّح إلى أن هذه التحويلات لم تُوجَّه بعدُ توجيهاً كافياً نحو الاستثمار الإنتاجي. أما في الأجل القصير، فيتأكد نفس التراتب في الأهمية، إذ تحتفظ الصادرات والاستثمار بأعلى درجات المعنوية، فيما يُسجّل عدد السكان أثراً سالباً في المدى القصير يعكس ضغوط النمو الديموغرافي على الموارد المتاحة.

وعلى صعيد ديناميكيات التعديل، بلغ معامل تصحيح الخطأ $ECT(-1)$ قيمةً سالبة تقدّر بـ 0.45 وذات معنوية إحصائية قوية، وهو ما يُفيد بأن الاقتصاد الجزائري يُصحّح ما يقارب 45% من الانحراف عن مساره التوازني سنوياً، بمعنى أن أي صدمة تتبدد آثارها في غضون عامين تقريباً.

وقد أكدت اختبارات التشخيص سلامة النموذج وموثوقيته؛ إذ أثبتت اختبارات ARCH و White و Breusch–Godfreyغياب مشاكل تباين الأخطاء والارتباط الذاتي، فيما أظهرت اختبارات التوزيع الطبيعي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقارب للصفر. كما كشفت اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUMوCUSUMSQعن استقرار معاملات النموذج على امتداد فترة الدراسة.

وفي المحصلة، تُرسّخ نتائج هذا الفصل جملةً من الحقائق الاقتصادية الجوهرية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري؛ فالاستثمار والصادرات يمثّلان الركيزتين الأساسيتين للنمو في المديين القصير والطويل على حدٍّ

سواء، بينما يظل دور تحويلات المهاجرين دون المستوى المأمول، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الموجِّهة لهذه التدفقات المالية وتحفيز توظيفها في مشاريع إنتاجية تُسهم فعلياً في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك من خلال توظيف منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة(ARDL) ، التي تتيح تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل. وقد جاءت هذه الدراسة استجابةً لإشكالية محورية تتمحور حول مدى قدرة تحويلات المهاجرين على التأثير في مسار النمو الاقتصادي الجزائري، في ظل اقتصاد يعتمد بصورة رئيسية على عائدات قطاع المحروقات ويسعى نحو تنويع مصادر تمويله.

أولا: النتائج الرئيسية للدراسة

أسفر التحليل القياسي المعتمد في هذه الدراسة عن جملة من النتائج العلمية الجوهرية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

على صعيد التحليل الوصفي والإحصائي، كشف استعراض بيانات المتغيرات السبعة خلال فترة الدراسة عن ثلاث مراحل متمايزة في مسار الاقتصاد الجزائري؛ مرحلة الاضطراب والإصلاح الهيكلي بين 1986 و1999، ومرحلة الانتعاش المدفوعة بارتفاع أسعار النفط بين 2000 و2014، وأخيراً مرحلة التكيّف والضغط التي أفرزها انهيار عائدات المحروقات وتداعيات جائحة كوفيد-19 منذ 2015. كما أبرز الإحصاء الوصفي التذبذب الحاد في تحويلات المهاجرين مقارنةً بالتصاعد المنتظم للناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت.

وعلى صعيد اختبارات الاستقرارية، أثبتت اختبارات ADF و Phillips-Perronأن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، مما يُثبت تكاملها من الدرجة الأولى I(1) ويُوفّر الشرط المنهجي الأساسي لتطبيق نموذج.ARDL

وفيما يتعلق بالتكامل المشترك، جاءت قيمة إحصائية F في اختبار الحدود (Bounds Test) بالغةً 7.15، وهي تتجاوز بفارق كبير الحد الأعلى I(1) عند جميع مستويات المعنوية، مما يُثبت بصورة قاطعة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أما على صعيد نتائج التقدير في الأجل الطويل، فقد تجلّى تكوين رأس المال الثابت بوصفه المحرك الأكثر فاعلية للنمو الاقتصادي بمعامل يبلغ 0.52 ومعنوية إحصائية قوية، يليه متغير الصادرات بمعامل 0.34 معنوي عند مستوى 1%، في حين جاء أثر تحويلات المهاجرين موجباً بمعامل 0.0038 لكنه غير معنوي إحصائياً، مما يُشير إلى أن هذه التحويلات لم تُوجَّه بعدُ نحو الاستثمار الإنتاجي بما يكفي للتأثير الملموس على مسار النمو. كما أظهرت الواردات أثراً سالباً يتسق مع طبيعة الاقتصاد الريعي.

وفي الأجل القصير، كشف معامل تصحيح الخطأ ECT(−1) البالغ −0.4547 بمعنوية قوية عن قدرة الاقتصاد الجزائري على تصحيح نحو 45% من الانحرافات عن مستوى التوازن سنوياً، في حين حافظت كل من الصادرات والاستثمار على مكانتهما بوصفهما أقوى المحركات الآنية للنمو، بينما لم يُسجّل أثر التحويلات أهمية إحصائية ملموسة في هذا الأفق الزمني.

وأخيراً، أكدت اختبارات التشخيص سلامة النموذج وموثوقيته؛ إذ خلصت اختبارات ARCH و Breusch–Godfreyو Whiteإلى غياب مشاكل الارتباط الذاتي وعدم استقرار التباين، فيما تبيّن أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وأن معاملاته تتمتع بالاستقرار الهيكلي عبر فترة الدراسة وفق اختباري CUSUMوCUSUMSQ.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسية تُقرّ بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن هذه التحويلات تساهم في دعم النمو. وقد أثبتت النتائج القياسية صحة الشق الأول من هذه الفرضية المتعلق بوجود العلاقة، إذ أظهرت نتائج الأجل الطويل أن التحويلات تمارس أثراً موجباً على الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الشق الثاني المتعلق بالمساهمة الفعّالة في دعم النمو يبقى محل تحفّظ، نظراً لعدم معنوية هذا الأثر إحصائياً، مما يعني أن تحويلات المهاجرين لم تُحوَّل بعد إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي في ظل الظروف المؤسسية والمالية الراهنة.

ثالثا: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، تُوصي الدراسة بجملة من التوصيات ذات الطابع السياساتي:

- ✓ **على صعيد الاستثمار وتوجيه التحويلات**، ينبغي وضع إطار تحفيزي يشجّع الجالية الجزائرية في الخارج على توجيه تحويلاتها نحو المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، عوضاً عن حصرها في الاستهلاك الآني، وذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية ومالية، وإنشاء صناديق استثمار مخصصة للمهاجرين.
- ✓ **على صعيد تطوير النظام المالي**، يستوجب تعزيز الشمول المالي وتقليص الهوّة بين سعر الصرف الرسمي والموازي من أجل تشجيع تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية، مما يرفع من الحجم المُسجَّل لهذه التحويلات ويُحسّن قدرة الدولة على توجيهها.
- ✓ **على صعيد تعزيز الاستثمار والصادرات**، تكشف نتائج النموذج أن تكوين رأس المال الثابت والصادرات يمثّلان الرافعتين الأساسيتين للنمو، مما يستوجب مواصلة سياسات دعم الاستثمار العمومي والخاص في القطاعات الإنتاجية، وتنويع هيكل الصادرات بعيداً عن الاعتماد الأحادي على قطاع المحروقات.

- ✓ **على صعيد المواءمة الديموغرافية والاقتصادية**، يستدعي الضغط الديموغرافي الذي يُسجّل أثراً سالباً في الأجل القصير اعتمادَ سياسات تشغيل فعّالة تُحوّل الرصيد البشري المتنامي من عبء إلى ثروة إنتاجية داعمة للنمو على المدى البعيد.

رابعا: آفاق البحث المستقبلي

تفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية واعدة يمكن استكشافها مستقبلاً، من أبرزها: دراسة القنوات التفصيلية التي تنتقل من خلالها آثار التحويلات على النمو كقناة الاستهلاك والادخار ورأس المال البشري، ومقارنة تجربة الجزائر بالدول المغاربية الأخرى باستخدام نماذج البيانات المقطعية الزمنية، إضافة إلى دراسة أثر التحويلات غير الرسمية على الحجم الحقيقي لهذه التدفقات وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية.

وفي الختام، تُجسّد نتائج هذه الدراسة حقيقة اقتصادية جوهرية مفادها أن تحويلات المهاجرين تمثّل ثروة كامنة لم تُستثمر بعدُ بالقدر الكافي في مسيرة التنمية الجزائرية، وأن استثمارها الأمثل مشروط بتوافر إرادة سياسية واضحة وإطار مؤسسي ملائم يُحوّل هذه التدفقات المالية من مصدر للاستهلاك إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي المستدام

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
2. المنظمة الدولية للهجرة، القانون الدولي للهجرة: قانون مصطلحات الهجرة، الإصدار الثاني، العدد 32،جنيف، 2013.
3. المنظمة الدولية للهجرة، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، جردة بإمكانيات المؤسسات و ممارساتها، هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل، ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقا للمزيد من التطور، فيينا، 2010.
4. بلعباس عبد الله، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، إنسانيات-المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر،2013.
5. بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب - شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية،جامعة ابوبكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2014-2015.
6. بنوجعفر عائشة، ثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي.دراسة قياسية للفترة 1980-2020،مجلة مجاميع المعرفة،المجلد:08 ،عدد:03 لشهر أكتوبر: 2022.
7. بوعتلي محمد، التحويلات المالية للمهاجرين: محدداتها الاقتصادية الكلية و تأثيرها على النمو الاقتصاديدراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا «MENA » ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر، 2019/2020.
8. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: الضرورة و الحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر.
9. دريش زهرة ،أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئةدراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه ل.م.د شعبة علوم التسيير تخصص مالية ونقود ، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ،الجزائر،2019 - 2020 .
10. سوداني نادية ، تكاليف ارسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم أسبابها وطرق خفضها - دراسة حالة اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 18 العدد 29 الصفحات317-338 ،2022.

11. صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات و مستخدميها، الطبعة العربية، واشنطن، 2009.

12. طيوب عبد القادر ،حوشين يوسف، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 13 العدد 02 والصفحة 149-165 ،2022.

13. عبادة عبد الرؤوف محددات سعر نفط الأوبيك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970-2008 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

14. عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطيه، "اتجاهات حديثه في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.

15. علي صالح جوهر وحسام إبراهيم مراد، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017.

16. علي عبد الرزاق جلبي علم اجتماع السكان, دار المسير للنشر، التوزيع، الطبعة الأولى عمان الأردن 2011.

17. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد" ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2009.

18. كيداتي سيد أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائرمقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية و قياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر،2012- 2013.

19. محمد ترقو،فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية (دراسة قياسية لتونس الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستَر تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة الشلف،الجزائر،2011-2012.

20. مفيد ذنون يونس, اقتصاديات السكان, الأكاديميون للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ,العراق , 2011.

21. منال جابر مرسي محمد، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر : دراسة قياسية للفترة 1990-2019 ، مجلة البحوث المالية والتجارية , ع1، الصفحات 399-442 ، 2021.

22. منظمة الهجرة الدولية و حكومة الجمهورية العربية السورية، الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها و حجمها، عواملها و آثارها الاقتصادية و آفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة.

23. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2005.

24. ولد عمري عبد الباسط، اثر إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي ،جامعة أحمد بوقرة بومرداس،الجزائر ،2015-2016

25. Kpégo Didier Anatole Gbenou, Impacts Macroéconomiques Des Transferts De Fonds Des Migrants Dans Les Pays De L'UEMOA, Document D'étude Et De Recherche, Banque Centrale Des Etats De L'Afrique De L'ouest, N°DER/14/03, 2015.
26. Conférence, Les Transferts De Fonds Des Migrants Vers Le Maghreb Et La Zone France, Paris, 21 et 22 Février 2012.
27. Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 9e édition, éditions DALLOZ, 2002, Paris.
28. Immigrants transferred around 3 billion dollars to Algeria in 2007 ,AVAILABLE ON: https://www.echoroukonline.com/immigrants-transferred-around-3-billion-dollars-to-algeria-in-2007
29. Performances Management Consulting, Les Transferts D'argent En Afrique Problématiques, Enjeux, Défis Et Perspectives, Dakar, 2010.
30. Pierre Robert, Croissance Et Crises, Pearson Education France, ISBN : 978-2-7440-7426-4, France, 2010.
31. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?end=2024&locations=DZ&start=1970
32. https://countryeconomy.com/demography/migration/remittance/algeria
33. https://worldscorecard.com/scorecards/algerian-scorecard/gdp-growth/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique
جامعة غرداية
Université de Ghardaia

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion
Département Sciences économiques

غرداية يوم: 2026/06/08

شهادة تصحيح مذكرة

(ماستر)

يشهد الأستاذ: طويطي مصطفى بصفته عضو لجنة مناقشة بصفة مشرف

بأن الطالب:

الإسم واللقب: لعمش **محمد الغزالي** رقم التسجيل: 202139097156

المستوى الدراسي: الثانية ماستر التخصص: اقتصاد كمي واحصاء

تاريخ المناقشة: 02-06-2026

عنوان المذكرة: التحويلات المالية للمهاجرين وأثريها على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة 1980-2024

يشهد بأن أن الطالب المذكورين أعلاه قد إلتزم: بجميع الملاحظات وقام برفع التحفظات المقدمة له من طرف لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء **الأستاذ المكلف: بمتابعة التصحيح**
رئيس القسم

أ.د/ طويطي مصطفى

جامعة غرداية * كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير * قسم العلوم الإقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، القطب الجامعي رقم 01 ،جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر
الهاتف /الفاكس : 21 81 25 29 (0) 213+ / 09 81 25 29 (0) 213+
الموقع الإلكتروني للكلية : https://fsecg.univ-ghardaia.dz
ايميل الكلية fsecg@univ-ghardaia.dz
ايمايل قسم العلوم الاقتصادية: s.eco@univ-ghardaia.edu.dz